

شرح الفواكه الجنية
على متممة الأجرومية للفاضل التحرير
والعالم الشهير الشيخ عبد الله
ابن أحمد الفاكي
نفع الله به
آمين



وبهامشه متن ذلك الشرح وهو متممة الأجرومية في علم العربية
للعالم العلامة شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب
المكي المالكي تغمده الله برحمته آمين

طبع بمطبعة

دار الكتب العلمية

(على نفقة أصحابها)

(مصطفى البابي الحلبي وأخوه بكرى وعيسى)

(بمصر)

٢٨٩٨٥	واتخذ نسبه
٥ ٥	فن غيب
٤٤٨	كتاب نسبه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلى وأسلم على العرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه ﴿وبعد﴾ فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحريير مبانيها مع فوائد جمة وزوائد مهمة ﴿وسميته﴾ الفواكه الجنية على مقفلة الآبروميه والله أسأل أن ينفع به أنه قريب محبب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالجداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لله هو الثناء باللسان على الجليل الاختيارى سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى إذا المراد بها إيجاد الحمد لله لا الإعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالة على الدوام والثبات (رب العالمين) أى مالك جميع الخلق من الأس والجن والملائكة والدواب وغيرهم إذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون أو لوالعلم على غيرهم وقيل أنه اسم جمع محمول على الجمع لاجتماع لعالم لأنه لو كان جمعا لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله (والصلاة) وهى من الصلاة المأمور بها وهى الدعاء بالصلاة أى الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص نفعها بالانبياء والملائكة فلا يقل لغيرهم الاتباع (والسلام) أى التحية وجمع بينهما امتثال لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهية أفراد أحد هما على الآخر (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء واطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بالأم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للآول معنى ولا يجوز تعلقه به (محمد) عطف بيان أو بدل لا بدت لأن العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة (وعلى آله) هم أقارب المؤمنين من نبي هاشم والمطلب وقدير ادبهم في مقام الصلاة كل

مؤمن خبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله عند سيبويه أهل لتصغيره على أهيل قلبت
 الهاء همزة ثم الهمزة ألفا والقلب الاول شاذ سهله الثاني وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل اليه يؤل
 لتصغيره على أهيل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا في الاشراف
 بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف وضافته الى الضمير جائزة على الاصح كما استعمله
 المصنف (وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبى صلى
 الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمنا وان لم يره ولم يرو عنه وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم
 (أجمعين) توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن
 الاضافة أى وبعدها ذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ
 المقدمة أو الى معقول ان تقدمت عليه والبيان بالقاء على تقدير أما اذا الأصل أما بعد ولكون أصلها ذلك لزمها
 القاء في حينها غالباً لضمها معنى الشرط (مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها
 على قلته في لغة من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي لان معرفتها تجعل الشارع
 في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه (في علم العربية) أى علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحاً
 علم باصول يعرف بها أحوال وأخر الكلام اعراباً وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن
 عوارضها اللاحقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته
 معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن علياً رضي الله عنه لما أشار على أبي
 الاسود الدؤلى أن يضع علمه الاسم والفعل والحرف وشياً من الاعراب ثم قال له ان هذا النحو يا أبا الاسود
 فسمى بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له (مقدمة) أى هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة لابن
 آجروم (تدوين واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطلوبات) لاشتغالها على ما لم يشتمل عليه أصلها
 من القوائد (نفع الله بها) أى بهذه المقدمة الطالب لها فانه لا يجيب من اعتمد عليه ولجأ في مهماته اليه
 (كما نفع باصلها في الحياة) بان يلهمه الاعتناء به تفهماً وحفظاً (وبعد الملمات) بالفوز الى دار السلام
 (انه قريب) ممن سألوه ودعاه بعلمه (محجب الدعوت) أى دعوات الداعي بآلته ما سألوه واعلم انه لما كان
 الغرض من علم النحو معرفة الاعراب الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع
 في التركيب الاسنادى الذي لا يوجد الا في الكلام بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وان كان الاولى
 البداءة بالكلمة لانها جزؤه والشئ انما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول
 وما كان مكتفياً بنفسه واصطلاحاً ما جمع قيوداً أربعة وهي المشار اليها بقوله (اللفظ) أى الصوت
 المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقدير ادل على معنى ام لا وهو في الاصل مصدر بمعنى الرى ثم خص
 بالرعى من الفهم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول (الركب) من كلمتين فاكثرت تركيباً
 اسنادياً فأقام لا (المفيد) بان أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما
 يكون مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام
 مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاماً اذا المقصود من الحديان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر
 جميع أجزائها تصريحاً (بالوضع) أى بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فهذه قيود
 أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى وحيث انتفت أو اتفت واحداً منها اتفى الكلام النحوى اذا علمت
 ذلك فالقيد الاول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد وباقي القيود
 بمنزلة الفصل فالركب يخرج المفرد والمفيد يخرج ما لا فائدة فيه كان قام زيد والوضع أى القصد يخرج غير
 المقصود كالصادر من النائم والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول واعلم أن صور تاليف الكلام ستة اسمان

وصحبه أجمعين (وبعد)
 فهذه مقدمة في علم
 العربية متممة لمسائل
 الآجرومية تكون
 واسطة بينها وبين
 غيرها من المطولات
 نفع الله بها كما نفع
 باصلها في الحياة وبعد
 الممات انه قريب
 محجب الدعوات
 الكلام هو اللفظ
 المركب المفيد بالوضع

فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كهذا زيداً وحكما (نحوز بد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) وإنما لا يتألف من فعليين أو حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لأن الكلام لا بد فيه من التركيب والتركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يحى منها إلا ما ذكره المؤلف لأن الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضى مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسماً وفعل أو اسماً والمنادى مع حرف النداء كإز يد فقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء إذ تقديره أنادى زيداً (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما (قول) أى لفظ موضوع لمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أى مقول حقيقة كزيداً وحكما كالضمير المستتر فإنه من حيث وقوعه محكوم عليه ومؤكداً ومعطوفاً عليه في حكم المغولات الحقيقية كاسكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فإن كلاماً من أجزائه التى هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه الجملة بخلاف غلام زيد فإنه مركب لأن كلاماً من جزأيه دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنساً تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها أشار إلى بيان ذلك بقوله (وهي اسم وفعل وحرف) أى الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكل إلى جزئياته فيصح إطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا اندفع ما قيل من أن العطف بـ أو الجمع يقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة عقلاً على ما قيل أن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة وحينئذ فاما أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أو بالاول الحرف والثانى اما أن يدل على اقتراح معناها باحد الأزمنة الثلاثة أو بالاول الفعل والثانى الاسم وقيد الحرف بقوله (جاء لمعنى) لإخراج التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالة على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج إليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الأصل فجعل هذه الثلاثة أقساماً للكلمة لا للكلام إذ لا يصح جعلها أقساماً له لا من تقسيم الكل إلى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه واليكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد من الأسماء فقط ومنها ومن الأفعال وقدم الاسم في الذ كر لسموه على قسميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه ولصاحته في الأعراب وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولخوله محل الاسم ودخول الأعراب في بعض أنواعه وإذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة (فالأسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد الأزمنة الثلاثة وضعاً (يعرف) أى يميز عن قسميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالاسناد إليه) أى كون الاسم مسنداً إليه سواء كان المسند فعلاً كقام زيداً أم اسماً كأنما مؤمن أم جملة نحو ماقت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من قولك ضربت بثليتها وعلى اسمية ما في قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق وإنما اختص الاسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً فقط فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه وأما تسميع بالمعنى خير من أن تراه فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضاً (بالخفض) المعبر عنه أيضاً بالجر هو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفاً أم اسماً واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لاصالته في الأعراب حر كانه الثلاثة وينتصو من المصارع الذى هو فرعه واحداً منها فاقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الحروف أعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضاً (بالتنوين) وهونون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتنوين التكمين وضع دلالة على مكانة الاسم في الاسمة والأعراب كزيداً على رسوخ قدمه فيهما أى لم يشبه الحرف فيبنى

وأقل ما يتألف من اسمين نحوز بد قائم أو من فعل واسم نحو قام زيد (والكلمة) قول مفرد وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم يعرف بالاسناد إليه وبالخفض وبالتنوين

ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير لانه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه
ومو والفعل لا يكون الانكرة فلم يحجج الى الفارق وتنوين المقابلة لانه الداخلة على جمع المؤنث السالم كمسلمات
في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذلك لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض لانه في الغالب يكون عوضا عن
المضاف اليه كيو من ذى يوم اذ كان كذا والمضاف اليه لا يكون الا اسما (و) يعرف أيضا (بدخول الالف
واللام) عليه في أوله ويعبر عنهم بال وهو أولى سواء كانت معرفة كالدخلة على نكرة كالرجل أم زائدة
كما في قوله * رأيت الوليد بن يزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على الفعل
الا في ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لان المعرفة وضعت لتعين الذات والموضوع للذات هو الاسم وأما
الموصولة والزائدة فلم وافقتهما للمعرفة صورة أعطيتا حكمهما (و) يعرف أيضا بدخول حرف من (حروف
الخفض) عليه من أوله سواء كان اسما صريحا كمررت بزيدا أم مؤولا به كجئت من أن قت فان قت وان كان في
الظاهر ليس باسم فهو في التقدير اسم لانه في معنى قيامك وأما قولهم ما هي نعم الولد وعلى بشس العبر فقول على
حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامه وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانهما وضعت لتحرر
معاني الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء فلا جرم امتنع دخولها الاعلى الاسم بعد محي فعل لفظا أو
تقدير او شيئا في الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره أخذ يتكلم على ما يميز الفعل
اجلا لافعال (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أي يميز عن
قسيميه بثلاث علامات (بقدر) الحرفية وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لافادة تقرر يه من الحال نحو
قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقنا وتارة على المضارع لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله والتقليل
نحو ان الكذب قد يصدق ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الافعال ولا تدخل قد على فعل
الامر أصلا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم وانما اختصا
به لانهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنقيس لان كثرة الحروف
تدل على زيادة المعنى وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع الا ان سوف تحكى على الفتح اسما
وأما السين فغير محكى ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على
السين دون سوف بل حكي على صورته تحقيقا للشبه (وتاء التأنيث الساكنة) كقامت وشربت وهذه خاصة
بالماضي اشعارا بتأنيث الفاعل (وهو) أي الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند
الكوفيين باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع وانما كانت الافعال ثلاثة لان الازمنة التي هي جزء من
مدلول كل منها ثلاثة (ماضي) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وهو ما دل
على معنى وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية وقدمه لمجيئه على الاصل اذ هو متفق على بناءه وحيث قدمه كان
الاولى له أن يتبعه بالامر لما قلنا (ويعرف) أي يميز عن المضارع والامر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعا للدالة
على تأنيث ما أسند اليه الفعل وتلحقه متصرفا كان (نحو قامت) هند (وقعدت) أو جامدا كما سياتي في ولا يقدح
في ذلك عدم الحاقها ببعض الافعال الماضية كافعال الاستثناء لانهم التزموا تذكيرا فاعلموا وخرج بالساكنة
المتحركة فانها خاصة بالاسماء ووربما دخلت على بعض الحروف واختصت الساكنة بالفعل لثقله والمتحركة بغيره
طلباً للتعادل ولو قال نحو قام وقعد اسكان أولى لانه الذي يقبل التاء فيز بها (و) الفعل الماضي (منه نعم وبشس)
على الاصح لقبولهما التاء المذكورة في الحديث من نوضاً يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل وفيه
أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بثبت البطانة وقيل انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي
بسم الولد ونعم السير على بشس العبر والجواب يعلم بما مر (و) كذا منه (ليس وعسى على الاصح) لقبولهما التاء
أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلاحة ولا تصالها بضماؤها الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل

وبدخول الالف واللام
وحروف الخفض
والفعل يعرف بقدر
والسين وسوف وتاء
التأنيث الساكنة
وهو ثلاثة أنواع ماض
ويعرف بتاء التأنيث
الساكنة نحو قامت
وقعدت ومنه نعم
وبشس وليس وعسى
على الاصح

عسيتم ان توليتم وقيل انهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولتوقف افادة معناه على غيرهما
كسائر الحروف وأجيب بأن عدم الدلالة عارض وبأن توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف
في عدم التصرف فاعطيا حكمه في التوقف المذكور ولا يقدح في فعلية الثلاثة الا في خروجها في الظاهر عن
أوزان الفعل لان أصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين لافعل بفتحها أيضا ولا فعل بضمها (ومضارع) وهو ما دل
على معنى مقترن باحد زمني الحال والاستقبال ويتخلص لاحدهما بقرينة وسمى مضارعا لمشابهة الاسم في
اعتوار المعاني عليه وقيل لمشابهة له في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم
الفاعل وسكناته (ويعرف) أي يميز عن الماضي والامر (بدخول لم عليه) بان يقع بعدها من غير فصل (نحو لم
يقم) وقد مر أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لان طاء امتزاجا بالفعل بغير
معناه الى المضى حتى صارت كجزئه قاله الرضي ولو قال نحو يقوم لكان أولى لانه يقبل لم (ولا بد في أوله من احدي
الزوائد الاربع) المسماة بحرف المضارعة (وهي الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والتاء) المثناة من
فوق (بجمعها) أي يجمع تلك الزوائد الاربع (قولك مايت) وأنت أو أنتين أو ناتي وانما زادوها فرقا بينه وبين
الماضي وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فاختلفت التقديم وانما لم يجعل
المؤلف هذه الاحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها في أول الماضي كأكرم وتعلم ونرجس ويرئنا وانما ذكرها
توطئة ونهييد القولة (و يضم أوله) أي الحرف المفتوح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء
كان كل حرفه أصولا (كدحرج) فانه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه (يدحرج) بضم أوله أو بعضها
زائدا (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه (يكرم) بضم أوله (و) كذا تقول في
مضارع (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله لزيادة تكرير العين أي الراء في ماضيه (و) في مضارع (قاتل
يقاتل) بضم أوله لزيادة الالف في ماضيه (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أي فيما سوى المضارع الذي ماضيه
رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا (نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خاسيا (و) ذلك نحو
(انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في مضارعه
(يستخرج) بفتح أوله أيضا والاولى أن تجعل هذه الاحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها في أول الفعل
الماضي لان المعنى بها الهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي له مع غيره والياء التي للغائب المذكور مطلقا أو لجمع
المؤنث الغائب والتاء التي للمخاطب مطلقا وللغائبة أو للغائبتين (و) فعل (أمر) وهو ما دل على طلب حدث
مقترن بزمن الاستقبال (و يعرف) أي يميز عن المضارع والماضي (بدلالته) وضعا (على الطلب وقبوله ياء
المخاطبة) وذلك (نحو قومي واصربي) فان كلا منهما دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة فلا بد فيه من مجموع
الامرين حتى لودلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كنزال ومصدر كضربا زيدا وقبلت الياء ولم
تدل على الطلب فهي فعل مضارع كتمومين ولو قال محو قم واضرب لكان أولى لانه الذي يقبل ياء المخاطبة
(ومنه) أي من فعل الامر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكورين فانه حينئذ بضم نحو
هاتوا (و) كذا منه (تعال) بفتح اللام لا غير (على الاصح) فيهما دلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة
وهما سببان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمضارع من هات الياء كما في ارم ومن تعال الالف كما في
اخش فان أمرت بهما مؤثرا كما مبين على حذف النون نحو هاتي وتعالي بالياء فيهما اذ بناء الامر على ما يجزم
به مضارعه وذهب بعضهم الى أن هات وتعال اسماء فاعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل (و) أما
(الحرف) فهو كلمة دل على معنى في غيرها فقط فعلامته التي امتاز به عن أخويه عديمة وهي انه (مالي يصلح
مع دليل الاسم) أي واحد من علاماته (ولادليل الفعل) أي واحد من علاماته أيضا فترك العلامة له علامة
وظهر ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلمة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء

* ومضارع ويعرف
بدخول لم عليه نحو
لم يقم ولا بد في أوله من
احدي الزوائد الاربع
وهي الهمزة والنون
والياء والتاء يجمعها
قولك نأيت ويضم
أوله ان كان ماضيه على
أربعة أحرف كدحرج
يدحرج وأكرم يكرم
وفرح يفرح وقاتل
يقاتل ويفتح فيا-وي
ذلك نحو نصر
ينصر انطلق ينطلق
و يستخرج يستخرج
* وأمر ويعرف بدلالته
على الطلب وقبوله ياء
المخاطبة المؤثثة محو
قومي واضربي ومنه
هات وتعال على الاصح
* والحرف مالا يصلح
معه دليل الاسم ولا
دليل الفعل

المهمة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كتقسيمية لانه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة
لزم الدور والتسلسل فاذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها هي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها
علامات الاسماء ولا فان قبلت شيئاً منها فاسم والافاعرض عليها علامات الافعال فان قبلت شيئاً منها ففعل والا
فاحكم بحر فيتها اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا
بالافعال لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية مع أنها لا تختص حملاً على ليس وان اختص بالاسماء عمل فيها
الجزم (وفي) أو الرفع والنصب كان وأخواتها وانما لم يعمل أل مع اختصاصها بالاسماء لتنزهها من مدخولها
منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اختص بالافعال عمل فيها الجزم كما النافية (ولم) أو النصب كان

﴿باب﴾ بيان * الاعراب والبناء

الذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبدأ ببيان الاعراب لشرفه وشرف محله فقال (الاعراب) هو مصدر
أعرب يجيء لغة لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار اليه بقوله (تغيير
أو آخر الكلام) حقيقة أو حكماً والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من
الكلمات سواهما وتغييراً أو آخره هو صيرورتها من فوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما
يرشد اليه قوله (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي على الكلام لفظاً وتقديرًا بخلاف التغيير الحاصل في الآخر
لتغير عامل كـتغيير ال قد أفلم بحركة النقل في قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء
الساكنين فانه لا يسمى اعراباً لانه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الآخر واحد بعد
واحد لعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جزم ثم
التغيير المذكور يكون في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظاً وتقديرًا) فالأقسام أربعة لفظية وتقديرية
في الاسم المفرد ومثل ذلك في الفعل فاللفظي ما يظهر في آخر الكلمة كما في آخر زيد نحو جاء زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد وآخر يضرب في نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب والتقديرية ما لا يظهر في الآخر بل
يفرض وينوي كالنوى في آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يخشى من نحو زيد
يخشى ولن يخشى وآخر يكن من نحو لم يكن الذين كفروا أو لا تقسم وليس دخولها في الحد مما يفسده وانما
يفسده اذا كان المراد بها الشك ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الاعراب معنوي وعليه كثيرون ويتضح عليه
أن يقال للرفع مثلاً علامات وقيل انه لفظي واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال في حده
الاعراب ما اختلف به آخر المعرب قال المرادي رحمه الله تعالى وهو أقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع
الخ كما سيأتي ولان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بالان لا بالتغيير وأما الاضافة في
قولهم حركت الاعراب وعلاماته فن اضافة العام الى الخاص تخاتم فضة (وأقسامه) أي أنواع الاعراب (أربعة)
لازائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم)
بسكون أو حذف وجعل هذه الاربعة أنواعاً للاعراب أنسب بمن جعله لفظياً وانما كانت أربعة لانه ما سكون
وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة وقدم الرفع لان الكلام لا يستغنى عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم
النصب لان عامله قد يكون فعلاً والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور ثم الخفض لاختصاصه
بالاشرف وهو الاسم وآخر الجزم لانه مختص بغير الاشرف وهو الفعل (فللاسماء) المتمكنة وهي السالمة من شبه
الحرف المقتضى للبناء (من ذلك) أي من تلك الاربعة (الرفع) لفظاً وتقديرًا (والنصب) كذلك (والخفض)
كذلك (ولا جزم فيها) أي في الاسماء (وللافعال) المضارعة العارية مما يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظاً
أو تقديرًا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أي في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم
والجزم بالفعل قصد التعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقیل اذ مدلوله مركب من الحدث

كهل وفي ولم
(باب الاعراب والبناء)
الاعراب تغييراً وآخر
الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها
لفظاً وتقديرًا وأقسامه
أربعة رفع ونصب
وخفض وجزم فللاسماء
من ذلك الرفع والنصب
والخفض ولا جزم فيها
والافعال من ذلك الرفع
والنصب والجزم ولا
خفض فيها

والزمان والسكون أخف من الحركة فاعطى الخفيف الثقل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وقد أفهم كلامه أن هذه الأربعة بالنسبة لمخاطبات ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض وما هو خاص بالأفعال وهو الجزم فتوصل لكل من صنفى العرب ثلاثة أوجه من الأعراب (والببناء) وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحاً ضد الأعراب وهو (لزوم أو آخر الكلام) حالاً واحداً للفظاً وتقديراً (حركة) أو حرفاً (أو سكوا) أو حذو فالغير عامل وهذا التعريف بناء على القول بأن البناء معنوي ومناسب لمن جعل الأعراب معنوية كاللؤلؤف (وأأنواعه) المعبر عنها أيضاً باللقاب (أو بعهضم) كحيت (وفتح) كآبن (وكسر) كاس (وسكون) كم و يسمى وقفاً وكان تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف كما سيأتي في النداء والفرق بين هذه وبين أقسام الأعراب أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لأنه إما أن يختلف آخره بسبب العوامل أولاً فالأول (معرب وهو الأصل) لأن الأعراب أصل في الأسماء لا عتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها إلا الأعراب ولهذا قدمه (وهو ما تغير آخره) أي بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكماً إن كان أعرابه بالحركة أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً إن كان أعرابه بالحروف ولا بد في هذا التغير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر ثم التغير المذكور (إما) أن يكون تغيراً (لفظاً) وذلك (كز يد وعمر) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظاً كما في نحو جاء زيد وعمر ورأيت زيدا وعمر وصررت بزيد وعمر و (وإما) تغيراً (تقديراً) وذلك (نحو موسى والفتى) مما يتغير ظهور الأعراب في آخره فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يفرض وينوي أن آخره قد تغير في المعنى وإن لم يوجد تغير في اللفظ لما منع من ظهوره لفظاً (و) الثاني (مبنى) أصله مبنى اجتماع الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (وهو الفرع) لجر يائه على خلاف الأصل ومن ثم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف شهاقوا ياء ياء منه في الوضع أو المعنى أو الاستعمال قيل أو شابه مبنى الأصل ويكتفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف المعرب أي (نالا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأن البناء ضد الأعراب فهما متقابلان تقابل الصدين وتقسيم الاسم إلى معرب ومبنى هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقاً من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم إذ التقسيم ضم محتص إلى مشترك فوجب ككون القسم أخص مطلقاً من المقسوم (كالمضمرات) متصلها ومنفصلها فأنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة وقيل في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحل باقيها عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان فأنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل منهما حرف يؤدي به نعم يستثنى مما ذكر أي فأنها معربة لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غلباً ملازمة للاضافة التي هي من خواص الأسماء (وأسماء الإشارة) كذا وذي وثم وهؤلاء فأنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفاً يؤدي به كما وضعوا للتمني والترجي (وأسماء الأفعال) كصوأمين وإيه وهيت فأنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال فأنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلاً فأنها ما تباين عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيهما (وأسماء الموصولات) كالذي والتي والذين والملاق فأنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضاً لأنهم مقتررة افتقاراً متأصلاً إلى ما يتم به معناها وهي الصلة فاشبهت الحروف في افتقارها

• والبناء لزوم أو آخر الكلام حركة أو سكوا وأنواعه أربعة ضم وفتح وكسر وسكون والاسم ضربان معرب وهو الأصل وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه أما لفظاً كزيد وعمر واما تقديراً نحو موسى والفتى ومبنى وهو الفرع وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات وأسماء الشرط وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والموصولات

في افادة معناها الى ذكر متعلقها ويستثنى من اطلاقه أي الموصولة فانها معرفة الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذورا ثم ان المبنى ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فنه ما يبنى على السكون نحوكم) استفهامية كانت أو خبرية وقدمه لاصالته (ومنه ما يبنى على الفتح كآين) هو اسم استفهام يستل به عن المسكان (ومنه ما يبنى على الكسر كأمس) هو اسم لليوم الذي قبل يومك (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) ظرف مكان وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحات بثلاث التاء فيهما فهذه تسع لغات (والأصل في) الاسم (المبنى) بل وفي غيره أيضا (أن يبنى على السكون) تخفته واستصحابا للأصل الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة السبب يقتضي العدول وحينئذ اذا جاء شيء الأصل فيه البناء مبنيا فلا يستل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يستل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة يستل عنه سواء لم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الأصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يستل عنه سؤال واحد لم يبن أو على حركة يستل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا (والفعل) أيضا (ضرب بان) ضرب (مبنى وهو الأصل) لان البناء أصل في الأفعال لانها لا تتصورها معان مختلفة فتتفرق في تمييزها الى الاعراب لا اختلاف صيغتها باختلاف معانيها فان حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما في نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب والجازم (و) ضرب (معرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجر يانه على خلاف أصله وسيا في (والمبنى) من الأفعال (نوعان) أحدهما الفعل الماضي وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناؤه على الفتح) ثلاثيا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضرب بك وضربا أو منحورمي وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والأصل رمى وعفوقلت الباء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكان القياس أن يبنى على السكون لانه الأصل في البناء ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب يبنى على الحركة وكانت فتحة طلبا للخفة (الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للمناسبة لاضم بناء كما هو ظاهر عبارته وانما فتحوا نحووا وادعوا لان الأصل اشترى واياها مضمومة ودعوا وبواوين أو لمما مضمومة ثم حركت الباء والواو وانفتح ما قبلهما فقلت ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (نحو ضربت) بثلاث التاء (وضربنا) باسكان الباء والنسوة ضربن وجرم في التوضيح بان السكون فيه عارض كالضم فيما قبله وبنى على السكون لانه الأصل في البناء ولاستقلال توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج بضمير الرفع نصب كضرب بك وبالمحرك ضمير الرفع الساكن كضربا فقي هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي هو الأصل فيه كما اذا تجرد كما أشرنا الى ذلك فيما مر (و) النوع (الثاني فعل الامر مبنى على الاصح و بناؤه على السكون) اذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) ياهندات (الا اذا اتصل به ضمير تنبيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربوا وضربوا وضربوا) أو معتلا نحو اغزوا واغزوا واغزى فهذه الامثلة الستة مبنية على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها ولو أخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى (والالمعتل) منه وهو ما آخره واو وألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخش واغز وارم) فاخش مبنى على حذف الألف واغز على حذف الواو وارم على حذف الياء (والمعرب من الأفعال الفعل المضارع) على خلاف الأصل فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف لكن (بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة) أي المتصلة به من غير حاجز لالفاظ ولا تقدير اثنية كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح

الآخر فانه يرفع بضمة طاهرة (و) نحو (بخشى) مما هو معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة (فان اتصل به نون الاناث نى) معها على الاصح (على السكون) وذلك (نحو والودات برضعن) فالودات مبتدأ و برضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر المبتدأ وبني الفعل معها لانه انما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لاتصل الا بالفعل رجح جانب الفاعلية فرد الى ما هو أصل الفعل وهو البناء و بني على السكون لانه الاصل في البناء وحملته على الماضي المتصل بها (وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظاً وتقديراً (بنى) معها على الاصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) أو خفيفة نحو (وليكونا) اتركبه معها تركيب خمسة عشر ولهذا الفصل بينهما فاصل لم يحكم بينهما لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء و بني على الفتح لخفته فان لم تباشره أعرب نحو لتبلون ولا يصدنك (وانما أعرب المضارع) على خلاف الاصل (لمشابهته الاسم) في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كظهار الناصب أو الجازم جعل الاعراب أصلاً في الاسم فرعا في المضارع (وأما الحروف فبينية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزد على ذلك اذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لاتتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كهل و بل أو على الفتح كعل وليت أو على الكسر كلام الجرو بانه أو على الضم كند على لغته من جربها

باب معرفة علامات الاعراب

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كإسقاط ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال (الرفع) وهو ما يحدنه عامله سواء كان عاملاً لفظياً أو معنوياً وهذا هو القسم الاول من أقسام الاعراب (أربع علامات) احدها (الضمة وهي الاصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها وانما كانت أصلاً لغيرها لان الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاثة الاخر (الواو والالف والنون وهي) فرع لان كل علامة منها (نايبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والالف أختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة جلا على أختها والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا ندغم فيها فاقامت أيضاً مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار اليها مبتدئاً بالاصل بقوله (فاما الضمة فتكون علامة للرفع) أصالة (في أربع مواضع) لا زائد عليها الا في (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا من الاسماء الستة (منصرفاً كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكانية وجو بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالاول (نحو قال الله) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره والثاني نحو (واذ قال ابراهيم) فالبراهيم غير منصرف للعلمية والجمعة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهراً فيه الاعراب كما مر أو مقدراً كما في نحو (واذ قال موسى) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر اذ الالف لاتقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفردة محققاً وتقديراً بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالاول (نحو قال أصحاب موسى) فالأصحاب جمع تكسير مفردة محجب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره وموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الفتحة والثاني نحو (ومساكن) فمساكن جمع تكسير مفردة مسكن غير منصرف للجمعية المكرونة مرفوع بالعطف على أبائهم الذي هو اسم كان وجلة ترضونها في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضمة أيضاً بين أن يكون الاعراب فيه ظاهراً كما مر أو مقدراً كما في نحو (ومن آياته الجوار) فالجوار جمع تكسير ومفردة

ويخشى فان اتصل به نون الاناث نى على السكون نحو والودات برضعن وان اتصل به نون التوكيد المباشرة نى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا وانما أعرب المضارع لمشابهته الاسم وأما الحروف فبينية كلها

باب معرفة علامات الاعراب

للرفع أربع علامات الضمة وهي الاصل والواو والالف والنون وهي نائبة عن الضمة فاما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع في الاسم المفرد منصرفاً كان أو غير منصرف نحو قال الله واذا قال ابراهيم واذا قال موسى وفي جمع التكسير منصرفاً كان أو غير منصرف نحو قال أصحاب موسى ومساكن ترضونها ومن آياته الجوار

إشارة مرفوعة على أنه مبتدأ وعلامة مرفوعة مضمرة في الياء منع من ظهورها الاستئصال لانه منقوص
ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم
فيه ناء مفردة سواء كان اسماً أم صفة ولو عبر بالجمع بالالف والياء لكان أولى لما سمي (و) في (ما حمل عليه)
عنه واسم جمع أو جمع مسمى به فالاول (نحو اذا جاءك المؤمنات) فالؤمنات فاعل جاء وعلامة مرفوعة مضمرة ظاهرة
في آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها كلمة جارية بها للدلالة على التأنيث وليست من بنية
الكلمة والثاني نحو (وأولات الاحمال) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال
موصوف اليه وخبره الجملة الاسمية من قوله أجهن أن يضعن حملهن (و) الموضع الرابع (في الفعل المضارع)
سواء كان صحيح الآخر أم معتل (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه ورفعه بالضمة
يسهون تارة لفظاً وتارة تقديرافاً فالاول (نحو نرفع درجات من نشاء) فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن
الاصب والجازم وعلامة مرفوعة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ودرجات مفعول به ومن
اسم موصول في محل جر بالاضافة ووجهه نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والثاني
نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء ويدعو فعل مضارع معتل الآخر
مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستئصال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً الى دار السلام جار
ومجرور ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثل ذلك والله يقضي بالحق ان في
ذلك لعبرة لمن يخشى فيتحشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة مرفوعة مضمرة مقدرة في الآخر
منع من ظهورها في الاول الاستئصال وفي الثاني التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به لانه لو اتصل به نون
التوكيد أو الاناث كان مبنيًا أو اتصل به ضمير تشبيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة مرفوعة ثبوت
النون كما استعرفه وهذا هو الذي عناه المؤلف بالشيء ولما فرغ من مواضع الضمة أشار الى مواضع ما ناب عنها
من الاحرف فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة على الضمة (في موضعين) لاثالث لهما الاول (في
جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحد سواء كان واحداً عاماً
أو صفة (و) في (ما حمل عليه) فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور فالاول (نحو يومئذ يفرح
الؤمنون) فالؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحد وهو فاعل يفرح وعلامة مرفوعة الواو نيابة عن الضمة
لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق بالفعل واذمضاف اليه والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح
المخلفون بمقعدهم وجاء المعذرون من الاعراب والثاني نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون) فعشرون
محمول على الجمع المذكور اذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع
يكن على أنه اسمها وعلامة مرفوعة الواو نيابة عن الضمة وصابرون صفة ومنكم جار ومجرور في محل نصب على
أنه خبر مقدم ليكن (و) الموضع الثاني (في الاسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهي أبوك وأخوك
وجوك) بكسر الكاف ولو قال وجوها لكان أولى لان الحم قر يب زوج المرأة (وفوك وهنوك وذو مال) (نحو)
أي صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية (نحو قال أبوهم) فأبوهم فاعل قال ومضاف
اليه وعلامة مرفوعة الواو لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أيينا) يوسف مبتدأ وأخوه
معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة مرفوعة الواو لانه من الاسماء الستة
وأحب هو الخبر والى أيينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى (و) نحو (جاء جوك)
خمنوك فاعل جاء وعلامة مرفوعة الواو (وهذا فوك وجوك) فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ
وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة مرفوعة الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع
(وانه لدو علم) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والضمير المتصل به في محل نصب على أنه

وفي جمع المؤنث السالم
وما حمل عليه نحو اذا
جاءك المؤمنات
وأولات الاحمال وفي
الفعل المضارع الذي لم
يتصل بآخره شيء نحو
نرفع درجات من نشاء
والله يدعو الى دار
السلام وأما الواو
فتكون علامة للرفع
في موضعين في جمع
المذكر السالم وما
حمل عليه نحو يومئذ
يفرح المؤمنون ان
يكن منكم عشرون
صابرون وفي الاسماء
الستة وهي أبوك
وأخوك وجوك وفوك
وهنوك وذو مال نحو
قال أبوهم وليوسف
وأخوه أحب الى أيينا
وجاء جوك وهذا فوك
وهنوك وانه لدو علم

• وأما الالف فتكون علامة للرفع في المثني وما حل عليه نحو قال رجلان ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا • وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير ثنية نحو والنجم والشجر يسجدان أو ضمير جمع المذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أنجبين من أمر الله • وللنصب خمس علامات الفتحة وهي الاصل والالف والكسرة والياء وحذف النون وهي نائبة عن الفتحة فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو واتقوا الله ووهبنا له اسحق ويعقوب واذواعدنا موسى وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو وترى الجبال

اسمها وله علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثني) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا معرفة كان أو نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز (و) في (ما حل عليه) مما قد فيه ما اعتبر من الشروط في المثني فالاول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه مثني والثاني نحو (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع انا وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق بالاسم واثنا عشر خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة جلاله على المثني اذ لا مفرد له وشهر اتمييز (فانفجرت منه اثنا عشرة عينا) فانثنا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حل على المثني اذ لا واحد له أيضا وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير ثنية) سواء كان حاضرا أو غائبا فالاول نحو أتما تقومان والثاني (نحو والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير ثنية وهو الالف وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتداء (أو) اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالاول نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون فعل مضارع حال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الافعال والثاني (نحو الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو الموصول وهو الذين والموصول في محل جر صفة لما قبله أو بدل منه وبالغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أنجبين من أمر الله) فتجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن أمر الله متعلق به • ولما أنهى الكلام على علامات القسم الاول من أقسام الاعراب وهو الرفع اصاله ونيابة أخذتكم على علامات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو النصب اصاله ونيابة فقال (والنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلا أو اسما أو حرفا (خمس علامات) احداها (الفتحة وهي الاصل) كما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها (و) الاربعة الباقية هي (الالف والكسرة والياء وحذف النون وهي) فروع عن الفتحة لان كل علامة منها (نائبة عن الفتحة) أما الالف فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها والياء اخت الالف فقامت مقام الفتحة كاختها والكسرة أصل الياء فاقاموها مقام الفتحة جلا على فرعها وحذف النون أقيم مقام الفتحة لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب وأما مواضعها فإشار اليها مبتدئا بالاصل بقوله (فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لازائد عليها الاول أن تكون علامة للنصب (في الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ومثله والله يسمع تحاور كما ان الله سميع بصير والثاني نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب) فوهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون لانه غير منصرف للحجمة وكذلك يعقوب منصوب لانه معطوف على اسحق وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر أو مقدرة كما في نحو (واذواعدنا موسى) فواعدنا فاعل وموسى منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها تعذر تحريك الالف ومثله واذ آتينا موسى الكتاب (و) الموضع الثاني أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول نحو (وترى الجبال)

فترى فعل وفاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير
منصرف والثاني نحو (وعندكم الله مغنم كثيرة) وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول
أول والاسم الكريم فاعل ومغنم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير
لمغنم غير منصرف للجمعية المكرورة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الأعراب ظاهراً فيه كما مر أو مقدراً
كما في نحو (وأنكحوا الأيامي) أنكحوا فعل وفاعل والأيامي منصوب بأنكحوا على أنه مفعول به وعلامة نصبه
فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر لأنه مقصور وهو جمع تكسير لايم وهي من ليس لها زوج بكرة
كانت أو ثيباً (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح
الآخر أو معتله (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شيء) يوجب بناءه
أو ينقل أعرابه كما تقدم في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالأول نحو (لن ينال الله لحومها
ولادماؤها) لن حرف نفي ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والاسم
الكريم منصوب على التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولادماؤها معطوف عليه والثاني في الفعل المضارع المعتل
بالالف نحو لن ترائي فترى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر
ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى وما فرغ من مواضع الفتحة أشار إلى مواضع ما ناب عنها بقوله (وأما الالف
فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأسماء الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا
أحد من رجالكم) فحرف نفي وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ومحمد اسمها وأبأ أحد
منصوب بالالف خبرها لأنه من الأسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لاحد ونحو (ونحفظ أخانا)
نحفظ فعل وفاعل وأخانا منصوب بالالف على أنه مفعول لأنه من الأسماء الستة ومثله نحو أارجعوا إلى أيكم
فقولوا يا أبانا (وتقول رأيت حماك) بكسر الكاف (وهناك) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالالف على
أنه مفعول وكذا هناك لأنه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذامال) كان فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فيها وذامال خبرها منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة (وأما الكسرة
فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بالفاء وتاء من يدين سواء كان
جمعاً للمؤنث أم لذكراً سالماً كان أم ذا تغير ولو عبر به ليكان أولى لما ذكر (و) في (ماجل عليه) فالأول (نحو
خلق الله السموات) خلق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول
به أو مطلق جلالاً لنصب على الجر قياساً على أصله وهو جمع المذكور السالم وللتلازم أن الفرع زيادة مزية على أصله
وهو جمع المذكور السالم ومثله نحو ان الحسنات يذهبن السيئات والثاني نحو (وان كن أولات جل) فأولات خبر
كن وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدغمة فيها نون كن وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل إلى
باب فعل بضم العين لا سنده إلى ضمير رفع فاستنقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين)
الأول (في المثني) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ماجل عليه) مثال المثني (نحو ربنا واجعلنا
مسلمين لك) اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح
ما قبلها المكسور ما بعده جلالاً للنصب على الجر لا شراً كهما في كون كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه (و) مثال
ماجل عليه نحو (اذ أرسلنا إليهم اثنين) فأرسلنا فعل وفاعل وإليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب
وعلامة نصبه الياء جلالاً على المثني لا مراً ونحو (ربنا أمتنا اثنين) ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء
وأمتنا فاعل ومفعول واثنين منصوب نعت لصدر محذوف أي امائتين وعلامة نصبه الياء جلالاً على
المثني كما مر (و) الموضع الثاني (في جمع المذكور السالم) المتقدم ذكره أيضاً (و) في (ماجل عليه) مثال الأول

وعندكم الله مغنم
كثيرة وأنكحوا
الأيامي وفي الفعل
المضارع إذا دخل عليه
ناصب ولم يتصل بآخره
شيء نحولن ينال الله
لحومها ولادماؤها *
وأما الالف فتكون
علامة للنصب في الأسماء
الستة نحو ما كان محمد أبا
أحد من رجالكم ونحفظ
أخانا ونقول رأيت
حماك وهناك وأن كان
ذامال * وأما الكسرة
فتكون علامة للنصب
نيابة عن الفتحة في جمع
المؤنث السالم وماجل
عليه نحو خلق الله
السموات وان كن
أولات جل * وأما الياء
فتكون علامة
للنصب في موضعين في
المثني وماجل عليه نحو
ربنا واجعلنا مسلمين
لك واذ أرسلنا إليهم
اثنين ربنا أمتنا اثنين
وفي جمع المذكور السالم
وماجل عليه

(نحو تنجي المؤمنين) فتتجى فعل وفاعل والمؤمنين جمع مؤنث منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها جلالاً للنصب على الجر كالمتنى كما مر ومثله ان المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) وواعدنا فاعل وفاعل وموسى مفعول أول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف أي انقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء جلاله على الجمع اذ لا مفرد له وليلة تمييز (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبات النون) اذ ادخل عليها ناصب ويعبر عنها بالامثلة الخمسة كما سيأتي (نحو الا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين) فان حرف مصدرى ونصب وتكونا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الامثلة الخمسة والصير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما أن يصالحا (ونحو وان تصوموا خيرا لكم) فان حرف مصدرى ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لما مر وان والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ونحو ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا (و) نحو (لن تقوى) فلن حرف نفي ونصب وتقوى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وفي الحديث تريدن ترجعي الى رفاقة ولم افرغ من علات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو النصب أخذتكم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللخفض) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لازائد عليها احداها (الكسرة وهي الأصل) في بابها المأمور ولهذا قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لأنهما (نابتان عن الكسرة) أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فيما جمع بالفتوة فتعارضتا وكل منهما موضع تخصها وبدأ بالأصل فقال (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (في ثلاثة مواضع) لازائد عليها الأول أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على ما مر سواء كان الخفض بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم بالماضي نحو هديا بالغ الكعبة أم بالتبعية على رأي نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة في (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالياء والله مجرور بالمضايف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ولا فرق في خفضه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كأمراً ومقدراً نحو (أولئك على هدى) فأولئك اسم إشارة في محل رفع على الابتداء وهدي مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف لم تظهر نعترا وهو في محل رفع خبر المبتدأ ومثله نحو عندنا جنة المأوى ونحو وهو بالافق الأعلى (و) الموضع الثاني أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكراً كان أو مؤنثاً (نحو للرجال نصيب مما اكتسبوا فنصيب مبتدأ مؤخر وللرجال خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لاجرا غير المنصرف منهما لان خفضه بالفتحة كما سيأتي (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض في (جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الامتناع (و) في (ما قبل عليه) مثال الأول نحو ونحسنت من المؤمنات و (نحو وقل للمؤمنات) قل فعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤنث مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (و) مثال الثاني نحو (مررت باولات الاجال) مررت فعل وفاعل وباولات الاجال جار ومجرور وضماف اليه وعلامة خفضه أولات كسرة ظاهرة في آخره جلاله على الجمع اذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لارابع لها الأول أن تكون علامة للخفض (في الاسماء الستة) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو ارجعوا الى أيكم) ونحو نخل لكم وجه أيكم فارجعوا فعل وفاعل وأيكم مجرور في الاول بالحرف

نحو تنجي المؤمنين
وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة * وأما حذف
النون فيكون علامة
لنصب في الأفعال التي
رفعها بثبات النون نحو
الا أن تكونا ملكين
وان تصوموا خيرا لكم
ولن تقوى وللخفض
ثلاث علامات
الكسرة وهي الأصل
والياء والفتحة وهما
نابتان عن الكسرة
فأما الكسرة فتكون
علامة للخفض في
ثلاثة مواضع في الاسم
المفرد المنصرف نحو
بسم الله الرحمن الرحيم
أولئك على هدى وفي
جمع التكسير المنصرف
نحو للرجال نصيب وفي
جمع المؤنث السالم وما
جل عليه نحو وقل
للمؤمنات ومررت
باولات الاجال وأما *
الياء فتكون علامة
للخفض في ثلاثة
مواضع في الاسماء الستة
نحو ارجعوا الى أيكم

وفي الثاني بالضاف وعلامة جره الياء لانه من الاسماء الستة ونحو (كما أمنتكم على أخيه) ونحو أخذ
 برأس أخيه فإخيه مجرور وفي الاول بالحرف وفي الثاني بالضاف وعلامة خفضه الياء لما مر وهو في الاول
 متعلق بالفعل الواقع صلتها المصدرية (و) تقول (مررت بحميك) بكسر الكاف (وفيك وهنيك) مررت
 فعل وفاعل وحريك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر وكذا ما بعده لانه معطوف عليه وقال تعالى عند ذي
 العرش مكين فتد مجرور بالضاف وهو عند وقال (والجار ذي القربى) فتد صفة لما قبله وعلامة جره الياء
 فيهما لما مر القربى مضاف اليه في الثاني والعرش في الاول (و) الموضع الثاني أن تكون علامة للخفض (في
 المثني) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) (في) (ما حل) (عليه مثال الاول) (نحو) (قد كان لكم
 آية في فتنتين ففتنين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لانه مثني ونحو (حتى أبلغ مجمع البحرين) قاله بحر
 مجرور بالضاف الذي هو مفعول أبلغ وعلامة خفضه الياء لانه مثني (و) مثال الثاني نحو (مررت بآنتين) رجلين
 (وآنتين) امرأتين فآنتين مجرور بالباء وعلامة جره الياء لانه على المثني وآنتين عطف عليه (و) الموضع
 الثالث أن تكون علامة للخفض (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسما كان أو صفة مخفوضا بالحرف أم
 بغيره (و) (في) (ما حل عليه) مثال الاول (نحو قل للمؤمنين) وسلام على المرسلين فالمؤمنين والمرسلين مجروران
 بالحرف الاول باللام والثاني بعلى وعلامة جركل منهما الياء لانه جمع مذ كرسالم سلم فيه بناء مفردة ومنه
 نحو وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الا أن تأتيتهم سنة الاولين فالضلين جمع ماضل والاولين جمع أول وهما
 مجروران بالضاف وعلامة الجر في كل منهما الياء (و) مثال الثاني (نحو فاطعام ستين مسكينا) فستين مخفوض
 بإضافة المبتدأ اليه وعلامة خفضه الياء لانه على الجمع اذ لا مفردة له من لفظه ومسكينا تمييز وخبر المبتدأ المحذوف
 ومنه سلام على نوح في العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالضاف
 وعلامة جره الياء لانه على الجمع لما مر (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في
 الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مخفوضا بحرف أم بغيره جلاله خفض على النصب (مفردا كان) ذلك
 الاسم الذي لا ينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل) فإوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور
 واسماعيل معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لانه اسم لا ينصرف
 للعلمية والعجمة ونحو (خيوا بأحسن منها) خيوا فعل وفاعل وأحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لانه
 اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالضاف وعلامة جره
 الفتحة وكذا نحو رب موسى وهرون (أوجع تكسيرا) بعمالون له ما يشاء (من محاريب) وتماثيل فخاريب
 جمع تكسيرا مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم سافر فيما لا ينصرف (الا اذا
 أضيف) الى ما بعده فانه حينئذ يجز بالسكسة على الاصل (نحو في أحسن تقويم) فأحسن اسم غير منصرف
 مجرور بالسكسة لانه لا يضاف اليه ما بعده وكذلك اذا تلال كما أشار اليه بقوله (أود خلت عليه أل) معرفة أو موصولة
 أوزائدة (نحو وأنتم عاكفون في المساجد) فأنتم مبتدأ وعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور
 بالسكسة لدخول أل عليه وانما جاز بالسكسة على الاصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الاضافة وأل
 فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المستلتيين من جرم لا ينصرف
 بالفتحة يفهم انه باق على منع صرفه لكنه يجز بالسكسة وفي المسئلة ثلاثة أقوال أقربها انه ان زالت منه إحدى
 علتيه بال أو بالاضافة فنصرف والا فممنوع الصرف ففي مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما ذكرنا في نحو
 مررت بأحمد كم صرف ونزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف ولما فرغ من علامات القسم الثالث
 من أقسام الاعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام
 الاعراب أصالة ونيابة فقال (والجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجزم (علامتان) أصالة ونيابة لاثالث

كما أمنتكم على أخيه
 ومررت بحميك وفيك
 وهنيك والجار ذي
 القربى وفي المثني وما
 حل عليه نحو حتى
 أبلغ مجمع البحرين
 ومررت بآنتين وآنيتين
 وفي جمع المذكر السالم
 وما حل عليه نحو قل
 للمؤمنين ونحو فاطعام
 ستين مسكينا * وأما
 الفتحة فتكون علامة
 للخفض في الاسم الذي
 لا ينصرف مفردا
 كان نحو وأوحينا الى
 ابراهيم واسماعيل خيوا
 بأحسن منها أو جمع
 تكسيرا نحو من محاريب
 الا اذا أضيف نحو في
 أحسن تقويم أود خلت
 عليه أل نحو وأنتم
 عاكفون في المساجد
 * وللجزم علامتان

السكون وهو الاصل
والحذف وهو نائب
عنه فاما السكون فيكون
علامة للجزم في الفعل
المضارع الصحيح الآخر
الذي لم يتصل بآخره
شيء نحو لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد
* وأما الحذف فيكون
علامة للجزم في الفعل
المضارع المعتل الآخر
وهو ما آخره حرف علة
وحروف العلة الالف
والواو والياء نحو ولم
يخش الا الله ومن يدع
مع الله ومن يهد الله وفي
الافعال التي رفعها بثبات
النون نحو ان تتوبا
وان تصبروا وتلقوا
ولا تخافوا ولا تحزنوا
* (فصل) جميع
ما تقدم من المعربات
قسمان قسم يعرب
بالحركات وقسم يعرب
بالحروف فالذي يعرب
بالحركات أربعة أنواع

لهما احدهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الاصل) في بابه ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو
سقوط حرف العلة والنون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لانه (نائب عنه) لما تقدم من أن الاصل
في الاعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومنى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الاصل ثم أخذ
يتكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالاصل فقال (فاما السكون فيكون علامة للجزم) اصالة لفظاً وتقديراً (في
الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد) فهذه الافعال الثلاثة مجزومة ولم علامة جزمها سكون آخرها وحذفت الواو من الاول
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحداً سمى يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا
وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه سيأتي ويكونه لم يتصل بآخره شيء لانه لو اتصل به شيء مما مر
في علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون في موضعين
لثالث لهما الاول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أي الذي اعتل آخره
والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض فكان ينبغي أن يقيده بما قيده ما قبله اذ لا فرق (وهو) اصطلاحاً
(ما آخره حرف علة) بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف فانه عندهم ما أحداً صوله حرف علة (وحروف
العله) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازاً (الالف والواو والياء) سميت أحرف علة لان من شأنها أن
ينقلب بعضها عن بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتسمى أيضاً أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع
الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها سميت أحرف لين لا مدها في الواو والياء وأما الالف فخرف مدأبداً
(نحو ولم يخش الا الله) لم حرف نفى وجزم وقلب ويخش فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه حذف آخره وهو
الالف والفتحة قبلها تدل عليها والاحرف استثناء والاسم الكريم منصوب على المفعولية ونحو (ومن يدع
مع الله) فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو والضممة قبلها تدل عليها
والظرف بعده متعلق به (و) نحو (من يهد الله) فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف
آخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها واما نحو انه من يتقو نصبر باثبات الياء في قراءة قنبل فالياء فيه
تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم أو انه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه
بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث راعى الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة كما في
قول الشاعر * ألم يأتيك والانباء تنمي * وقوله لم تهجو ولم تدعي (و) الموضع الثاني (في الافعال) الخمسة
(التي رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها الجازم (نحو ان تتوبا) ان حرف شرط وجزم وتوبا فاعل مضارع
مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة ونحو (وان تصبروا وتلقوا) اعرابه كالذي قبله
ونحو (ولا تخافوا ولا تحزنوا) لا حرف نهى وجزم وتخافوا فاعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف
النون لما مر وما بعده كذلك * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات أقسام الاعراب على التفصيل
السابق بأنم بيان أخذ يتكلم في ذكرها على الاجمال ثم رينا لاطالب وترسيخه خال ذلك في ذهنه ولان معرفة ذلك
نفتح له الطريق الى الجوز ولهذا قيل ان هذا الباب أس العربية فقال

بفصل جميع ما تقدم * ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع
بشرطه (قسمان) بالاستقراء لازائدعايهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة
أو بالسكون وقدمه لان الاعراب بالحركات وبالسكون أصل للاعراب بالحروف وبالحذف (وقسم يعرب
بالحروف) الاربعة الواو والالف والياء والنون أو بالحذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف أن يكون رفعه
بالواو ونصبه بالالف وجزه بالياء ايحانس كل حرف حركة ذلك الاعراب وأصل الاعراب مطلقاً أن يكون ملفوظاً
به فان كان مغدراً فلعلة (فالذي يعرب بالحركات) اجالا (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسيأتي والبقية

بالضمة وتنصب بالفتحة
وتخفض بالكسرة وتجزم
بالسكون * وخرج
عن ذلك ثلاثة أشياء
الاسم الذي لا ينصرف
مفردا كان أو جمع تكسية
فانه يخفض بالفتحة مالم
يضاف أو تدخل عليه
أل وجمع المؤنث السالم
فانه ينصب بالكسرة
والفعل المضارع المعتل
الآخر فانه يجزم بحذف
آخره وتقدمت أمثلة
ذلك والذي يعرب
بالحروف أربعة أنواع
المثنى وما حل عليه وجمع
الذكر السالم وما حل
عليه والاسماء الستة
والأمثلة الخمسة * فاما
المثنى فيرفع بالالف
وينصب ويجزم بالياء
المفتوح ما قبلها المكسور
مابعدا وألحق به
اثنان واثنان وثنان
مطلقا وكلا وكتا بشرط
إضافتهما الى المضمر نحو
جاءني كلاهما وكتاهما
ورأيت كليهما وكتيهما
ومررت بكليهما وكتيهما
فان أضيفا الى الظاهر كانا
بالالف في الاحوال الثلاثة
وكان اعرابهما بحركات
مقدرة في تلك الالف نحو
جاءني كلا الرجلين وكتا
المرأتين ورأيت كلا
الرجلين وكتا المرأتين
ومررت بكلا الرجلين وكتا المرأتين

خاصة بالاسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث
ان كان منصرفا والافحركتين وأما الثالث فيعرب بحركتين لا غير (و) نوع الافعال هو (الفعل المضارع
الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون ان كان صحيح الآخر وقد أشار الى ما ذكرناه
بقوله (وكلها) أي مجموع الاربعة لا جميعها تختلف بعض الاحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد
ورجال ومسلمات (تنصب بالفتحة) نحولن أضرب زيد اورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال
ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحولم يضرب هذا هو الاصل كما يعلم مما مر وقد تبع المؤلف الاصل فيما عبر به فاوهم
دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يندفع بما قرره أولا من أن الجر مختص بالاسماء
والجزم بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم أن جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء
الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار الى رفع ذلك الوهم بقوله (وخرج عن ذلك) أي
عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها
(الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة وكان القياس أن يخفض
بها (مالم يضاف أو تدخل عليه أل) فانه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما تقدم (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم)
وما حل عليه (فانه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة وان كان القياس يقتضي ذلك (و) ثالثها (الفعل المضارع
المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره) لا بالسكون وكان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج الى
إعادتها وهذه الاشياء الثلاثة من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحا في كلامه وقد أشار الى
بقيتها بقوله (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضا نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي
والبقية خاصة بالاسماء وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حل عليه) كائنان واثنان
(و) جمع المذكر السالم (كالزيدون والمسلمون) (وما حل عليه) كالولوعشرون (والاسماء الستة) التي تقدم
ذكرها في علامات الرفع وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم
(والأمثلة الخمسة) هي أولى من الافعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي ثم هذا القسم على ضربين ضرب باب فيه
جميع أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الاسماء الستة وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات
وهو المثنى والمجموع على حده * ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال (فاما المثنى فيرفع
بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجزم بالياء المفتوح ما قبلها المكسور مابعدا) نيابة عن
الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي
أحسن ما يخرج عليه قراءة ان هذان لسا حاران (والحق به) في اعرابه بالالف والياء خمسة ألقاظ ثلاثة بلا شرط
وهي (اثنان) للمذكرين (واثنان وثنان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقا) عن تقييدها بماسيأتي لان وضعها
وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين
(وكتا) للمؤنثين (بشرط إضافتهما الى الضمير نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما وكتيهما ومررت
بكليهما وكتيهما) فكلا وكتا في المثال الاول فاعل وعلامة رفعهما الالف وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما
الياء أيضا (فان أضيفا الى اظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان اعرابهما) فيها
(بحركات مقدرة في تلك الالف) كاعراب المقصور (نحو جاءني كلا الرجلين وكتا المرأتين) جاء فعل ماض
والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية وكلا وكتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة
في الالف منع من ظهورها التعذر ومابعدهما مضاف اليهما (ورأيت كلا الرجلين وكتا المرأتين ومررت
بكلا الرجلين وكتا المرأتين) فكلا وكتا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة اعراب مقدرة في
الالف لم تظهر تعذرا وانما أعرب بالحروف والحركات لانهما مفردا اللفظ مثنيا المعنى فاعرب بالبحركات نظرا الى

اللفظ و بالحروف نظر الى المعنى وانما خص بالاعراب بالحروف مع المضمر لانه فرع المظهر فلما اُضيف الى الفرع روى جانب المعنى الذى هو فرع اللفظ فاعر بالبحروف لانه فرع الاعراب بالحركات التى هى الاصل ولما اُضيفا الى الظاهر الذى هو الاصل روى جانب اللفظ الذى هو الاصل فاعر بالبحركات التى هى الاصل ساو كالمسلك التناسب (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدون والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ما قبل ياء المثني وكسروا ما قبل ياء الجمع لان المثني أكثر دوا من الجمع فخص بالفتحة تخفيفها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع أن يكون مفردة اما علماء كراقل خاليما من تاء التأنيث ومن التركيب واما صفة كراقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه التى يشاركه فيها المثني وقد ذكرت جميع ذلك فى شرح القطر وانما أعرب بالبحروف لانها فرع الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل وأما اختصاصهما بهذا الاعراب المعين فليطلب من المطولات (والحق به) فى اعرابه بالواو والياء أربعة أنواع أحدها أسماء جوع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما فى التوضيح تبعاً لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفى غيره والجمع لا يكون أخص من مفردة (وعشرون) اسم جمع أيضاً لاجمع عشرة والالجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع (و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (الى تسعين) بادخال الغاية كثلاثين فانه اسم جمع لاجمع ثلاثة والالجاز اطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود (و) الثانى جوع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهى مؤنثة لاتعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهى مؤنثة لاتعقل أيضاً واصلها سنواً وسنه يدل على سنوات أو سنهات (وبابه) أى سنون وهو كل ما كان جعاً ثلاثى حذف لانه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا يجمع هذا الجمع نحو مرة اعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف منها الفاء ونحو يدودم لعدم التعويض وشذا بون وأخون ونحو اسم و بنت وأخت لأن العوض غير الهاء ونحو شاة وشقة لانهما كسرا على شياه وشفاه (و) الثالث جوع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووايلون الاول جمع أهل والثانى جمع وابل وكل منهما ليس علم ولا صفة (و) الرابع ماسمى به من هذا الجمع كزيدون علماء وعماء الحق به نحو (عليون) هوى الاصل جمع على تكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمى به أعلى الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلاحه الثقلين ويجوز فى هذا النوع ثلاث لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ولزوم الواو والاعراب كذلك ولزوم الواو وفتح النون مطلقاً وعلى هذه اللغة يكون الاعراب مقدراً على الواو ونظير هذه اللغة من يلزم المثني الالف مطلقاً ويكسر النون ثم أخذ يذكّر بعض أمثلة ما جل عليه حسب ما اتفق له فقال (نحو ولا يأتى أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى) فالو فاعل يأتى المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه وأولى منصوب بيؤتوا على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف اليه (و) نحو (ان فى ذلك لذكرى لأولى الالباب) ان حرف توكيد ونصب وفى ذلك خبر مقدم ولذكى اسمها مؤخر وأولى مجرور باللام وعلامة جره الياء والالباب مضاف اليه (و) نحو (الحمد لله رب العالمين) فالعالمين مجرور باضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جره الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو ولبشرا فى كهفهم (ثلاثمائة سنين) فسنين بدل من ثلاثمائة وعلامة نصبها الياء ان نونت مائة ومضاف اليها ان لم تنون مائة وعلامة خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثانٍ جعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول فى محل جوع على أنه صفة لما قبله (و) نحو

وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها وألحق به أولو وعالمون وعشرون وما بعده من العقود الى تسعين وأرضون وسنون وبابه وأهلون وعليون نحو ولا يأتى أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى وان فى ذلك لذكرى لأولى الالباب والحمد لله رب العالمين وثلاثمائة سنين والذين جعلوا القرآن عضين

ومن أوسط ما تطعمون أهليكم إلى أهليهم لفي عليين وما أدراك ما عليون وما الأساء الستة فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحو وله أخ وان له أبابنات الأخ وأن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم فان أضيفت للياء أعربت بحركات مقصورة على ما قبل الياء نحوان هذا أخي وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو هذا أليك وأن تكون مفردة فان ثبت أو جعت أعربت أعراب المثني والمجموع والافصح في الهمن النقص أي حذف آخره والأعراب بالحركات على النون نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولهذا مع صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة وأما الأمثلة الخمسة فهي كل فعل اتصل به ضمير ثنية نحو يفعلان وتفعلان نحو يفعلون وتفعلون أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تفعلين فأنها

(شغلتنا أموالنا وأهلونا) فاهلونا مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فاهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة للموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتنا ونحو والمؤمنون (إلى أهليهم) أبدأ ونحو ان البرار (لفي عليين) فالجور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء واللام في الثاني لام الابتداء وهو في محل رفع خبران ونحو (وما أدراك ما عليون) فعليون مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثانٍ لأدراك وأدراك وما بعده في محل رفع خبر ما الأولى لامها في محل رفع أيضاً على الابتداء وهي استفهامية أيضاً (وأما الأسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وإنما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعده (فان أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لا تنفاء الشرط (نحو وله أخ) مبتدأ وخبر (و) نحو (ان له أبابنات) فبالاسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها مقدما (و) نحو (بنات الأخ) فالأخ مجرور بالاضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذلك وما ذوقناه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه (و) ثانيها (أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بان تضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فان أضيفت للياء المذكورة أعربت) على الأصح (بحركات مقصورة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء (نحوان هذا أخي) فإخى مرفوع على أنه خبران وعلامة رفعه ضمة مقصورة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (و) ثالثها (أن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات (نحو هذا أليك) وأخيك وحبيك وهنيك وذوي مال وكذا تقول في تصغير فوك فويهمك برداء لاء لان التصغير يرد الأشياء إلى أصولها فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وأليك خبره وما بعده معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة فان ثبتت أو جعت أعربت أعراب المثني) بالالف رفعاً والياء جر أو نصباً (و) أعراب ذلك (المجموع) الذي جعت به فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كحاء آباءك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً والياء جر أو نصباً كحاء أبون وأخون ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم وقد ذكر وجه أعرابها بالحروف في شرح القطر فراجع ان شئت ويشترط فيها أيضاً أن لا تكون منسوبة فلونسبتهما نحو أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لان شرط الإضافة مغن عنه (والافصح في الهمن) اذا استعمل مضافاً (النقص أي حذف آخره) جعل ما قبله آخر ابان يجري (الأعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كخذ ونحوه مما حذف آخره وجعل الأعراب على ما قبله (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) وأعرابه ظاهر وفي كلامه إشارة إلى أن أعراب الهمن بالحروف لغة قليلة ولقائها وعدم ظهورها لم يطاع عليها الفراء ولا الزجاج فانكراها (ولهذا لم يعد صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة) وكثير من العامة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينهوا على قلة أعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل بأوفر نصيب ويجوز والنقص أيضاً في الأب والأخ والحم لكن القصر فيهن أولى منه (وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها وانما هي أمثلة يكتن بها على كل فعل كان بمنزلة ما وسميت خمسة بأدراج المخاطبتين تحت المخاطبتين (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير ثنية) مسند إليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت أو لمخاطبتين أو لغائبتين (و) ذلك نحو أتمنا (تفعلان) والهندان تفعلان بأشياء فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسند إليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) بالثناة تحت أو لمخاطبتين (و) ذلك نحو أتمنا (تفعلون) بالثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسند إليه (نحو) أنت (تفعلين) بالثناة فوق لا غير وأشار إلى حكم هذه الأمثلة بقوله (فانها

أو ضمير جمع نحو يفعلون وتفعلون أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تفعلين فأنها

ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون (ننبيه) علم ما تقدم أن علامات الاعراب أربع عشرة منها أربع أصول الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجزم والسكون للجزم وعشرة فروع نائية عن هذه الأصول ثلاثة تنوب عن الضمة وأربع عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحدة عن السكون وإن النيباء واقعة في سبعة أبواب الأول باب ما لا ينصرف الثاني باب جمع المؤنث السالم الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر الرابع باب المثني الخامس باب جمع المذكر السالم السادس باب الأسماء الستة السابع باب الأمثلة الخمسة

فصل في تقدير الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي واني وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى وموسى وحبلى ويسمى مقصورا

ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون) الأولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون وأما نحو الآن يعقرون فالواو أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أتت حاجوني في الله في قراءة من خفف فالحذف منه نون الوقاية وإنما حذفت النون للنصب والجزم لأنها علامة للرفع كالضمة في الواو وحذفها كحذف الحركة كذلك تحذف النون وحذفها لا لزما أصل كالياء في الجر في المثني والمجموع وجل عليه النصب كما حل على الجر في ذينك لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء واعتبر الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة اعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لأنه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو مضمرا صار كاحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلا (تنبيه) هو لغة الإيقاظ للشيء واصطلاحا لإعلام بتفصيل ما علم إجمالا بما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (أن علامات الاعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات وللنصب خمس وللجزم ثلاث وللجزم اثنتان فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه (بالضمة والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجزم) فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جزمه بالكسرة (والسكون للجزم) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون (و) منها عشرة فروع نائية عن هذه الأصول الأربع وتنقسم إلى أربعة أقسام (ثلاثة) منها تنوب عن الضمة (وهي الواو والألف والنون وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الألف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (واحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نياتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والألف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيباء) عن تلك الأصول واقعة في سبعة أبواب تسمى أبواب النيباء لأن الاعراب الواقعة فيها نائب عن الأصل (الاول باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة * الباب (اثنان باب جمع المؤنث السالم) والاولى أن يقال ما جمع بالف وتاء مزيدتين كما مر باب فيه أيضا حركة عن حركة * الباب (اثنان باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواء * الباب (الرابع باب المثني) ناب فيه حرف عن حركة * (الباب الخامس باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السادس باب الأسماء الستة) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السابع باب الأمثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون

فصل في اعرابه تقديرى * والاعراب التقديرى جار في الأسماء والأفعال وهو في كل منهما قسمان لأن المقدر في ذلك المعرب إما جميع حركاته أو بعضها فالأقسام أربعة الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات اعرابه كلها شيئا أن أشار هنا إليها بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم) وليس مثني ولا مجموع عا جمع مذكر سالما كما في يومى إلى ذلك قوله (نحو غلامى وانى) وإنما قدرت لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فتع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات إذا محل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد وقيل إن المضاف للياء مبنى مطلقا واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة (و) تقدر كلها أيضا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه إذا كان منصرفا ما غيره منه كموسى وحبلى فالقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دحوظا فيه وقيل تقديرها فيه أيضا لأنها إنما تمتعت فيما لا ينصرف كأجد للثقل ولا تقل مع التقدير وأصل المؤنث جرى على ذلك فإنه مثل بموسى وحبلى (ويسمى) الثاني (مقصورا) لا متناع مده أو لأنه قصير أى منع من ظهور الحركات فيه القسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات

اعرابه وهو المشار اليه بقوله (وتقدير الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقر ونا بال (نحو القاضي والداعي والمرقي) أولا كقاض وداع ومرقي وانما قدرنا الاستتقالها على الياء ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور (ويسمى) الاسم المنذور (منقوصا) لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه بعض الحركات (نحو يوم يدعو الداعي) فالداعي فاعل يدعو وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستتقال (و) نحو (مهيئين الى الداعي) فالداعي مجرور بالي وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر ومهيئين حال من الواو في يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب ما لم يضاف لياء المتكلم (خفها نحو اجيبوا داعي الله) فداعي مفعول اجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال فهو ايضا شيان احدهما ما يقدر فيه جميع حركاته والياء اشارة بقوله (وتقدير الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشي في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بان وعلامة الاعراب فيه مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا والى الثاني اشارة بقوله (وتقدير الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل) آخره اما (بالواو والياء) فالاول (نحو) زيد (يدعو) والثاني نحو زيد (يرى) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استتقالا (وتظهر الفتحة) في آخره اذا دخل عليه ناصب (نحو لن يدعو ولن يرى) خفها فكل منهما منصوب بان وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (و) يكون (الجزم في) الافعال (الثلاثة) المعتلة اذا دخل على كل منها جازم (بالحذف) لا واخرهن (كما تقدم) بيان ذلك لان أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فسلط عليها على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة انما يأتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والفتحة في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف

﴿فصل﴾

الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام العلتين والعلل التسع هي الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب والالف والنون الزائدتان والجمعة والصفة يجمعها قول الشاعر اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد جمعة فالوصف قد كلا فالجمع شرطه أن يكون

﴿فصل﴾ في موانع الصرف ﴿الاسم الذي لا ينصرف﴾ لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى (من علل تسع) صفة للعتين كفاطمة وارايم (أو) فيه علة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالرفع من الصرف (مقام العلتين) الاولى مقامهما كحبل ومساجد (والعلل التسع) على سبيل الاجال والتعداد (هي الجمع) فرع الواحد (وزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعدل) فرع المعدول عنه (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير (والتركيب) فرع الافراد (والالف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والجمعة) فرع العربية عندهم (والصفة) فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب (قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد جمعة فالوصف قد كلا)

أي قد كل به عدها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس واعلم ان الاسم اذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لان فيه أيضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر على الاصح وثانيتها من جهة الافادة اذا الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغنى عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيئا ان يضاف الى الفعل وهما الكسرة والتنوين ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة اذ مجموع اثنين منها هو العلة واذا أردت معرفتها تفصيلا (فالجمع شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغيرهاء (وهي صيغة مفاعيل نحو مساجد ودرهم وغنائم) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو لهما مكسور ولو تقدرا كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو مصايح ومحارب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن

على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعيل نحو مساجد ودرهم وغنائم أو مفاعيل نحو مصايح ومحارب ودنانير

وهذه العلة هي العلة الاولى
من العلتين كل واحدة
منهما تمنع الصرف
وحدها وتقوم مقام
العتين * وأما وزن
الفعل فالمراد به أن يكون
الاسم على وزن خاص
بالفعل كشمير بتشديد
الميم وضرب بالبناء
للفعل وانطلق ونحوه
من الافعال الماضية
المبدوءة بهمزة الوصل
اذا سمى بشئ من ذلك
أو يكون في اوله زيادة
كن زيادة الفعل وهو
مشارك للفعل في وزنه
كاجد ويز يد وتغلب
ونرجس * وأما العدل
فهو خروج الاسم عن
صيغته الاصلية اما تحقيقا
كاحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثلث
ورباع ومربع وهكذا الى
العشرة فاهامعدولة عن
ألفاظ العدد الاصول
المكررة فاصل جاء القوم
أحاد جاؤا واحدا واحدا
وكذا أصل موحد وأصل
جاء القوم مثنى جاؤا
ثنى اثنين وكذا الباقي
واما نقديرا كالاعلام
التي على وزن فعل كعمر
وزفر وزحل فاسما

وما يلي الالف مكسورا أيضا وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماء وهو كذلك لان المعبر
موافقة مشاعل ومفاعيل في الهيئة والوزن لا في الحروف ولهذا عرّب صاحب الارشاد بفعال وفعاليل دونهما
ايذان بان الزيادة والاصالة في بحث جمع التكسير غير معتبرة بل المعبر الوزن العروضي لا التصريفي وسميت
هذه الصيغة بهذا الاسم لان من جوع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن
جمعها بجمع تكسير مرة أخرى فانهى تكسيرها المغير للصيغة وأما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كما جمع
صواحب على صواحيبات وانما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات
فتضعف الجمعية ولهذا صرف نحو فرار زنة وملائكة وصياقلة لان وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية
معنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة واذا سمى بهذا الجمع كضاجر علما للضعف امتنع صرفه نظر الى الاصل (وهذه
العلة) من العلة التسع (هي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل
بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الاولى علتين وانما قام الجمع مقامهما لان كونه جعلا بمنزلة علة وكونه على
صيغة لا نظير لها في الاحاد بمنزلة علة أخرى ولهذا ألحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد (وأما وزن الفعل
فالمراد به أن يكون الاسم) اما (على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي
الامنقول من الفعل (كشمير بتشديد الميم) فانه علم قرس منقول من شمر مجردا من فاعله يشمر تشمير افهو
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص (و) كذا حال (ضرب بالبناء للفعل وانطلق ونحوه من الافعال
الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمى بشئ من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص
وانما قيد ضرب بالبناء للفعل لانه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل (أو يكون) الفعل به أولى اما لكثرة فيه
كأنه أواصب وابل لقلة أو زانه في الاسم وكثرته في أمر الثلاثي أو يكون على وزن غير خاص به بل يوجد في
الاسم من غير ثقل من الفعل لكن يكون (في أوله زيادة) أي زيادة حرف من حروف تأيت (كزيادة الفعل)
أي مثل زيادته لكها به أولى لدلائها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل
في وزنه) وذلك (كاجد ويز يد وتغلب ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه فان كلا منها غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ولا بد في الوزن الميز كور أن يكون لازما غير مغير الى مثال هو للاسم فلو
سمى بامرئ ورد وقيل لم يمنع من الصرف واذا سمى بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها بخلاف ما اذا سمى باسم
أوله همزة وصل فانه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه (وأما العدل) هو مصدر مبنى للفعل أي معدولة الاسم
(فهو خروج الاسم) أي كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) أي عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها الى صيغة
أخرى مع بقاء المعنى والمادة فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة والخروج (اما تحقيقا) بان
يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الاصلية الى أخرى (كاحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح
أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم
أوله (ومربع) كمثلث (وهكذا الى العشرة) بادخال الغاية (فاسما) أي الامثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ
العدد الاصول) من واحد الى عشرة حال كونها (مكررة) فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى
عن اثنين اثنين وهكذا الى المراد من أحاد واخوانه العدد المكرر فاذا عرفت ذلك (فاصل) قولك (جاء القوم
أحاد جاؤا واحدا واحدا وكذا أصل الموحد) في قولك جاء القوم موحد جاؤا واحدا واحدا (وأصل جاء القوم
مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقي) والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا ليوافق الدال المدلول فعلم أن أصلها لفظ مكرر (واما نقديرا) بان لا يدل دليل
غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم الا انه لما نظرفيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية
فقد رفيه العدل حفظا لقاعدتهم (كالاعلام التي على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر وزفر وزحل فاسما

الصرف وليس فيها
علة ظاهرة غير العلمية
قدر وافيه العدل وانها
معدولة عن عامر وزافر
وزاحل وأما التأنيت
فهو على ثلاثة أقسام
تأنيت بالالف وتأنيت
بالتاء وتأنيت بالمعنى
فالتأنيت بالالف يمنع
الصرف مطلقا سواء
كانت مقصورة كحلي
ومرضى وذكري أو
مدودة كصحراء وجراء
وزكرياء وأشياء
وهذه هي العلة الثانية
من العلتين اللتين كل
واحدة منهما تمنع
الصرف وحدها
وتقوم مقام العلتين *
وأما التأنيت بالتاء فيمنع
الصرف مع العلمية
سواء كان علما لذكر
كطالحة أو لمؤنث
كفاطمة وأما التأنيت
المعنوي فهو كالتأنيت
بالتاء فيمنع مع العلمية
لكن بشرط أن يكون
الاسم زائدا على ثلاثة
أحرف كسعاد أو ثلاثيا
محرك الوسط كسفر
أو ساكن الوسط أعجميا
كجور أو منقولا من
الذكر إلى المؤنث كما
إذا سميت امرأة يزيد
فإن لم يكن شيء من ذلك
كهنود وعدد جاز الصرف

لماسمت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من الصرف إلا إذا كان فيه علتان (قدر وافيه العدل) لا مكانه دون غيره (وانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاما لا يلزم منع الصرف لعله واحدة (وأما التأنيت) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام تأنيت بالالف وتأنيت بالتاء وتأنيت بالمعنى فالتأنيت بالالف يمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقا) أي سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة (سواء كانت) الالف (مقصورة كحلي ومرضى وذكري أو) كانت (مدودة كصحراء وجراء وزكرياء) بهمزة بعد الالف (و) كذا (أشياء) عند سيبويه أصلها شياء كصحراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفاء (وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أي عاتى منع الصرف لتكرارها لأنها لازمة لما هي فيه لزوما لا تنفك عنه بحال فلا يقال في حلي حبل ولا في جراء جرح فجعل لزوما له بمنزلة تأنيت آخر فيكون التأنيت مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعي (وأما التأنيت) اللفظي الحاصل (بالتاء فيمنع الصرف) أي صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي علمية ما هو فيه ليصير التأنيت حينئذ لازما لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قائمة في نحو مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيت بالتاء فيها من غير العلمية (سواء كان) ما هو فيه (علما لذكر كطالحة أو لمؤنث كفاطمة وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف أو لا محرك الوسط أو لا أعجميا أو لا منقولا من مذكري إلى مؤنث أو لا) (وأما التأنيت المعنوي) كز ينوب وسعاد وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التأنيت (فهو كالتأنيت بالتاء) في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) إلا أن بينهما فرقا فانها في التأنيت بالتاء شرط لجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله (لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسفر) علم لطبقة من طبقات جهنم لأن محرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فنقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لأجل الثقل فخففه تقاوم أحد السببين فجعل منصرفا (أو ثلاثيا) ساكن الوسط أعجميا كجور) بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل الحجة في لسان العرب مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف (أو ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي) لكن منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة يزيد) فانه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فإن لم يكن شيء من ذلك) بأن كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكرا لأصل (كهنود وعدد جاز الصرف) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت أحد السببين وقيل بوجوبه (و) جاز (تركة) نظرا إلى وجوب السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيت (وهو الأحسن عند الجمهور) والصرف عند أبي علي وجوز بعضهم الوجهين أيضا في المنقول إلى المؤنث وإذا كان المؤنث ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضية كلام التسهيل أن المنع أرجح وإذا سمى مذكرا بمؤنث فإن كان ثلاثيا صرف على الصحيح أو زائدا على الثلاثة منع من الصرف (وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف الضمرات وأسماء الاشارات والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بالوالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا وفي حكمه فلا يتصور كونها سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي (وتنوع) العلمية (الصرف) أي صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل) كاجد ويزيد (ومع العدل) كعمرو وزفر (ومع التأنيت) بغير الالف بل تعيين معه ليكون لازما

وتركة وهو الأحسن وأما التعريف فالمراد به العلمية وتنوع الصرف مع وزن الفعل ومع العدل ومع التأنيت

(كما تقدم) بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كاسياً في (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع
 الجمجمة) بل تتعين معها أيضاً (كاسياً في) بيان ذلك وسكت عن الصفة لان العلمية لانجامها لما بينهما من
 التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم و بينهما منافاة (وأما التركيب) المعتبر في منع
 الصرف (والمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة التانيث ولم يختم بويه
 والى هذا القيد أشار بقوله (المختوم بغير يه كعبلبك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم و بك اسم
 صاحب هذه البلدة ثم جعل اسماً واحداً ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضر موت)
 علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعل اسماً واحداً ومنع من الصرف لما ذكره و خرج بالمزجي
 الاضافي كعبد الله علماً والاسنادي المسمى به كتاباً شرأماً الاول فلانه بعد العلمية في حكم الاضافة
 والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً وفي حكمه كما مر فلا تصلح سبباً لمنع الصرف وأما الثاني فلان
 الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية و خرج
 بالقييد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على الاشهر ومثله ما ركب من الاعداد خمسة عشر والظروف
 نحو هو يأتينا صباح مساء والاحوال نحو هو جاري بيت يديت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضاً (فلا يمنع)
 التركيب المذكور (الصرف الامع العلمية) لانه معها لازم فيبقى على منع الصرف بخلافه اذ لم يكن معها فهو
 في معرض الزوال فلا يكون معتبراً (وأما الالف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان)
 الاسم (الصرف) لمشابهتهما لاني التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما وكونهما يزيدان معاً ومجئتهما
 بعد استيفاء الاصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلمية كعمران) بكسر أوله (وعثمان) لتحقيق
 مشابهنهما بما حيث تنادى من حيث امتناع دخول التاء عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علماً لم يمنع دخول التاء
 عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة (و) ان كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط أن لا تقبل
 التاء) لتحقيق المشابهة باقي التانيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك
 (وأما الجمجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع الجمجمة) أي بان تكون من
 أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو غير ذلك (كإبراهيم واسماعيل
 واسحق و) يعقوب بل (جميع أسماء الانبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لانه من أوضاع غير العرب
 وتعرف عجمة الكلمة بنقل الهمزة لها ونحو وجها عن وزن الاسماء في اللسان العربي أو بان يجتمع فيهما من
 الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كنجنيق (الأربعة) منها هم (محمد
 وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فانها عربية ولهذا صرفت والحق بها في الصرف نوح ولوط
 لخفتها وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجمياً كما زر على وزن فاعل نكحتم و به جزم الزمخشري في
 الكشف وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن أفعل وبذل لذلك تجويزهم تصغيره على أو يدم وجعه على
 أو آدم (ويشترط فيها) أي في الجمجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم)
 الذي فيه الجمجمة (علماً) في اللغة (الجمجمة) حتى لا تجرى عليه العرب حكماً من أحكام لغتهم اذا استعملته لانه
 لو لم يكن علماً لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف والاضافة والتنوين أو غيرهما فتضعف فيه الجمجمة
 فلا تصلح سبباً لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنسي أعجمي وتصرفت فيه العرب
 بالاضافة والتعريف بال بل لوجعل علماً للشخص لكان منصرفاً لعدم علميته في الجمجمة بخلاف ما نقلته
 العرب من لغة الجهم الى العلمية سالماً من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف أيضاً كقانون فانه كان في
 الجهم اسم جديس بمعنى جيد استعملته العرب بان جعلته علماً للشخص معين من أول الامر فكانه كان علماً في
 الجمجمة ومن هذا يظهر أن شرط الجمجمة في منع الصرف ان تستعمله العرب أولاً بالعلمية لانه يكون علماً في
 الجمجمة (و) الامر الثاني (أن يكون زائداً على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم لثلاث تعارض الخفة أحد

كما تقدم ومع التركيب
 المزجي ومع الالف
 والنون ومع الجمجمة كما
 سيأتي وأما التركيب
 والمراد به التركيب
 المزجي المختوم بغير يه
 كعبلبك وحضر موت
 فلا يمنع الصرف الامع
 العلمية وأما الالف
 والنون الزائدتان
 فيمنعان الصرف مع
 العلمية كعمران وعثمان
 ومع الصفة بشرط أن
 لا تقبل التاء كسكران
 • وأما الجمجمة فالمراد
 بها أن تكون الكلمة
 من أوضاع الجمجمة
 كإبراهيم واسماعيل
 واسحق وجميع أسماء
 الانبياء أعجمية الأربعة
 محمد وصالح وشعيب
 وهود صلى الله وسلم
 عليهم أجمعين ويشترط
 فيها أن يكون الاسم
 علماً في الجمجمة ولذلك
 صرف لجام ونحوه وأن
 يكون زائداً على
 الثلاثة فلذلك صرف
 نوح ولوط

السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام الحجم وإنما وجب صرفهما وجاز في نحو هندا الصرف وعدمه لأن الجملة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخلة بخلاف التأنيث في نحو هندا فإنه أمر محقق الوجود فيه فإن أن يعتبر مع الخلة وكالا عجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشرع علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة بإياه لأن الجملة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولأن الثلاثي خفيف ووضع كلام الحجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود بشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وإن لم تكن باقية أو لم تستعمل الاوصاف كثنى وثلاث كما سيأتي (فتفتح) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل كما تقدم في مثني) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بها العدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية لأن هذا المكرر لم يستعمل الاوصاف الوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه ون لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية (ومع الالف والنون) لزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان) بفتح الفاء (و) أن (لا يكون مؤنثه) أي فعلان (على وزن فعلانة) أي وبشرط أي لا يقبل تاء التأنيث لتحقيق المشابهة بالثابت وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا انتفاء فعلانة لأنه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فرجى على الأول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجع الأول لأن وجود فعلى ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات (نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لاسكرانة (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين (لأن مؤنثه ندامة إذا كان) ندمان بمعنى نديم (من النادمة) وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندى لا ندامة وإنما قيد المؤلف فعلانة بفتح الفاء لأن مضموم الفاء من الصفات كمر بان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسورا الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالهاء) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث أما لأنه لا مؤنث له كما في أعظم الكثرة وأدر لمن نخصيته نفخ أوله مؤنث لكنه على فعلاء أو فعلى كأجر وجرأ وأفضل وفضلى وقد تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أي بان تكون من أول الأمر دالة على الوصفية وإن لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرقم وصرف أرنب بمعنى ذليل وأرنب في نحو مررت بنسوة أربع (نحو أرنب) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فان مؤنثه جراء) والصفة على وزن أفعل (ونحو أرنب منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لأن مؤنثه) يقبل التاء فيقال (أرمل) وهي من لزوج لها وكأجر أحيمر وأعيمن فاهما غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لانهما على وزن يدسرج ويديرأذهو المعتبر لاه على وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالالفية (تنبيه) قد أفهم كلامه أن العلمية تجماع مؤنثة كلام من التأنيث والجملة والتركيب والعدل والوزن والزيادة وأنها شرط في الثلاثة الأول فقط أي شرط في تأثير كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لاجعله منصرفا حقيقة لما قدمه من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما بادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو لاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينهما وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسل) بالتنوين لمصاحبة أغلا لا وسعيرا (وقوارير اقواريرا) بتنوينهما أما الثاني فلمصاحبة لأول وأما الأول فلا أنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقاب تنوينه ألفا كما في آخر سائر الآيات (أو لضرورة الشعر) أي لضرورة وزن الشعر ما بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عذبة * أو يستقيم لكن

أوما الصفة فتفتح
الصرف مع ثلاثة
أشياء مع العدل كما
تقدم في مثني وثلاث
ومع الالف والنون
بشرط أن تكون
الصفة على وزن فعلان
بفتح الفاء ولا يكون
مؤنثه على وزن فعلانة
نحو سكران فان مؤنثه
سكرى ونحو ندمان
منصرف لان مؤنثه
ندامة اذا كان من
النادمة ومع وزن
الفعل بشرط أن تكون
على وزن أفعل وأن
لا يكون مؤنثه بالهاء
نحو أرنب فان مؤنثه
جراء ونحو أرنب
منصرف لان مؤنثه
أرمل ويجوز صرف
غير المنصرف للتناسب
كقراءة نافع سلاسل
وقوارير اقواريرا أو
لضرورة الشعر

بمحصول بمنعه زحاف يخرجهم عن السلامة كقوله * أعد ذكراً نعيان له ان ذكره * فان نعيان لو فتحت
نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فإراد المؤلف رحمه الله بالضرورة
القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز

باب النكرة والمعرفة

أي هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال (الاسم) بحسب التشكيك والتعريف (ضربان
أحدهما النكرة وهي الأصل) لا تدراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة
بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدأها (وهي كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره (لا
يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع في جنسه ألا
تري ان رجلاً شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد
الرجال دون آخر وكذا حال فرس وكتاب فانها شائعة في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب
لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل
واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة الأفراد المتدرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع ألا ترى
أن شمساً وقراناً نكرتان وان لم يوجد في الخارج منهما الا شمس واحدة وقر واحد فكل واحد منهما من الكل الذي
لم يوجد منه الا واحد مع امكان الغير وأما جمعها في قوله * وجوههم كأنها أقمار * وقوله

* مالمشوس ثقلها الاغصان * فباعتبار تجديد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكان أفرادهما
متعددة وهذا الخدفة غموض على المبتدئ (وتقريبها) أي تقريب حد النكرة (الى الفهم) أي
فهم المبتدئ (أن يقال) الاسم (النكرة كل ما صلح دخوله) الالف واللام (المؤثرتين) التعريف
(عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فان كلامها صلح لذلك بان يقال الرجل والمرأة
والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج الى زيادة قال (أو) كل ما (وقع موقع ما يصلح دخوله الالف واللام)
المؤثرتين (عليه كذئ) فانه لا يقبل ال لكن يقع موقع ما يقبلها لانه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل ال
لانه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفها كفضل وحارث
فليس بنكرة ومن علاماتها أيضاً دخول رب عليها وكما خبر به وقوعها حالاً وتيميزاً واسماً للالتبرئة ولا
يرد على التعريف المذكور الاسماء المتوغلغة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها
مع أنها نكرات لان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس (والضرب الثاني المعرفة) وهي
ما وضع ليستعمل في واحد بعينه (وهي) هنا (ستة أنواع) متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمر)
ويقال له الضمير أيضاً من أضمرت الشيء اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (وهو أعرفها) عند
الجمهور وأعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب (ثم العلم) يلي المضمر في التعريف وقيل العلم الشخصي أعرفها
لانه لا يتناول بوضع واحد الاشخاص واحد بخلاف غيره منها فانه يتناول أموراً متعددة بوضع واحد (ثم اسم
الإشارة ثم) اسم (الموصول ثم المعرفة بالاداة) أما (السادس) فهو ما أضيف الى واحد منها إضافة معنوية
كغلام زيد وهذا الرجل (وهو) بحسب التعريف (في رتبة ما أضيف اليه) فالمضاف الى العلم في رتبة العلم
وهكذا (الا) الاسم (المضاف الى الضمير) كغلام (فانه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم) اذ لو كان
في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أودونه قال
ابن هشام وزعم بعضهم أن ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها يدل على بطلانه قوله

* تخذروف الوليد المتعب * فوصف المضاف الى المعرفة بالبال معرفة بها والصفة لا تكون أعرف من
الموصوف اه وان قيدنا المضاف الى واحد منها بكون الإضافة معنوية لان الإضافة اللفظية لا تفيد تعريف
المضاف كما سيأتي في بابها وسيأتي أيضاً أن المضاف اذا كان شديداً توغل في الابهام كغيره ومثل لا يعرف أيضاً

باب النكرة والمعرفة

الاسم ضربان أحدهما
النكرة وهي الأصل
وهي كل اسم شائع في
جنسه لا يختص به
واحد دون آخر كرجل
وفرس وكتاب
وتقريبها الى الفهم أن
يقال النكرة كل ما
صلح دخوله الالف
واللام عليه كرجل
وامرأة وثوب أو وقع
موقع ما يصلح دخوله
الالف واللام عليه
كذئ بمعنى صاحب
والضرب الثاني
المعرفة وهي ستة أنواع
المضمر وهو أعرفها ثم
العلم ثم اسم الإشارة ثم
الموصول ثم المعرفة
بالاداة والسادس
ما أضيف الى واحد منها
وهو في رتبة ما أضيف
اليه الا المضاف الى
الضمير فانه في رتبة العلم

فيخص به أيضا عموم كلامه (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمرا أعرف المعارف (اسم الله تعالى فإنه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالاجماع) وفي اعراب القرآن للشهاب الحلبي أن سيبويه رأى في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال أدخلني الجنة فقيل له بماذا قال بقولي إن اسمه أعرف المعارف

فصل في بيان المضمير وأقسامه (المضمير والضمير) مدلولهما واحد لاسمهما (اسمان لما وضع لتكلم) أي لتلفظ بهذا اللفظ الموضوع (كأن أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كانت) أو وضع لشخص (غائب) ليس متكلمًا ولا مخاطبًا (كهو) خرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه زيد مر يد نفسه زيد قائم وكقولك يا زيد قم وزيد قائم تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وان اطلق في الاول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب الا انه ليس موضوعا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة وكذا اياه اياي وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر فاهما لاتدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو اياك السكتة لما وضع مشتركا بينهما وأراد ابيان ما عنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو لانه اذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك الحيشية ثم اذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقا عليه أيضا من حيشية أخرى (وينقسم) المضمير (الى مستتر وبارز) تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح وهو صريح في أن المستتر قسم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل كما سيأتي وكلام غيره كالصريح في أنه قسم من المتصل ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة لانها لا تشمل الضمير المحذوف اللهم الا أن يقل تفسيره للمستتر بما سيأتي شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف أن المستتر اصطلاحا مرفوع وعمله لفظي والمحذوف أعم من ذلك نبيه على ذلك بعض المتأخرين (فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ) بل ينوي (وهو اما) مستتر في عامله (وجوبا) وهو الذي يمكن أن يحل الظاهر محله (ك) الضمير (المقدر في فعل أمر الواحد المذكور كضرب وقم) ففي كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا أو مانحا وذهب أنتمو ربك فانت تأكيده للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحد والمثنى والمجموع فإنه يرزى الجميع كقومي وقوما وقوموا (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بباء خطاب الواحد المذكور كتنقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بباء الغائبة كهنه تنقوم فان استتاره جائز لا واجب بخلاف مرفوع المبدوء بباء خطاب الواحد أو التثنية أو الجمع فإنه يرزى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمين (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كاقوم واذهب أو) في المضارع المبدوء (بالنون) للمتكلم ومن معه مذكرا كان أو مؤنثا (كتنقوم وتضرب) فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر (اما مستتر) في عامله (جوازا) وهو الذي يحل الظاهر محله (ك) الضمير (المقدر) في فعل الغائب والغائبة (نحو زيد يقوم وهند تنقوم) وفي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازا لانه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تنقوم أمهال كان الكلام صحيحا وقد يجب إبراز الضمير اذا جرى رافعه على غير من هوله نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت الهاء للعلام وظاهر عبارته كغيره جوازا ان يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح البدر بن مالك ونقل عن سيبويه أيضا وقد خالف في ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام وانه لا يقل قام هو على الفاعلية وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما قاله هو الموافق لقولهم انه متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (ولا يكون) الضمير (المستتر الا ضمير رفع) لانه لا يخلو (اما) ان يكون (فاعلا أو نائب الفاعل) والفاعل لاسيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من عامله فجوزوا في

ويستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فإنه علم وهو أعرف المعارف بالاجماع **فصل** المضمير والضمير اسمان لما وضع لتكلم كما هو مستتر ما ليس له صورة في اللفظ وهو اما مستتر وجوبا كالمقدر في فعل أمر الواحد المذكور كضرب وقم وفي المضارع المبدوء بباء خطاب الواحد المذكور كتنقوم وتضرب وفي المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم واذهب أو بالنون كتنقوم وتضرب واما مستتر جوازا كالمقدر في نحو زيد يقوم وهند تنقوم ولا يكون المستتر الا ضمير رفع اما فاعلا أو نائب الفاعل

الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور فانها مفضلة تم الكلام بدونهما ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليلا للمبتدئ وليس هو اياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل) بعامله وهو الاصل (و) الى (منفصل) عنه لما منع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتح به النطق) أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان الافتتاح به ممكن عقلا (ولا يقع بعد) لفظ (الا) في الاختيار (كتاء قت وكاف أ كرمك) فكل منهما ضمير متصل الاول مرفوع المحل والثاني منصوب به ولا يتدأ به الكلام ولا يقع بعد الاختيار (والمنفصل هو) ما كان بخلافه فهو (ما يفتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التللفظ به على كلمة أخرى (و يقع بعد الا) اختيارا (نحو أنا نقول) اذا ابتدأت به (أنا مؤمن و) يستعمل بعد الانحو (ما قام الأنا) أو أنت أو هو (و ينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل (فالرفوع) المتصل اثناعشر ضميرا اثنان للمتكلم (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضرب بنا) بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله (نحو ضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسر هاءه مؤنثة المخاطبة (وضربنا) بضمهم المثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامة للتثنية (وغير يتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع المذكور (وضربتم) بضمها لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة لجمع الإناث وبما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلا أو تابعا عنه (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (ضرب) في ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير بارز متصل لثنائه (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعهم وهند (ضربت) في ضرب ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث (و) الهندان (ضربتا) فالالف ضمير بارز لثنائه والتاء علامة التأنيث وحركة الالتقاء الساكنين وفتحت للنسبة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل لجمعها وظاهر عبارته ان الضمير في ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر وهو مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسم للمستتر فكيف يكون قسم الشيء قسما منه (والمنصوب) المتصل اثناعشر أيضا اثنان للمتكلم نحو (أ كرمي) فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأ كرمنا بفتح) الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو (أ كرمك) بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأ كرمك) بكسر هاءه مؤنثة المخاطبة (وأ كرمكما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامة للتثنية (وأ كرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع المذكور (وأ كرمكن) بضمها لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة لجمع الإناث (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (أ كرمه) عمرو فاهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب (و) هند (أ كرمها) فاهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أ كرمهما) بضمها للمثنى المذكر الغائب والميم والالف علامة للتثنية والهندان أ كرمهما بضمها للمثنى المؤنث الغائب والميم والالف علامة للتثنية (و) الزيدون (أ كرمهم) بضمها لجمع الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم (و) الهندات (أ كرمهن) بضمها لجمع الإناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ولا يقعان الا في موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل اثناعشر أيضا على التفصيل السابق ما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب ولفظ كل منها (كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (الا انه) أي الضمير المجرور (اذا دخل عليه عامل الجر

والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يفتح به النطق ولا يقع بعد الا كتاء قت وكاف أ كرمك والمنفصل هو ما يفتح به النطق ويقع بعد الانحوايات نقول أنا مؤمن وما قام الأنا وينقسم المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور فالرفوع نحو ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتم وضربتن وضربوا وضربت وضربتا وضربن والمنصوب نحو أ كرمي وأ كرمنا وأ كرمك وأ كرمكما وأ كرمكم وأ كرمكن وأ كرمه وأ كرمها وأ كرمهما وأ كرمهم وأ كرمهن والمجرور كالمنصوب الا انه اذا دخل عليه عامل الجر

تيز به (ولا فرق في العامل بين أن يكون حرفاً (نحو مربى ومربنا) ومربك ومربك وبكم وبكن وبه وبها وبهم وبهن وهذا معنى قوله (إلى آخره) أو اسما نحو غلامى وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهن (وينقسم) الضمير (المنفصل إلى) قسمين فقط (مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل ولا يكون منه مجرور لا متنازع الفصل بين الجار والمجرور (فالرفوع اثنتا عشرة كلمة وهي) كالتصل ثلاثة أقسام ما هو للنكاح مذكراً أو مؤثراً وهو اثنان (أنا) في حال انفراده (ونحن) في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه وما هو للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله (أنت) بفتح التاء للمذكر المفرد (وأنت) بكسر الهاء للمفردة المخاطبة المؤنثة (وأنتما) بضمها للمثنى مطلقاً وبعدها ميم متحركة بعدها ألف (وأتم) بضمها لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة (وأنتن) بضمها لجمع الإناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة (و) ما هو للغائب وهو خمسة أيضاً باعتبار أحواله (هو) للمفرد المذكر (وهي) للمفردة المؤنثة (وهما) للمثنى مطلقاً (وهن) بالميم لجمع الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الإناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه في المعنى ان مفرداً مذكراً أو مفرداً مؤنثاً مفرد مؤنث وان مثنى فثنى وان جمعا لجمع (نحو أمار بكم) فاما ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ أو بكم خبره والكاف في محل جر بالإضافة والميم علامة للجمع المذكور وتقول أنا قائم وأنت قائمة ونحن قائمان ونحن قائمتان ونحن قائمون ان عم التذكير أو غلب فان عم التأنيث قلت نحن قائمات (و) قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو (نحن الوارثون) فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو (و) نحو (أنت مولانا) فانت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف وتامضاف اليه ونحو (وهو على كل شيء قدير) فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالخبر (والمنصوب) المنفصل (اثنتا عشرة كلمة وهي) ثلاثة أقسام أيضاً ما هو للنكاح مذكراً أو مؤثراً وهو اثنان (أنا) في حال انفراده (وأنا) في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه (و) ما هو للمخاطب وهو خمسة باعتبار أحواله (أياك) بفتح الكاف خطاباً للمفرد المذكر (وأياك) بكسر هاء خطاباً للمفردة المؤنثة (وأياكما) بضمها خطاباً للمثنى مطلقاً والألف والميم علامة للتثنية (وأياكم) بضمها خطاباً لجمع الذكور والميم علامة لجمع (وأياكن) خطاباً لجمع الإناث والنون المشددة علامة لجمعهن (و) ما هو للغائب وهو خمسة باعتبار أحواله أيضاً (أياه) للغائب المذكر (وأياه) للغائبة المؤنثة (وأياهما) للغائب المثنى مطلقاً والميم والألف علامة للتثنية (وأياهم) لجمع الذكور الغائبين والميم علامة لجمع (وأياهن) لجمع الإناث الغائبات والنون المشددة علامة لجمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقعت) في التركيب (لا تكون الأمفعولاً به) والحكم في الأعراب لمحلها كما تقدم من ان الضمائر كلها مبنية نحو (أياك نعبد) فأيا ضمير منفصل بارز في محل نصب على أنه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب ونعبد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ونحو (أياكم كانوا يعبدون) فأياكم في محل نصب على أنه مفعول مقدم ليعبدون وجملة يعبدون من الفعل والفاعل في محل نصب على أنها خبر كان واسمها الضمير المتصل بها وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالى أنواع الضمير ترتيباً حسنًا فإنه قدم ضمير المتكلم لأنه أعرف وأتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب وآخر عنهما ضمير الغائب لأنه أخط منهما رتبة وقدم من كل نوع ما للمفرد على ما غيره لان المفرد سابق (تنبيه) علم مما مر أن الضمائر البارزة ستون ضميراً وذلك لان الضمير البارز إما متصل أو منفصل وكل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهذه ستة لكن المجرور لا يكون إلا متصلاً كما علم فتصير خمسة ولكل منها اثنتا عشرة كلمة وإذا ضربت خمسة في اثني عشر كان الحاصل ستين ضميراً وقد تقدمت أمثلتها ويضم إليها المخاطبة على

تيز به نحو مربى ومربنا
إلى آخره وينقسم
المنفصل إلى مرفوع
ومنصوب فالرفوع
اثنتا عشرة كلمة وهي
أنا ونحن وأنت وأنتما
وأتم وأنتن وهو
وهي وهما وهم وهن
فكل واحد من هذه
الضمائر إذا وقع في ابتداء
الكلام فهو مبتدأ نحو
أمار بكم ونحن الوارثون
وأنت مولانا وهو على
كل شيء قدير والمنصوب
ثنتا عشرة كلمة وهي أياك
وأياها وأياكن وأياهما
وأياهن فهذه الضمائر
لا تكون الأمفعولاً به
نحو أياك نعبد أياكم
كانوا يعبدون

مذهب سيبويه فيصير المجموع أحداً وستين ضميراً والقسمة العقلية تقتضي تسعين لكن لا يلزم محي
الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل لأن مبنى الضمير على الاختصار
والمتصل أخصر من المنفصل (و) لهذا (متى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً) بعامله (فلا يجوز أن يؤتى به منفصلاً)
في الاختيار (ولا يقال في وقت قام أنا) لا مكان وقت (ولاني) أكرمك (أكرم إياك) لا مكان أكرمك وأما قوله
قد ضمنت * إياهم الأرض فضرورة فإن لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو إياك نعبداً ولو وقوعه
بعد الانحوا لا تعبدوا إلا إياه تعين الاتصال (الا) أن يكون ثاني ضميرين أو لهما أعرف وغير مرفوع والعامل
فيهما ناسخ أو لا (نحو) قولك الدرهم (سليمه) وزيد ظننتك أو يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى
أخواتها تقدم ضميراً أو لا (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكأنه زيد (فيجوز) في الها من الأمثلة المذكورة
(الفصل أيضاً) مع إمكان اتصالها (نحو سلمى إياه) وظننتك إياه (وكنت إياه) وكان إياه زيد وهو أرجح من
الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخاً ومرفوعاً إذا كان غيره وعند جماعة الوصل أرجح مطلقاً
وكلاهما وارد فنور ود الأصل قوله تعالى فسيفكفيكم الله ونحو * بلغت صنع امرء براخالكة * وفي
الحديث إن يكنه فلان تسلط عليه ومن ور ود الفصل قوله عليه السلام إن الله ملككم إياهم وقول الشاعر

* أخي حسبك إياه * وقوله * لئن كان إياه لقد حال بعدنا * (والفاظ الضمائر كلها) متصلاً ومنفصلاً
(مبنيه) والحكم في الأعراب لمحلها وتقدم سبب بنائها وقوله (لا يظهر فيها أعراب) مستغنى عنه بل من العربات
ما لا يظهر فيه أعراب ومع ذلك ليس مبني

﴿فصل﴾ في بيان العلم بفتح العين واللام قيل أنه مشتق من العلم أنه يعلم به مسماه أولان غالب مسمياته أو لو
العلم وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه (العلم) باعتبار تشخيص مسماه وعدمه (نوعان) إما علم (شخصي
وهو ما) أي اسم (وضع لشيء بعينه) أي لشيء معين (لا يتناول غيره) أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث
الوضع له فما وضع لشيء شامل للمعرفة وقوله بعينه مخرج للسكره وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقيته
المعارف فاهامتناولة لامور متعددة بوضع واحد كما بينته في شرح القطر ودخل في التعريف العلم المشترك
كز يد مسمى به اثنان فاكثر لانه وان تناول غيره لم يكن ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة
وكذا ما صار علمها بالعبية كابن عمر لانه كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع
من وازع معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولى العلم من المذكرين (كزيد) وجعفر ومن الاناث
كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكة) من الأبل نحو (شدقم) كان
للتعمان بن المنذر واليه تنسب الأبل الشذقية ومن القبائل كثقيف (وقرن) ومن الخيل كلاحق ومن
البغال كدليل والجير كجعفور والبقر كعرار والغنم كهيئة والكلاب كواشق (و) إما علم (جسمي وهو ما)
أي اسم (وضع لجنس من الاجناس) أي لحقيقة من الحقائق من حيث هي (كاسامة) فانه علم وضع
(للأسد) أي لحقيقته الذهنية أي الاسدية المعقولة التي يمكن أن توجد خارج الدهن بل هي موجودة في
الفس (و) كذا حال (تعاله) كالعلب أي لحقيقته الذهنية أيضاً ويكنى بابي الحصين (وذؤالة) بالذل المجمة
ثم الهمة (للذئب) أي خقيقته الذهنية أيضاً ويكنى بابي جعدة (وعلم) الجنس (هو في المعنى) باعتبار
ما صدقانه (ك) اسم الجنس (السكره) سواء قلنا ان السكره موضوعه للحقيقة أيضاً ولفرد خارجي من
أفراد الماهية شائع فيها (لانه شائع في جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كما ان السكره كرجل كذا
(فبقول) أنت (لكل أسرايته هذا أسامة مقبلاً) فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق
عليه لفظ ثعلب وكل ذئب يصدق عليه ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس في لفرد
المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وانما سمي علم الجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال لانه
يمنع من دخول آل عليه ومن الاضافه ومن الصرف اذا انضم اليه علة من العلة التسع كالتأنيث في اسامة و تعال

ومنى أمكن أن يؤتى
بالضمير متصلاً فلا
يجوز أن يؤتى به
منفصلاً فلا يقال في وقت
قام أنا ولا في أكرمك
أكرم إياك الانحو
سليمه وكنته فيجوز
الفصل أيضاً نحو سلمى
إياه وكنت إياه وألفاظ
الضمائر كلها مبنية
لا يظهر فيها أعراب
﴿فصل﴾ العلم نوعان
شخصي وهو ما وضع
لشيء بعينه لا يتناول
غيره كزيد وفاطمة
ومكة وشدقم وقرن
وجنسي وهو ما وضع
لجنس من الاجناس
كأسامة للأسد و تعال
للثعلب وذؤالة للذئب
وهو في المعنى كسكره
لانه شائع في جنسه
فتقول لكل أسرايته
هذا أسامة مقبلاً

فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه ألحق به ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسامة معاملة
النكرة تدل على افتراق مدلوليه ما ولهذا قيل إن التحقيق أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية
من حيث هي من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع
تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ومثله اسم الجنس المعروف بالأن علم الجنس يدل على الماهية
الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (إلى اسم) خاص (و) هو هذا
في مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب فالاسم كأمثلنا) فيأمر (كزيد) علم شخصي (واسامة) علم جنسي
(والكنية) هي (ما) أي مركب (صدر باب أو أم) سواء كان المكنى بها علما شخصيا (كأبي بكر وأم كلثوم)
أو جنسيا (كأبي الحسين للشعلب) (وأبي الحرث للأسد وأم عريظا للعقرب واللقب مأشعر برفعة مسماه) أي
بعدمه (كزين العابدين) لقب على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (أرضعته) بفتح الضاد
المججمة أي ذمه والضة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وأف الناقة) وانما قال كغيره أشعرون
دل لأن لوضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح أو التلميح لهما معا ولا ليعني المذكور واستفيد من
تمثيله أن اللقب يكون مفردا أو مركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الاصح نحو)
قولك (جاء زيد بن العابد بن) لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله لأن في اللقب العلمية مع شيء من معنى
الذمت فلو أتى به أولا أغنى عن الاسم فلم يجتمعا (ويكون) اللقب إذا آخر (تابع الاسم في اعرابه) بدلا
أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أف الناقة وعبد الرحمن بطة
(الا إذا كانا مفردين فيجب) عند جمهور البصريين (إضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو) قولك
جاء (سعيد كرز) بإضافة سعيد إلى كرز وكان القياس امتناعها لأن مسمى الأول والثاني واحد إلا أنهم إذا
أضافوا يؤوّلون الأول بالمسمى والثاني بالاسم وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا في المفردين
ومن أوجب الإضافة فيهما أخذ من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بأن سيبويه إنما اقتصر على
ذكرها لكونها خلاف الأصل فيتوهم امتناعها فأراد أن ينص على جوازها ولا يلزم من اقتصاره على
ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الأصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدأ
محذوف أو بالنصب مفعول للفعل محذوف وإذا كانا غير مفردين امتنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرهما
(ولا ترتيب بين الكنية والاسم) إذا اجتمعا نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب) كذلك نحو
قال أبو بكر عفيف الدين فانت باختيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معر بابا عرابه وإن كانت
عبارة الالفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية وإذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء
باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم
(وينقسم العلم أيضا إلى مفرد) عن التركيب (و) إلى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لأنه
أما (مركب إضافي) وهو الغالب في الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله
(كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فأنهما مضافة كأبي قحافة وأم كلثوم وحكمه أن يعرب الجزء الأول منه
بحسب العوامل ويحذف الثاني بالإضافة وانما أعرب بأعرابين وإن كان كلمة نظرا إلى أصله (و) أما (مركب
مزجي) وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (كعبدك وحضرموت) وحكمه أن يعرب
أعراب ما لا ينصرف مالم يكن الثاني كلمة أو يهفان كان كنفطويه (وسيبويه) بنى على الكسر على أفصح
اللفتين وإن كان آخر الأول ياء ساكنة بقيت على سكونها كعبدك وبأما المتضمن معنى الحرف من المزجي
نخمس عشرة إذا سمى به فيسقى على ما كان عليه أو يعرب أعراب ما لا ينصرف (و) أما (مركب اسنادي)

وينقسم العلم أيضا إلى
سم وكنية ولقب فالاسم
كأمثلنا كزيد وأسامة
والكنية ما صدر باب
أو أم كأبي بكر وأم كلثوم
وأبي الحرث للأسد وأم
عريظا للعقرب واللقب
مأشعر برفعة مسماه
كزين العابدين أو بضعته
كبطة وأف الناقة وإذا
اجتمع الاسم واللقب
وجب تأخير اللقب في
الاصح نحو جاء زيد
بن العابد بن ويكون
اللقب تابعا للاسم في
أعرابه إلا إذا كانا
مفردين فيجب إضافة
الاسم للقب نحو سعيد
كرز ولا ترتيب بين
الكنية والاسم ولا بين
الكنية واللقب وينقسم
العلم أيضا إلى مفرد
ومركب فالمفرد كزيد
وهند والمركب ثلاثة
أقسام مركب إضافي
كعبد الله وعبد الرحمن
وجمع الكنى ومركب
مزجي كعبدك
وحضرموت وسيبويه
ومركب اسنادي

كبرق نحره وشاب قرناها
 ﴿فصل﴾ اسم الإشارة
 ما وضع لمشار إليه وهو
 ذا المفرد المذكر وذو
 وذو وتي وتة وتا للمفردة
 المؤنثة وذان للمثنى
 المذكر في حالة الرفع
 وذين في حالة النصب
 والجر وتان للمثنى المؤنث
 في حالة الرفع وتين في
 حالة النصب والجر
 وللجمع مذكر كرا كان
 أو مؤنثا أولا بالمد عند
 الحجازيين وبالقصر
 عند التميميين ويجوز
 دخول هاء التنبيه على
 أسماء الإشارة نحو هذا
 وهذه وهذان وهذين
 وهاتان وهاتين وهؤلاء
 وإذا كان المشار إليه
 بعيدا لحقت اسم الإشارة
 كاف حربية تنصرف
 تنصرف الكاف الاسمية
 بحسب المخاطب نحو
 ذاك وذاك وذاكما
 وذاكم وذاكن ويجوز
 أن تزيد قبلها لام نحو
 ذلك وذلك كما وذلك
 وذلك ولا تدخل في
 المثنى ولا في الجمع في لغة
 من مدته وإنما تدخل
 فيها حالة البعد الكاف
 نحو ذانك وتانك
 وأولئك وكذلك على
 المفرد إذا تقدمته هاء
 التثنية نحو هذا فيقال
 فيه حالة البعد هذا

وضابطه كل كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى (كبرق نحره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه الحكاية
 على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * برفع يزيد
 ﴿فصل﴾ في بيان أسماء الإشارة * وتسمى المبهجمات لمعومها وصلاحتها للإشارة بها إلى كل جنس وإلى
 أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جاد وهذا فرس وهذا رجل (اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه) أى
 المسمى مع الإشارة إليه كقولك هذا شيرابه إلى زيد مثلاً فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات
 وأعلم أن الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها والقياس أن تكون
 ستة ثلاثة للمفرد المذكر واثنان وجمعه وثلاثة للمؤنث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث
 وإن فرقوا بينهما في التنبيه على عكس حال الضمائر وقد أشار إلى الأقسام المذكر كورة بقوله (وهذا) يشار به
 (للمفرد المذكر) أى من أى جنس كان (وذو وذو) بإسكان الهاء وبالاختلاس (وتى وتة) بإسكان الهاء
 وبالاختلاس (وتا) يشار بكل منها (للمفردة المؤنثة) قيل والاصل في لغات المفردة المؤنثة تالا له لم يثن منها إلا
 هي وقيل ذى لكونها بإزاء المذكر (وذان للمثنى المذكر) جى به (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع
 (وذين) جى به له (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والجرور (وتان للمثنى المؤنث) جى به
 (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك وإيس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف
 العوامل كما نوههم بعضهم فزعم أنهم عربان أعراب المثنى بل هما مبدئان لوجود علة البناء فيهما ودفعهما على
 صورة العرب اتفاقاً فابست الياء فيهما منقلبة عن الالف بل كل منهما أصل (والجمع مذكر كرا كان أو مؤنثا)
 عاقلاً كان أو غيره (أولاء) حالة كونه (بالمد) أى بهمزة مكسورة في آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أى بلا
 همزة في آخره (عند التميميين) نحو جاء أولاء القوم وأولاء بناتى وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء (وبجوز دخول
 هاء التنبيه) والفتحة غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الإشارة) لتنبيه المخاطب على ما يأتى إليه أزالة لغفلته (نحو
 هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء) والقصد من تعداد هذه الأمثلة أنه يستوى في ذلك المفرد
 المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه إذا كان قريباً (وإذا كان المشار إليه بعيداً
 لحقت) آخر (اسم الإشارة) وجوبا (كاف حربية) لتدل على بعد المشار إليه وهذه الكاف (تنصرف تنصرف
 الكاف الاسمية) غالباً (بحسب المخاطب) لتدل على حال من مخاطبه من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث
 فتفتح للمخاطب (نحو ذاك) فيعلم أن الإشارة والمخاطب إلى مفرد مذكر (و) تكسر للمخاطبة نحو (ذاك)
 فيعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والمخاطب للمثنى (و) إذا قيل (ذاكم) نصير الإشارة بمجالها والمخاطب لجمع الذكور
 أو قيل (وذاكن) تكون الإشارة بمجالها أيضاً والمخاطب لجمع الإناث وإذا قيل ذانك تكون الإشارة إلى
 المثنى المذكر والمخاطب لمفرد مذكر أو قيل تانك تكون الإشارة إلى مفرد مؤنث والمخاطب بمجاله وإنما كانت
 هذه الكاف حرفاً لانها لو كانت اسماً لكان لها محل من الأعراب والالزام منتف لا تنفاه العامل (وبجوز) لك
 مع الحق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) زيادة في البعد إذا كان المشار إليه مفرداً ولم تدخل عليه هاء التنبيه
 كما أشار إلى ذلك بقوله (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسرها وذلك كما وذلك (ولا تدخل)
 اللام (في) اسم الإشارة إذا كان على صورة (المثنى) فلا يقال ذان لك وتان لك (ولا) إذا كان في صورة
 (الجمع في لغة من مدته) ولا يقال أولاءك وأما من قصره فهم من لا يأتى باللام أيضاً ومنهم من يأتى بها (وإنما
 تدخل فيها حالة البعد الكاف نحو ذانك وتانك وأولئك و) كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع (كذلك)
 لا تدخل (على) اسم الإشارة (المرد إذا تقدمته هاء التنبيه) وإنما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا
 فيقال فيه حالة البعد هذا) وظاهر كلامه يقتضى أنه ليس لاسم الإشارة الأمر بتان قرى وبعدي وهي

طريقة ابن مالك ومن تبعه لسن الجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى وهى المجردة من الكاف واللام نحو ذا
وذا ن وأولاء بالمد والقصر وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى وبالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك
وذلك بتشديد النون وأولاء مع القصر ووسطى وهى التى بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة
المسافة نحو ذاك وذاك بتخفيف النون وأولئك وماتقدم من أسماء الاشارة يشار به الى المكان وغيره وقد
أشار الى ما يشار به الى المكان فقط بقوله (ويشار الى المكان القريب) بلفظين (ههنا) بضم الهاء وتخفيف
النون مجردة عن هاء التنبيه (أو ههنا) مقرونة بها (نحو أنا ههنا فأعدون) (يشار الى المكان البعيد) بالفاظ
(ههناك) بالكاف وحدها من غير هاء التنبيه (أو ههناك) بالكاف مع الهاء (أو ههناك) بالكاف واللام
(أو ههنا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو ههنا) بكسرها وتشديد النون (أو هم) بفتح التاء المثلثة وتشديد
الميم ولا يلحقها كاف ولا لام (نحو وإذا رأيتهم) وهى ملازمة للظرفية أو شبهها وإذا قلنا بذهب الجمهور ان
المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط ههناك والى البعيد ههناك وأخواته

﴿فصل﴾ فى بيان الاسم الموصول وصلته ﴿الاسم الموصول﴾ هو (ما افتقر) فى بيان مسماه (الى صلة وعائد)
مشمولة عليه تلك الصلة غالباً بخلاف الموصول الحرفى فإنه وان افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد (وهو ضربان)
نص فى معناه لا يتجاوز الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد كل منهما يصدق عليه التعريف
لافتقاره الى صلة وعائد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للمفرد المذكر) العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان
أولى (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها (واللذان للمثنى المذكر واللذان للمثنى المؤنثة) وضعا (فى حالة
الرفع) على صورة المثنى المرفوع (والذين واللتين) بآباء المفتوح ما قبلها وضعا (فى حالة النصب والجر) على
صورة المثنى المنصوب والجرور والكلام فيهما كالكلام فى ذان وتان وقد تقدم ويحوز فيهما اثبات النون
مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والتبوت (والاى) مقصورا ويكتب بغير واو وقد يجد (والذين
بالباء) يستعمل (مطلقا) أى رفعاً ونصباً وجرّاً وكل منهما (لجمع المذكر) العاقل كثير وغيره قليلا وقد
يستعمل الاى لغيره (وقد يقال اللذان بالواو فى حالة الرفع) والذين بالياء فى حالة النصب والجر كقوله

نحن اللذان صبحوا الصبا * يوم النخيل غرة ملحاحا

وهى لغة عقيل أو هذيل وعلى هذه اللغة يكون معرباً أو يكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الباء مطلقا
(واللائى واللائى ويقال اللوائى) أيضاً وكل منها (لجمع المؤنث وقد حذف ياؤها) اجتزأ بالكسرة فيقال اللاء
واللات واللوات مثال استعمال الذى للعالم المزمع عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والتى
للمفردة المؤنثة نحو (قد سمع الله قول التى تجادل فى زوجها) واللذان رفعا نحو (واللذان يأتيناها منكم) واللتين
نصبا نحو (ربنا أنزلنا الذين أضلانا) والذين جرائنا ٧ (والذين جاؤا من بعدهم) واللائى واللائى رفعا نحو
(واللائى يشن من المحيض) ونحو (واللائى بأتين الفاحشة) أما الموصول المشترك بين المفرد المذكر
والمؤنث وفروعهما فهو (ستة ألفاظ من وما وأى وأل وذو وذافهذه) الالفاظ (الستة) أى كل منها (تطلق
على) كل من (المفرد والمثنى والمجموع المذكور من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى
الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) الاولى للعالم (وما) فى أصل وضعها
(لغير العاقل الاحسن) لغيره (تقول فى من) اذا استعملتها بمعنى الجميع (يجبى من جاءك) أى الذى جاءك
(ومن جاءتك) أى التى جاءتك (ومن جا آك) أى اللذان جاءتاك (ومن جاؤك) أى اللذان جاؤا
جاؤك) أى الذين جاؤك (ومن جئتك) أى اللذان جئتاك (وتقول فى ما) بمعنى الجمع (جواب لمن قال) لك
(اشتريت حمرا أو ثابا أو حمارين أو ثابين أو حمرا) بضم الحاء والميم (أو أتينا بضم الهمزة والتاء المثناة فوق
(يجبى ما اشتريته) أى الذى اشتريته (وما اشتريتها) أى التى اشتريتها (وما اشتريتها) أى اللذان أو اللتان

ههناك أو ههنا أو ههنا
نحو وإذا رأيتهم

﴿فصل﴾ الاسم
الموصول ما افتقر الى
صلة وعائد وهو ضربان
نص ومشترك فالنص
ثمانية ألفاظ التى
للمفرد المذكر والتى
للمفردة المؤنثة واللذان
للمثنى المذكر واللذان
للمثنى المؤنث فى حالة
الرفع والذين واللتين
فى حالة النصب والجر
والاى والذين بالياء
مطلقا لجمع المذكر وقد
يقال اللذان بالواو فى
حالة الرفع واللائى
واللائى ويقال اللوائى
لجمع المؤنث وقد تحذف
ياؤها نحو الحمد لله الذى
صدقنا وعده قد سمع
الله قول التى تجادل
فى زوجها واللتان
بأتيناها منكم ربنا أنزلنا
الذين أضلانا والذين
جاؤا من بعدهم واللائى
يشن من المحيض
واللائى بأتين الفاحشة
وستة ألفاظ من وما
وأى وأل وذو وذافهذه
الستة تطلق على المفرد
والمثنى والمجموع المذكور
من ذلك كله والمؤنث
وتستعمل من للعاقل
وما لغير العاقل تقول

وما اشترى يثمه (وما اشترى يثمه) أي الذين اشترى يثمه وفيه استعمالهم لغير العاقل (وما اشترى يثمه) أي الذي اشترى يثمه (وقد يعكس ذلك) الأصل في من وما (قد تستعمل من) على خلاف الأصل (لغير العاقل) إذ نزل منزلته كقوله * أسرب القطا هل من يعبر جناحه * أو اقترن به في عموم فصل عن يفتح الميم (نحو فهم من يمشي على بطنه) ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع لاقتحامها بالماقل في عموم كل دابة (وتستعمل ما) على خلاف الأصل (لأنه قل نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقد تستعمل له مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الأرض فإنه يشمل العاقل وغيره والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز (و) لالفاظ (الأربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في أي) بمعنى الجميع (يجبني أي قام) أي الذي قام (وأي قامت) أي التي قامت (وأي قاما) أي اللذان قاما (وأي قامتا) أي اللتان قامتا (وأي قاموا) أي الذين قاموا (وأي قن) أي اللاتي قن (سواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً) لا يعقل نعم أي قاموا خاص بالعقل لا اختصاص الواو بجمع المذكر العاقل (وأما أَل فأنما تكون اسماً موصوفاً) بمعنى الجميع (إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول) مراد به الحدوث فالاول (كاضارب و) الثاني نحو (المضروب) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لأنها تشبه أَل التي للتعريف صورة وهي لا تدخل الأعلی المفرد ففكر هو ادخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون صلة للموصول فسبكوا منها مفرداً تدخل عليه ويلزم أن تكون تلك الجملة فعلية ليتمكن سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو في المعنى جملة فعلية خبرية فإن الضارب معناه (أي الذي ضرب و) المضروب معناه أي (الذي ضرب) بضم لضاد وكسر الراء (ونحوه) أي ما ذكر من الضارب والمضروب فتحو الضارب (ان المصدقين والمصدقات) مما صلت اسم فاعل (و) نحو المضروب (قوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلت اسم مفعول واقتصار على ما ذكر ظاهر في أن أَل الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في المعنى (وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه (خاصة بلغة طي) على وزن سيد قبيلة من العرب (تقول) فيها معنى الجميع (جاء في ذوقام) أي الذي قام (وذوقامت) أي التي قامت (وذوقاما) أي اللذان قاما (وذوقامتا) أي اللتان قامتا (وذوقاموا) أي الذين قاموا (وذوقن) أي اللاتي قن سواء كان القائم عاقلاً أو غيره قال شاعرهم

فان الماء ماء أي وجدى * وبئر يذو حفرت وذو طويت

أي بئر التي حفرتها والتي طويتها والمشهور عنهم أفرادها وتذكرها وبنائها وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة الجرورة فاعلى السماع وقد توثقت وتثني وتجمع ولك أن تقول ما وجه اعرابهم قيام شبه الحرف من غير معارض (وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون للإشارة وقد تجرد عن معنى الإشارة وتستعمل موصولة بمعنى الجميع وإذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولة) أمران (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو) يسألونك (ماذا يفسقون) على الأصح عندهم (أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك لأن كلامهم للاستفهام فإن لم يتقدمها الاستفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم إشارة كقوله * بجوت وهذا تحملي طليق * والقول بأن ذاتي البيت موصولة يردده دخولها التنبيه عليها (وأن لا تكون) ذا (ملغاة) والالغاء على وجهين حكيم وحقيق فالحكيم (بأن يقدر تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ما صنعت إذا قدرت ماذا) في المثال (اسم واحد مركب) بمعنى أي شيء فيكون في محل نصب مفعولاً لصنعت مقدماً عليه والتقدير أي شيء صنعت فإن قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لأنها لم تأخذ ويظهر أثر التقديرين في البديل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى الأول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبديل منصوباً بفتقول ماذا صنعت أخيراً أم شرافذاً ملغاة لأنك أبدلت

وتفتقر الموصولات كلها الى صلة متأخرة عنها وعائد والصلة اما جملة وشبهها فالجملة ما تركب من فعل وفاعل نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده أو من مبتدأ وخبر نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون وشبه الجملة ثلاثة أشياء أحدها العارف نحو جاء الذي عندك وقوله تعالى ما عندكم ينفذ وثانيها الجار والمجرور نحو جاء الذي في الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعاصلة بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر والثالث الصفة الصريحة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالالف واللام كما تقدم والعائد ضمير مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع واتد كبير والبأنث كما تقدم في الامثلة المذكورة

من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم بصنعت وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعا فقد اغير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل والالغاء الحقيقي أن تقدر ذاتا زائدة بين ما ومد خوطا وكأنت قلت ما صنعت لكن هذا ذهب كوفي والبصري يمنعونه لأنه لم يثبت عندهم زيادة لاسماء وسكت المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذاء مع من فيحتمل الحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة الالفية ويحتمل خلافه * ولما فرغ من تعداد الاسماء والموصولة وشرح معناها أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها ومشتراكها (الى صلة) معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوب بالان الموصول ما قص لا يتم معناه الا بصلته فهي معرفة وميمنة له ومنزلة منه منزلة جزئية المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه وكما لا تقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما واللكانت الصلة اجنبية عنه لاهام مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها (والصلة) اما (جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة وشرط الجملة أن تكون خبرية أي محمولة للتصديق والتكذيب في نفسه من غير نظر الى قائمها لانه يجب أن يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (جملة ما) أي قول (تركب من فعل وفاعل) أو مما زل منزلة ذلك فالاول (محو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) والثاني نحو جاء الذي ضرب أبوه (أو من مبتدأ وخبر) أو ما زل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى) عم يتساءلون عن النباء العظيم (الذي هم فيه مختلفون) والثاني نحو جاء الذي ما قام أبوه (وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بان يفهم مجرد ذكره ما يتعلق هو به (محو جاء الذي عندك) وقوله تعالى (ما عندكم ينفذ) وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذي كما فلا يتم معناه الا بد كرم متعلق خاص جاز الزل كركب الذي سكن مكانا (وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو جاء الذي في الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها) ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعاصلة بفعل محذوف وجوبا (وبذلك أشبهها الجملة) (تقديره استقر) لا بوصف كسقر لانه مفرد والصلة لا تكون الاجلة (ولثالث الصفة الصريحة) أي الخالصة الوصفية بان لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عملها وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول دون) اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام كما تقدم) ذلك ولو قال وتختص الالف واللام بهما كان أولى لان المراد ان ألامتازت من بين سائر الموصولات بان صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول وأما لداخلية على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كما بطح وأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي حرف تعريف وقيل لداخلية على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكل بانها تدل على الثبوت فلا تؤول بافعل ولهذا كانت لداخلية على اسم التفضيل غير موصولة وأجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل (والعائد) للموصول (ضمير) غائب (طابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع واتد كبير التانيث) تنقل عليه الصلة (كما تقدم في الامثلة المذكورة) ثم ان كن الموصول من وما جار في لعائد مراعاة المعنى نحو وهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الاكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقة لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله تعالى وجهه ورضي عنه أما الذي سمي أن أي حيدره * أ كيدكم بالسيف كيد السندره أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق

وأنت الذي تلوي الخيول رؤسها * اليك ولايتام أنت تطعما

فجعل العائد ضمير اليك جملا على المعنى ور بما خلف الضمير اسم ظاهر كقوله

أيارب ليلى أنت في كل موطن * وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمة والاصل في العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع ان يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد (نحن لنزعن من كل شيعة تأيهم أشد) فأيهم أشد موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول لنزعن وأشد خبر مبتدأ محذوف والتقدير أي الذي هو أشد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قام أو ضربا بالبناء للمفعول لانه غير مبتدأ ولا في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في لدار لان الخبر غير مفرد وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة آل فالفعل نحو وفيها ما تشتهي النفس (ونحو يعلم ماتسرون وماتعلنون) فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول والتقدير (أي الذي تسرونه والذي تعلنونه) ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلايتكم والوصف نحو قوله * ما الله موليك فضل فاجده به *

أي الذي الله موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جره الموصول لفظا ومعنى ويتحد بمعنى العائد نحو مررت بالذي مررت أي به (نحو ويشرب مما تشربون) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جره به الموصولة وهي من التبعية والتقدير (أي الذي تشربون منه) ولو كان الموصول غير مجرورا وكان العائد مجرورا بحرف لم يجر به الموصول كما في جاء الذي مررت به لم يجر حذف العائد وكذا لو كان العائد مجرورا بحرف جر به الموصول لفظا لا معنى لم يجر حذف كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل **فصل** وأما المعرف بالاداة أي أداة التعريف (فهو المعرف بالالف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل وهمزة آل عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافق له لكن يخالفه في أصالة الهمزة فعندها ما زائدة معتد بها في الوضع وعنه أيضا أن التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكين من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام (وهي) أي الاداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد إليه قوله (والعهدية اما) أن تكون (للعهد الذكري) بان يتقدم اصحوها ذكر (نحو) فيها مصباح المصباح (في زجاجة الزجاجة) ونحو كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول (أر للعهد الذهني) بان عهدها مصحوبها ذهنا (نحو اذ هما في الغار) ثقب في جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل واللام اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين (والعهد الحضورى) بان يكون مصحوبها حاضرا (نحو) جاءني هذا الرجل ونحو (اليوم أكملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة (والجنسية اما) أن يكون الجنس (لتعريف الماهية) من حيث هي بان لم يخلها كل لاحقيقة ولا مجازا (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقته (كل شيء حي) لامن كل شيء اسمه ماء (واما الاستغراق الافراد) أي افراد الجنس بان يخلفها كل حقيقة (نحو وخاق الانسان) أي كل واحد من جسده (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو والعصران الانسان لفي خسر الآية (أولا استغراق خصائص الافراد) أي صفات أفراد الجنس مبالغة بان يخلفها كل مجازا (نحو أنت الرجل علما) أي أنت كل رجل علما بمعنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجل ومن جهة كماله في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف لفرا وقد ترد آل زائدة لازمة فلا تصيد تعربها كالتى في علم قارنت وضعه كاللات والعزى وزائدة غير لازمة اما ضرورة كقوله * وطبت النفس يقيس عن عمرو * أو لملح الاصل المنقول عنه كالتى في الحرث والحسن والياس (وتبديل لام آل) المعرفة (مما في لغة جبر) قبيلة من العرب وقد نطق صلى الله عليه وسلم بها فقال

وقد يحذف نحو
لنزعن من كل شيعة
أيهم أشد أي الذي
هو أشد ونحو يعلم
ماتسرون وماتعلنون
أي الذي تسرونه والذي
تعلنونه ونحو ويشرب
مما تشربون أي الذي
تشربون منه

فصل وأما المعرف
بالاداة فهي المعرف
بالالف واللام وهي
قسمان عهدية وجنسية
والعهدية اما العهد
الذكري نحو في زجاجة
الزجاجة أو العهد الذهني
نحو اذ هما في الغار أو
للعهد الحضورى نحو
اليوم أكملت لكم
دينكم والجنسية اما
لتعريف الماهية نحو
وجعلنا من الماء كل شيء
حي واما الاستغراق
الافراد نحو وخلق
الانسان ضعيفا أو
لاستغراق خصائص
الافراد نحو أنت الرجل
علما وتبديل لام آل مما
في لغة جبر

فصل في ما المضاف

الى واحد من هذه
الخسة فنحو غلامى
وغلامك وغلامه
وغلام زيد وغلام
هذا وغلام الذي قام
أبوه وغلام الرجل
باب المرفوعات من
الاسماء

المرفوعات عشرة وهي
الفاعل والمفعول الذي
لم يسم فاعله والمبتدا
وخبره واسم كان
وأخواتها واسم أفعال
المقاربة واسم الحروف
المشبهة بليس وخبران
وأخواتها وخبر لا التي
لنفي الجفيس والتابع
للمرفوع وهو أربع
أشياء النعت والعطف
والتوكيد والبدل

باب الفاعل
هو الاسم المرفوع
الذي كور قبله فعل
أو ما في تأويل الفعل
وهو على قسمين ظاهر
ومضمّر فالظاهر نحو
قال الله قال رجلان وجاء
المعذرون يوم يقوم
الناس ويومئذ يفرح
المؤمنون قال أبوه
والمضمّر نحو قولك
ضربت وضربنا

٢ قوله على علامة
الفاعلية لعن صوابه
علامة الرفع اهـ مصححه

ليس من امبرامصيام في امسفر نقلت أيضا هذه اللغة عن نفر من طي قال شاعرهم
ذاك خليلي وذو يواصلني * يرمى ورأى بامسهم وامسله

فصل في ما المضاف الى واحد من هذه المعارف (الخسة) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا في
الابهام ولا واقعا موضع نكرة بقرينة ما سياتي في الاضافة (فنحو غلامى) مثل المضاف الى ضمير المتكلم
(وغلامك) للمضاف الى ضمير المخاطب (وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم
(وغلام هذا) للمضاف الى اسم الإشارة (وغلام الذي قام أبوه) للمضاف الى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف
الى المعرفة وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف اليه المضاف الى الضمير في رتبة العلم
باب بيان (المرفوعات من الاسماء خاصة)

المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لانه صفة لذكر لا يعقل والاسم المرفوع ما اشتمل على ٢ علامة الفاعلية
وهي الضمة أو الواو أو الألف (المرفوعات) من الاسماء (عشرة) بالاستقراء وبداها بالاسماء العمدية ثم بالنصوبات
لانها في الاصل فضلة وان وقع النصب في بعض العمدية تشبيها بالفضلات ثم بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهي
دون المنصوبات لفظا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد (و) الثاني (المفعول الذي لم
يسم فاعله) كضرب زيد بضم الصاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدا وخبره) نحو الله ربنا وهو ولينا
(و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو وكان بك قديرا (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو
كاد زيد يقوم (و) السابع (اسم) ما جل على ليس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) الثامن
(خبران و) خبر (أخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر) ما جل على ان من (لا التي لنفي الجنس)
على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربع أشياء) أحدها
(النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيه (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد
نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وقد علم العاقل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه
ثم المبتدا وخبره لان المبتدا فاعل في المعنى لسكونه مسند اليه واخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق بها لانه
مبتدأ في الاصل ثم خبران وأخواتها وما جل عليها لانه خير في الاصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب
بذكر فيها أحكامها واستمر بك هذه الابواب بابا على هذا الترتيب الباب الاول

باب الفاعل

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول
به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (الذي كور قبله) وجوبا (فعل أو ما في تأويل الفعل) أسند اليه على جهة
قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ومحو ذلك مما يعمل عمل الفعل
وقد تنوع المؤلف الاصل في جعل الرفع قيد في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين)
لثالث لها فاعل (ظاهر) وهو ما عدا المضمّر (و) فاعل (مضمّر) وقد مر تفسير المضمّر (فالظاهر) تارة يكون
رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضمة (نحو قال الله) أو بالالف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو
(جاء المعذرون) والثاني رفعه اما بالضمة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالالف نحو يقوم الزيدان أو بالواو سواء
كان جمع مذكرا سالما نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) أو من الاسماء الستة نحو لينفق ذو سعة ومن الاول
(قال أبوه) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ألم يأت الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فأن تخشع وان كان في
الصورة الطاهرة حرفا رفعه لانه في تأويل خشوع وسيأتي ما في تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمّر)
قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنتا عشرة كلمة اثنتان للتسكا (نحو قولك ضربت) بضم التاء فالتاء ضمير متصل
بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه فاعل (وضربنا) بسكون الباء فصير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره

البحر اغيبت لان هذا اللفظ

أول المعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل وخسة للمخاطب وهي ضربت وضربت وضربوا وضرب بهم
وضربان وخسة للغائب وهي ضرب وضربت وضربوا وضرب بن وهذا معنى قوله (إلى آخره كما تقدم)
جميع ذلك (في فصل المضمر) فلا حاجة إلى إعادته وأما المضمرة المنفصلة فهو كالمتمصل ولم يمثله نحو ما قام إلا أنا
أرأيت أو هو فالضمة فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذي في تأويل الفعل نحو أقام لزبدان)
فقائم في تأويل يقوم والزبدان فاعل به (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل
به وصح أعماله لا عتاده على وصف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه (والفاعل أحكام) كثيرة (منها)
أنه لا يجوز حذفه (وحده الافي استثنى) (لانه عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف العمدة وقد
أجاز بعضهم محتجاً بخبر لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن إذا لم يصح
أن يجعل فاعل يشرب ضمير يعود على الزاني إذ هو خلاف المعنى المراد فيتعين أن يكون فاعله محذوف وهو
الشارب وأجيب بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه لأن يشرب يستلزم شار با وحسن ذلك تقدم
نظيره في لا يزني الزاني وإذا تقرروا أن الفاعل لا يحذف (فإن ظهر في اللفظ) به ظاهر أكان (نحو قام زيد) أو مضمر
نحو الزيدون قاموا (والزيدان قافداً) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لأن الفعل
لا يتخلو عن الفاعل (محوز بدقام) ففي قام ضمير مستمر مرفوع المحل على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله
وكذا نحو كلا إذا بلغت الترقى ففي بلغت ضمير مستمر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق
الكلام (ومنها انه لا يجوز تقديمه على الفعل) أو مافی تأويله لانه كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم
عجز الكلمة على صدرها وإنما اقتصر على الفعل لانه الأصل (فإن وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدم)
على لفعل (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في الفعل (ويكون) المسند إليه (المقدم امامبتدأ محوز بدقاء)
ففي قام ضمير مستمر مرفوع على الفاعلية عائداً على زيدوز يد مبتدأ وبالجملة بعده خبره (واما فاعلاً بفعل
محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل لفعل محذوف يفسر المذكور
والتقدير وان استجارك أحد استجارك وإنما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجتمعون بين
العوض والمعوّض عنه وإنما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لا تدخل
على المبتدأ) لانها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الأصح (ومنها ان فعله) أو مافی
تأويله (يوحد) أي لا يلحقه علامة تنبيه ولا جمع على الإفصح (مع تنزيهه) أي الفاعل الظاهر (جمعه كما
يوحد) اتفاقاً (مع إفراذه فتقول) فيما إذا أسنده على فاعل ظاهر مثني أو مجموع (قام الزيدان وقام الزيدون)
وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقول) إذا أسنده إلى المفرد (قام زيد) بتوحيده وإنما كان الإفصح ترك
علامة تنبيه الفعل وجمعه عكس علامة تنبيه الاسماء لو ورد القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون
وقال الظالمون وقال نسوة) فالعمل في هذه الامثلة مجرد من علامة التنبيه والجمع ولان تنبيته وجمعه يعلمان من
لفظه دائماً بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التأنيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم
(ومن العرب من يلحق الفعل علامة التنبيه) وهي الالف (و) علامة الجمع وهي الواو والنون (إذا كان
الفاعل) الظاهر (مثني أو مجموعاً) كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤشراً (فتقول قافماً لزبدان
وقاموا الزيدون وقرن الهندات) فالواو احق بالفعل أحرف دالة على مجرد التنبيه والجمع ومن ذلك قول الشاعر
يلوموني في اشتراء الخـ^{*}يل أهلي وكاهم ألوم وقوله وتفتح الربيع محاسنا * أقمحنها غراب السحاب
(وتسمى) هذه اللغة (لغة الكوفي البراغيث) وإنما سميت بذلك (لان هذا اللفظ سماع من بعضهم) أي العرب
وهذا لما فيه شذوذان أحدهما الحاق الفعل العلامة والثاني استعمال الواو لما لا يعقل (ومنه) أي ومن الحاق
الفعل العلامة الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فلان مكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق

بالفعل

مع من بعضهم ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا والوجود يخرج مجعلا على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ وماقبله خبر انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو يخرج جي هم فيظهر أنه من باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكره من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الأفراد تعين جعله خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات استعاطفات كقوله * وقد أسلم ما بعده وجم * و (ان الالف والواو والنون) في ذلك المسموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكور والمؤنث كما ان التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وان الفاعل) هو (ما بعدها) من المثني والمجموع وما في معناهما كما علم ذلك مما مر وقيل ان هذه اللواحق ضاروا بها الفاعل والمرفوع بعدها ما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بان أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة لقوم معينين من العرب وهم طي وأزد شنوءة وتقديم الخبر والابدال من الضمير شائع عند الجميع وان أدى الى الاضمار قبل الذكر (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة) لاحقة له (في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وتقوم هند ويجوز ترك التاء ان كان الفاعل مجازي التأنيث نحو طلعت الشمس (مجازي التأنيث) تصل بفعله أم لا (نحو طلعت الشمس) وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وقوله تعالى قد جاءكم ينة وكذا اذا كان حقيقي التأنيث منفصلا عنه بغير الانحوصر القاضي امرأة أو متصلا به في باب نعم وبئس والتأنيث أرجح والحقيقي ماله فرج والمجازي بخلافه (وحكم) الفاعل (المثني) المذكور والمؤنث (والمجموع جمع فصحيح) كذلك اذا أسند اليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكور والمؤنث اذا أسند اليه الفعل (فبقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتد كبير الفعل فقط كما نقول قام زيد بتد كبيره فقط (و) نقول (قامت المسلمات وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمات وأما قوله * غني ابتنى أن يعيش أبوهما * فضرورة ان قدر ماضيا واذا اجتمع متعاطفان مذكروا مؤنث فالحكم للسليق منهما كما يؤخذ من كلامهم لان الثاني تابع للاول في الحكم وبما قلنا صرح السفاقي في اعرابه فنقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم ان كان المؤنث السابق مجازيا فالاحسن ترك التاء نحو وجم الشمس والقمر (وأما جمع التكسير) مطلقا اذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره اذا أسند اليه (نقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقامت الهنود) بالتأنيث فتأنيث الفعل على التأويل الجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لان تأنيث الجوع مجازي يجوز اخلاء فعله من العلامة وانما يتعين التأنيث في جمع المذكور السالم والتأنيث في جمع المؤنث السالم لاجل سلامة نظم واحدها وقضية هذه العلة جواز التأنيث في نحو جاء البنون والتذكير في نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما به صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك مما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كالشجر نحو قام أو قامت النساء (ومنها ان الاصل فيه) أي في الفاعل (أن يلي فعله) بان يتصل به من غير حاجز بينهما لانه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره في نحو ضربت دفعا لتوالي أربع متحركات فيها هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكّر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة (نحو دورث سليمان داود) ولهذا الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا (وقد) يجب ذلك الاصل كان اتنى الاعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربتك وقد يترك ذلك

والصحيح أن الالف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وان الفاعل ما بعدها ومنها انه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وتقوم هند ويجوز ترك التاء ان كان الفاعل مجازي التأنيث نحو طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وحكم المثني والمجموع جمع فصحيح حكم المفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت المسلمات وأما جمع التكسير فحكمه مجازي التأنيث تقول قام الرجال وقامت الهنود وقامت الهنود ومنها أن الاصل فيه أن يلي فعله ثم يذكّر المفعول نحو دورث سليمان داود وقد

أموالنا واذ ابتلى
إبراهيم ربه وقد تقدم
المفعول على الفعل
والفاعل جوازاً نحو
فريقا كذبوا و فريقا
يقاتلون ووجوباً نحو
قاي آيات الله تنكرون
لان اسم الاستفهام له
صدر الكلام

باب المفعول الذي
لم يسم فاعله

وهو الاسم المرفوع
الذي لم يذ كر معه فاعله
وأقيم هو مقامه فصار
مرفوعاً بعد ان كان
منصوباً وعمدة بعد ان
كان فضلة فلا يجوز
حذفه ولا تقديمه على
الفعل ويجب تأنيث
الفعل ان كان مؤنثاً
نحو ضربت هند ونحو
اذلزلت الارض ويجب
أن لا يلحق الفعل
علامة تثنية أو جمع

ان كان مثنى أو مجموعاً
نحو ضرب الزيدان
وضرب الزيدون
ويسمى أيضاً النائب
عن الفاعل وهذه
العبارة أحسن وأخصر

ويسمى فعله الفعل
المبني للمفعول والفعل
المجهول والفعل الذي
لم يسم فاعله * فان
كان الفعل ماضياً

أوله وكسر ما قبل آخره وان ن ماضياً ماضياً

الاصل بان (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الاصل تقدم (جوازاً) أي جائزاً توسعاً في
الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فآل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (و) تقدماً
(وجوباً) أي واجباً العارض اقتضى ذلك كان كان المفعول ضميراً متصلاً بفعله والفاعل اسماً ظاهراً (نحو
شغلنا أموالنا) اذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير لواقع مفعولاً مع امكان اتصاله أو اتصاله بالفاعل
ضميراً للمفعول نحو (واذ ابتلى إبراهيم ربه) اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز
(وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معاً تقدماً (جوازاً) نحو فريقا كذبوا و فريقا يقاتلون (و) تقدماً
(وجوباً) كان يكون المفعول متضمناً لصدور الكلام (نحو) أيا مائدعوا (قاي آيات الله تنكرون)
وانما وجب (لان اسم) الشرط (الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضى تقديم المفعول على
الفعل والفاعل ليس مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك
لمراعاة أصل الوا اذ هي في الاصل للعطف لوضعها أثناء الكلام

باب المفعول الذي لم يسم أي لم يذ كر (فاعله)

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله تلوه في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو
الاسم) الصريح أو المثل به (المرفوع) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (الذي لم يذ كر معه فاعله) لغرض من الأغراض
(وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) أي الفاعل في اسناد الفعل اليه فليس لباس ذلك الفاعل وأعطى
أحكامه كما قال (فصار مرفوعاً بعد ان كان منصوباً) صار (عمدة بعد ان كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلاً
بالفعل بعد ان كان منفصلاً عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد
كان قبل ذلك جائزاً الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثاً) حقيقياً (نحو ضربت هند)
والاصل ضرب زيد هند الخذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعاً أنت الفعل له كما
يؤتى اذا كان الفاعل مؤنثاً فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييزاً أحدهما عن الآخر فغير عام له عن صيغته
الاصلية كما سيأتي فزال اللبس (و) كذا حال (نحو اذلزلت الارض) لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب
(ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية أو جمع ان كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو
مجموعاً) أو ماضياً معناه كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة
ولا يقال ضربا لزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضرب بن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألقينا عينناك عند الفقأ * أولى قاو لي لك ذاواقيه

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمى أيضاً النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لابن مالك قال
أبو حيان ولم أرها لغيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الاولى
والعرب يبنون له أن يختار الاحسن والاخصر قال ابن هشام هي أولى لان نائب الفاعل يكون مفعولاً و غيره
ولان المنصوب في نحو أعطى زيد ديناراً يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مراداً ونوع فيما قاله
بان الاولى صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو طاق فهم منه ذلك
ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) للاشعار بان اسناده اليه على جهة
وقوعه عليه (و) يسمى أيضاً (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذي لم يسم
فاعله) وقد أشار الى ما لا تنافي الا بابه بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذي يبنى له (ماضياً) مجرداً كان
أو مزيداً فيه (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) لفظاً كضرب أو تقديرًا عند ارادة اسناده اليه (وان كان
مضارعاً) أيضاً (أوله) الذي هو حرف المضارعة جلالة على الماضي (وفتح ما قبل آخره) لفظاً أو تقديرًا ليعتدل
الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي فان كان مفتوحاً في الاصل بقي عليه وكذا اذا كان أوله مضموماً

في الأصل (نحو ضرب زيد) مثال للماضى المبني للفعل (و يضرب زيد) مثال للمضارع المبني للمفعول (فان كان الماضى مبداً و ابتداء زائدة) معتادة سواء كانت لامطاً و عتاً و لا (ضم أوله) كذا (ثانيه) تبعاً لاول (نحو تعلم) العلم (وتضروب) في الدار بضم أولهما و ثانيهما و قلب الالف في الثاني و اوال الوقوعها بعد ضمة و انما ضم ثانيه لانه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم و ضارب المبني للفاعل (وان كان) الماضى (مبداً و أهزمة وصل ضم أوله) كذا (ثالثه) تبعاً لاوله في الضم (نحو انطلق) به (واستخرج) المال بضم أولهما و ثانيهما لانه لو بقي ثالثهما على فتحه لالتبس في الدرج بالامر في مثل انطلق واستخرج و اما اختيار واقتيد بكسر ثلثهما مع انها مبداً و أن همزة الوصل فاصلتهما اختياراً و اقتود بضم التاء والفاء (وان كان الماضى معتلاً العين) وأعل (فلك) فيه ثلاث لغات (كسرقائه) باخلاص (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه و او و اعلا له بالنقل والقلب لان أصله قول نقلت حركة الواو الى ما قبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وان كسار ما قبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء واعلاه بالنقل فقط لان أصله بيع نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد اسكانه وسلت الياء كونها بعد حركة تجاسها وهذه هي اللغة المشهورة (ولك) أيضاً (اشياء الكسرة الضمة) معنى الاشياء هذه (هو خطأ الكسرة) أى شوب كسرة فاء الفعل (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ولهذا قيل ينبغي أن يسمى وماء مع ان القراء قد عبر به وهذه اللغة تلي الاولى في الفصحاة و هما قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيبض واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليهما أشار بقوله (ولك ضم الفاء) باخلاص (فتصير عينه و او و اساكنة بحو قول و بوع) أصلها قول و بيع حذف حركة العين فيهما و قلبت الياء و او و في الثاني لسكونها و انضمام ما قبلها وهذه اللغات الثلاث انما يجوز عند أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحدهما اجتنب ما حصل به اللبس فكأن قاله اذا أسند الى تاء الضمير يقال خعت كسر الخاء فاذا نبي للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضمّه فيقل خفت هذا مذهب ابن مالك و أما غيره فجوز ما حصل به اللبس بحر جوحية ولم يحمله ممنوعاً لحصول الالباس في نحو مختار وتضار ولم يتعرض المؤلف لفعل الامر لان صيغته لا تنبي للمفعول لنفس المعنى و شرط الفعل الذي ينبي له أن يكون متصرفاً ما فالجاء لا ينبي له باتفاق وكذا افعل الناقص عند البصريين و أما الفعل اللازم فتناؤه للمفعول قليل (والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهري و مضمري) كما أن الفاعل كذلك (فاظهر) يرفعه الماغي والمضارع وعلى كل منهما فرعية اما بالضمة (نحو واذا قرئ القرآن) ونحو (ضرب مثل) ونحو (فضي الامر) أو بالالف نحو أكرم الرجلان أو بالواو نحو (قتل الخراصون) ونحو (يعرف المجرمون) والنائب (المضمري) المتصل اثنتا عشرة كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء قالتا ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل وأصل المثال ضربتني زيد حذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعُدل الى ما يرادفه وهوناء المتكلم وغيرها صيغة الفعل لما صار المثال كما ترى وقسم عليه غيره (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومع غيره في محل رفع على أنه نائب الداعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء قالتا ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل فهذه ثلاثة مثله ذكرها صريحاً لاشتغالها على أعرف الضمائر وهي باعتبار كونها مفرداً أصل لكونها مشددة ومجموعة ولبقية أشار إليها بقوله (الى آخر ما تقدم) في فصل الضمير وهي ضربت بكسر التاء وضربت بتاء وضربت بتم وضربت بثن وضربت بضرب وبضرباً وضربوا وضربن (لكن ينبي الفعل) في جميع هذه المثال (للمفعول) بان يضم أوله ويكسر ما قبل آخره لانه ماض (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة الاول) منها (المفعول به كما قسم) أمثلته من الظاهر والمضمري وهو النائب عن الفاعل بالأصل ولهذا أقدمه نعم لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب علم ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني الظرف) المختص المتصرف مكانياً كان أو زمانياً فالاول

محو ضرب زيد ويضرب
زيد فان كان الماضي
مبداً وابتداءً زائدة ضم
أوله وثانيه نحو تعلم
وتضرب وان كان
مبداً وأهزمة وصل ضم
أوله وثالثه نحو انطلق
واستخرج وان كان
الماضي معتل العين فلك
كسرة فاته فتصير عينه ياء
نحو قيل ويسع ولك
اتهام الكسرة الضمة
وهو خطأ الكسرة بشئ
من صوت الضمة ولك
ضم الفاء فتصير عينه
واو ساكنة نحو قول
و نوع والناصب عن
الفاعل على قسمين
ظاهر ومضمر فالظاهر
نحو واذا قرئ القرآن
ضرب مثل قضى الأمر
قتل الخراصون يعرف
المجرمون والمضمر نحو
ضربت وضربنا
وضربت الى آخر ما تقدم
لكن يبنى الفعل
للمفعول وينوب عن
الفاعل واحد من أربعة
الاول المفعول به كما
تقدم الثاني الظرف

(نحو جلس امامك و) اثنائي نحو (صيم رمضان الثالث الجار والمجرور) بشرط الاختصاص وان لا يلزم الحرف الجار وجهها واحد في الاستعمال كذو رب ولم يكن للتعليل (نحو ولما سقط في أيديهم) طاهر كلامه ان النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق انه المجرور فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما جيء به لايصال معنى الفعل الى الاسم (الرابع المصدر) المختص المتصرف نحو (فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ونحو فن عني له من أخيه شيء أي عفو ما من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكره (مع وجوده) ل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما أنه لا يمكن نقله بلا ضارب كذلك لا يمكن نقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعهما موقعه من غير ترجيح لاحدهما على الآخر ينبغي كما قيل ان كل ما كان عناية التكميل ذكره أشد هو أولى بالنيابة وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول به وأشار بقوله (غابا) الى ما أجازة الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لور ودالسماع به كقراءة أي جعفر ليحزى قوماً عما كانوا يكسبون وقول الشاعر

نحو جلس امامك وصيم
رمضان الثالث الجار
والمجرور نحو ولما سقط
في أيديهم الرابع المصدر
نحو فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة ولا

ينوب غير المفعول به مع
وجوده غالبا واذا كان
الفعل متعديا لاثنتين
جعل أحدهما نائباً
عن الفاعل وينصب
الثاني نحو أعطى زيد
درهما

أصبح لي من العدا نذيرا به وقيت الشر مستظيرا
وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة باحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد الى الغفران
المفهوم من قوله تعالى يغفر وأي ليجزى الغفران قوماً ما أقيم الا المفعول به غايته أنه المفعول الثاني وهو جاز
(واذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعديا لاثنتين) أصاهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب
الثاني نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائما وليس أصاهما ذلك (جعل أحدهما نائباً عن الفاعل) ولاولى
نيابة الاول (وينصب الثاني) أي لاخره جو بافظان لم يكن جار ومجرور (نحو أعطى زيد درهما) وأعطي
زيد درهما وان يكنه فهو منصوب المحل وعلّة ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحداً وكذلك نائبه وقد تقدم ان
الثاني من باب أعطى يمنع قامته ان أوقع في امس

باب المبتدأ والخبر
المبتدأ هو الاسم المرفوع
العارى عن العوامل
اللفظية وهو قسمان
ظاهر ومضمر فالمضمر
أنا وأخواته التي
تقدمت في فعل المضمر
والظاهر قسمان مبتدأ
له خبر ومبتدأ له
مرفوع سد مسد الخبر

باب المبتدأ والخبر
وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (لمبتدأ هو الاسم) لصرح أو أو قول به (المرفوع) لفظاً وتقديراً
أو محلاً (لعارى) أي المجرد (عن) شيء من (العوامل اللفظية) الساكنة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكماً
خرجت الاسماء التي لم تتركب لانهما وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع
بناسخ أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك في نحو بحسبك درهم لان الحرف الزائد في حكم العدم وشمل
التعريف نوعي المبتدأ أعني ماله خبر نحو زيد قائم وماله مرفوع أغنى عن الخبر نحو قائم زيد بالصدق
التعريف على كل منهما واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للاسناد
فان الصحيح أنه العامل في المبتدأ ومراد المؤلف كغيره بالعارى الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فالدفع
ما قيل ان المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقل به ماعري أو تجرد من عامل لفظي وفي كلام المؤلف
هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيد في التعريف (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل وتقدم
بيان المراد بكل منهما (فالمضمر) اثنا عشر ضميراً منفصلاً اثنان للمتكلم وخسة للمخاطب وخسة للغائب وهي
(أنا) للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (وأخواته التي تقدمت في فعل المضمر) وهي نحن لثنا وجمعه
وأنت للمذكر المخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وأنا للمتني المخاطب مطلقاً أو تم لجمع المذكر المخاطب وأنت
لجمع المؤنث المخاطب وهو للمذكر الغائب وهي للمؤنثة الغائبة وهما للمتني الغائب مطاقاً وهم لجمع المذكر
الغائب وهم لجمع المؤنث الغائب (و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لاثالث لهما (مبتدأ) مسند اليه (له خبر)
مذكور أو محذوف وهو الاكثر في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو
نائبه (سد مسد الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا يعني ان الخبر حذف فسد هدامسده وشرط هذا

المرفوع أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا (فالاول) الذي له خبر (نحو) الله ومحمد في (الله ربنا ومحمد رسول الله) ومنه نحو وأن تصوموا خير لكم (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرفع لمكتفي به ومنه (اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي) بحرف أو فعل أو اسم (أو استفهام) بحرف أو اسم مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقام زيد) أرغب أنت (و) بالنفي نحو (ما قام زيدان) أو أتيا (و) مثل اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو (هل مضروب عمران) أو أتيا (و) بالنفي نحو (ما مضروب عمران) أو أتيا وإنما ستغني هذا الوصف عن الخبر لانه في معنى الفعل يدل لانه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذا في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفي به نحو أقام أبو زيد وكان الوصف راعيا للضمير غير منفصل نحو أقامون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذ كر ما هو كالشرط له فعل (ولا يكون المبتدأ) أي الذي هو مسند اليه (نكرة) لان الغرض من الاخبار الافادة وهي منتفية اذا كان المبتدأ نكرة (الا) اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب (عسوغ) لا ابتداء (والمسوغات) له (كثيرة) أنها ما بعضهم الى نيف وثلاثين (منها أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام فيجوز) الابتداء بها فالنفي (نحو ما رجل قائم) لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول اذا لاعد في جميع الافراد بل المجموع أمر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو مرة خير من جرادة (و) لاستفهام نحو (هل رجل جالس وقوله) تعالى (أءله مع الله) ومنها أن تكون النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكرة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف المؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخبر خبره أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان محذوفة أي السمن منوان منه بدرهم ومنه على أحد التقديرين نراه ذاتا بأي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجل عندك لانه بمنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون مضافة) الى نكرة أو معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة (نحو خمس صلوات كتبهن الله) ومثل ذلك لا يخل وغيره لا يجوز الخمس مبتدأ وهو نكرة لا تخصيصه بالاضافة وجلة كتبهن الله خبره (ومنها أن يكون الخبر ظرفا) مختصا باضافته الى اسم يصاح للاتخاير عنه (أو جار أو مجرور) كذلك حال كونهما (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امرأة) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وما قبلهما هو الخبر وإنما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقدم الخبر المذ كر لانه اذا قيل في الدار علم أن ما يذ كر بعده موصوف صحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصيغة فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفا غير ياعن الاختصاص المذ كر نحو ندر رجل مال أو غيره مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي ن له مدخلا في التسوية وجزء في المعنى بان التقديم هنا انما هو لدفع الياس الخبر بالصفة (و) من الاخبار با ظرف المقدم (نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) وبالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت اذا لا يخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا احصت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت فعليه يصح رجل على الباب وكوب اقبض الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل) وان كان في الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وأر تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ لان تار له (و) أي صومكم (و) خير لكم خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدأ) غير الوصف المستغنى عن الخبر فخرج بذكر المبتدأ مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه لانه ليس متما للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل وبالقيد الذي زدته وبه صار الحد ما مرفوع الوصف المذ كر لانه وان تمت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذ كر وقد مر أن هذا الوصف لا خبر له وهذا

فالاول نحو الله ربنا ومحمد رسول الله والثاني هو اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي أو استفهام بحرف أو اسم مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقام زيد) أرغب أنت (و) بالنفي نحو (ما قام زيدان) أو أتيا (و) مثل اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو (هل مضروب عمران) أو أتيا (و) بالنفي نحو (ما مضروب عمران) أو أتيا وإنما ستغني هذا الوصف عن الخبر لانه في معنى الفعل يدل لانه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذا في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفي به نحو أقام أبو زيد وكان الوصف راعيا للضمير غير منفصل نحو أقامون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذ كر ما هو كالشرط له فعل (ولا يكون المبتدأ) أي الذي هو مسند اليه (نكرة) لان الغرض من الاخبار الافادة وهي منتفية اذا كان المبتدأ نكرة (الا) اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب (عسوغ) لا ابتداء (والمسوغات) له (كثيرة) أنها ما بعضهم الى نيف وثلاثين (منها أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام فيجوز) الابتداء بها فالنفي (نحو ما رجل قائم) لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول اذا لاعد في جميع الافراد بل المجموع أمر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو مرة خير من جرادة (و) لاستفهام نحو (هل رجل جالس وقوله) تعالى (أءله مع الله) ومنها أن تكون النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكرة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف المؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخبر خبره أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان محذوفة أي السمن منوان منه بدرهم ومنه على أحد التقديرين نراه ذاتا بأي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجل عندك لانه بمنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون مضافة) الى نكرة أو معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة (نحو خمس صلوات كتبهن الله) ومثل ذلك لا يخل وغيره لا يجوز الخمس مبتدأ وهو نكرة لا تخصيصه بالاضافة وجلة كتبهن الله خبره (ومنها أن يكون الخبر ظرفا) مختصا باضافته الى اسم يصاح للاتخاير عنه (أو جار أو مجرور) كذلك حال كونهما (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امرأة) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وما قبلهما هو الخبر وإنما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقدم الخبر المذ كر لانه اذا قيل في الدار علم أن ما يذ كر بعده موصوف صحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصيغة فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفا غير ياعن الاختصاص المذ كر نحو ندر رجل مال أو غيره مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي ن له مدخلا في التسوية وجزء في المعنى بان التقديم هنا انما هو لدفع الياس الخبر بالصفة (و) من الاخبار با ظرف المقدم (نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) وبالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت اذا لا يخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا احصت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت فعليه يصح رجل على الباب وكوب اقبض الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل) وان كان في الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وأر تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ لان تار له (و) أي صومكم (و) خير لكم خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدأ) غير الوصف المستغنى عن الخبر فخرج بذكر المبتدأ مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه لانه ليس متما للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل وبالقيد الذي زدته وبه صار الحد ما مرفوع الوصف المذ كر لانه وان تمت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذ كر وقد مر أن هذا الوصف لا خبر له وهذا

التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لقائم من نحوز يداؤه قائم اذا لا يصدق عليه أنه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أئوه لاشتراكه على ضمير الغائب (وهو قسمان) كالمبتدأ (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها اذا انفرد له اطلاقاً أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها (وغير مفرد) من الجملة وشبهها (فالمفرد) يجب مطابقته للمبتدأ حينئذ يمكن افراداً وثنية وجمعاً كبراً ونائباً (نحوز يداؤه قائم) وهند قائم (والزائدان قائمان) والمندان قائمتان (والزبدون قائمون) والهندات قائمات (وزيد آخرك) وهند آخرتك واذا اجتمع مذكرو مؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال هندوز يداؤه قائمان ولا يقال قائمتان * ثم المفردان كان جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان أول بمشتق نحوز يداؤه بمعنى شجاع وان كان مشتقاً يتحمل ضميره ما لم رفع الظاهر نحوز يداؤه قائم أئوه وقائم أنت اليه ويجب ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير من هوله عند خوف اللبس نحوز يداؤه وعمر وضار به هو (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (اما جملة) ذات رابط ير بطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه والا كانت اجنبية عنه (اسمية) ان صدرت باسم (نحوز يداؤه جارته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجارته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع على انها خبر الاول والرابط بين المبتدأ الاول وخبره الهاء من جارته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى (و) مثله نحو (قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتدأ ثانياً فلباس مبتدأ أول والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره والجملة لاسمية خبر المبتدأ الاول والرابط اسم الاشارة (و) نحو (قل هو الله أحد) اذا قدر ضمير الشأن فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ولا رابط فيها اكتفاءً بالرابط المعنوي اذ من فهمها هو المراد بالمبتدأ ومثل ذلك قولهم هجيرى أبى بكر لاله لا اله الا الله (واما جملة فعلية) ان صدرت بفعل (نحوز يداؤه قائم أئوه) بقام أئوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذي هو زيد والرابط بينهما الهاء من أئوه والمثل مركب من صغرى وكبرى أيضاً (و) مثله نحو (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط الضمير المستتر في يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس من قوله تعالى (والله يقبض ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الانفس) ولم يذ كر الجملة الشرطية لرجوعها اليها وقد افهم كلامه انه لا يشترط في الجملة أن تكون خبرية كما في الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحوز يداؤه اضربه أو لا تضربه خلافاً لمنع ذلك نظر الى أن الخبر ما احتل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشؤه اشتباه الخبر بمقابل الاشياء بالخبر قسم المبتدأ لاتفاقهم على أن هذا أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز أن زيد وكيف عمرو لا يحتمل الصدق والكذب (واما شبه الجملة) في حصول الفائدة (وهو الظرف) الزمانى والمكانى (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكانى التام يقع خبراً عن الذات (نحوز يداؤه عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك (و) الزمانى التام يقع خبراً عن المعنى نحو (السفر غداً) ويمتنع وقوعه خبراً عن الذات فلا يقل زيد ليوم كاسياني (و) من الاخبار بالظرف (قوله تعالى والركب أسفل منكم) أما (الجار والمجرور) التام فهو (نحوز يداؤه في الدار وقوله تعالى الحمد لله) فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين لم يقع خبراً فلا يجوز زيدا أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة (ويتعلق الطرف والجار والمجرور اذا وقع خبراً بمحذوف وجوباً) واختلف في ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلاً نظراً الى أن المقدور عامل في لفظ الظرف وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل ومنهم من قدره اسماً نظراً الى أن المقدور هو الخبر في الحقيقة والاصل في التبريد الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديره كائن أو مستقر) قال بعض المتأخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فاذا أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر وقد قل السعد التفتتاراني الا يضاف أن المفهوم من نحوز يداؤه في الدار انه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر انتهى واذا قدر كائن فهو

وهو قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد نحوز يداؤه قائم والزبدان قائمان والزبدون قائمون وزيد أخوك وغير المفرد اما جملة اسمية نحوز يداؤه جارته ذاهبة وقوله تعالى ولباس اتقوى ذلك خير وقل هو الله أحد واما جملة فعلية نحو زيد قام أئوه وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء والله يقبض ويبسط والله يتوفى الانفس واما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور فالظرف نحوز يداؤه عندك والسفر غداً وقوله تعالى والركب أسفل منكم والجار والمجرور نحوز يداؤه في الدار وقوله تعالى الحمد لله ويتعلق لطرف والجار والمجرور اذا وقع خبراً بمحذوف وجوباً تقديره كائن أو مستقر

من كان التامة والطرف بالنسبة اليه لغو والالزم التسلسل ويسمى هذا الطرف ظرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونه خاصا كقائم وجالس الادلل وحيدة يكون الحذف جائزا واجبا فاشترط السحوي بين السكون المطلق انما هو لوجود الحذف لا لجوازه كما في المعنى (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يلة لزيد اليوم) ولا عمر وغدا لعدم الفائدة فان كانت الذات عامة واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر رمضان أو في زمان طيب جارحصولها تخصيص الزمان ولك أن تقول إذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عالما أو خاصا كما في نحو زيد في يوم طيب أو يوم شات (وانما يخبر به) أي بظرف الزمان (عن المعاني إذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) والا فلا لعدم حصول الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة (و) أما (قولهم الليلة الهلال) بنصب الليلة واليوم خبر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الذات أي رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة إلى تقدير في مثل المثلث انشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر وان رفع لفظ الليلة كان تقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب لثلاث يكون الزمان واقعا في الزمان والاصل أن يخرج عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الاصح مع صكون المبتدأ واحد الان الخبر حكم ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وما لم يبريد) فهو مبتدأ والبواقي أخبار والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر ولك أن تقول ان العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد عمل العامل الواحد فيعين بطريق الاستقلال والالزم باطل وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض فصور باتفاق لانه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر واحد لان المعنى هذا مزول لهذا يمتنع فيه العطف وأن يتوسط المبتدأ بينهما والاصل في الخبر أن يكون مؤخر عن المبتدأ لانه انما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخرا عنها طبعها لكنه قد يتقدم بل يجب ان يرض كما أشار إلى ذلك بقوله (وقد يتقدم) الخبر (على المبتدأ) تقدما (جوازا) أي جائزا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار خبره قدم عليه لغرض التخصيص (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا (نحو أين زيد) فزيد مبتدأ وأين خبره مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ماله صدر الكلام كاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكره فلا يجب تقديمه نحو زيد من أبوه لان تأخير خبره لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدر لان الصدارة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ماله صدر الكلام لاني كل كلام (و) نحو (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا (و) نحو (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدأ ومؤخر على قلوب خبر مقدم وجوبا بالثلاث يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبا (و) نحو (في الدار رجل) انما رجب تقديمه لانه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أو لرفع التباس الخبر بالصفة على ما في المعنى فان الخبر لو آخر احتمل أن يكون صفة للمبتدأ لكونه نكرة محضة فيبقى المخاطب منتظرا للخبر (وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذف (جوازا) على خلاف الاصل ادا الاصل فيهما الثبوت لكن يجوز واحد حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فن حذف المبتدأ نحو من عمل صالحا لنفسه ومن أساء فعليها أي فعمله واساءه ومن حذف الخبر نحو أكلها دأهم وظلها أي كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به الموافق وهو (نحو سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص المتكلم فأنه قال سلامي أي سلام من قبلي وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم) وقوم خبر مبتدأ محذوف أي أتم (قوم منكرون) قد (يجب حذف) كل منهما يجب حذف المبتدأ في أربع مسائل ذكرتها في شرح انظر وحذف (الخبر) في

ولا يخبر بظرف الزمان
عن الذات فلا يقال
زيد اليوم وانما يخبر به
عن المعاني نحو الصوم
اليوم والسفر غدا
وقولهم الليلة الهلال
مؤول ويجوز تعدد
الخبر نحو زيد كاتب
شاعر وقوله تعالى
وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال
لم يبريد وقد يتقدم
على المبتدأ جوازا نحو
في الدار زيد وجوبا
نحو أين زيد وانما
عندك زيد وقوله تعالى
أم على قلوب أقفالها
وفي الدار رجل
وقد يحذف كل من
المبتدأ والخبر جوازا
نحو سلام قوم منكرون
أي سلام عليكم أنتم
قوم منكرون ويجب
حذف الخبر

أربع مسائل أيضا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ يسد مسده الأولى أن يسند إلى مبتدأ واقع (بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره وإما يجب حذفه إذا كان كوابعا (نحو لولا أتم الحكماء مؤمنين) فاقم مبتدأ وخبره محذوف أشار إلى تقديره بقوله (أى لولا أتم مؤمنين) وإما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدلالة التبع على الوجود ووجب حذفه لقيام الجواب تمامه فإن كان الخبر خاصا فإن دلت قرينة على حذفه جاز نحو لولا أنصار زيد ما سلم أى لولا أنصار زيد جوه فـ لالة للمبتدأ على العبرة يدل على أن المحذوف شيء يدل على الحماية وإن فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زبد سالتنا ما سلم والظاهر أن الآية التي مثلها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وإن تقديره لولا أتم صدقتمو بادل لئلا نحن صدقنا كم كانه على ذلك ابن هشام وغيره (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بأن يكون القسم به انصافى اليمين قبل ذكر القسم عليه (نحو لعمر كاهم) وأيمن الله لافعلان فعمر كاهم مبتدأ وهو صريح في القسم وخبره محذوف (أى لعمر كاهم قسمي) وإما حذف لدلالة لعمر كاهم عليه ووجب لقيام جواب القسم مة مه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لافعلان (و) لثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد واو) هي نص في (المعية) أى صريحة في المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع معطوف عليه والخبر محذوف يتقدر بعد المعطوف (أى مقر ومان) وإما حذف لدلالة اوالمعية على المقاربة ووجب لقيام المعطوف مقامه واستشكل بأنه من تمة المبتدأ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بصنعه وصنعه مقترنة به ويكون الكلام على هذا جلتين لانه لا يجديك نفعاً في وجوب حذف خبر المعطوف وهو صنعه لعدم سد شيء مسده قال الرضى والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب (و) لرابعة أن يكون واقعا (قبل الحل التي لا تصلح أن تكون خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحل أو مضافا إلى المصدر انذ كورا أو لى ما يؤول به (نحو ضربى زيد قائما) فضرى مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيد مفعوله وقائما حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما يتعلق به وتقدير ذلك (أى) حاصل (إذا كان قائما) أو اذ كان قائما حذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو اذ كان أو اذ كان عليه وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لان الحل تشابه ظرف الزمان ألا ترى ان معنى جاءنى زيد را كجاءنى زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة ووجب لسد الحال مسده وكان تامة بمعنى ثبت لا يتعين التقدير المذكور في المثال لجواز كون الحل فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اذ كنت أو اذ كنت فتكون كان مسندة إلى فاعل الضرب كما أشار إلى ذلك الرضى وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيد اشد يد ابل يتعين رفع الحل أو الاثنيان بالخبر

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (و) تسمى أيضا (نواسخ الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ وترفع عنه حكمه أى عمل الابتداء فيه أخذ من النسخ وهو لغة الرفع وتصبح هي عاملة فيه لأنها عوامل لنظية واللفظى أقوى من المعنوى وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر (وهي) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع) بالاستقراء (الأول ما يرفع المبتدأ) رفعاً غير الأول (وينصب الخبر) وهذا صنفان صنف من الأفعال (هو كان وأخواتها) وصف من الحروف (و) هو (الحروف المشبهة بليس) لاولى الاحرف (و) من الأول (أفضل المقاربة) النوع (الثاني ما ينصب ابتداء ويرفع الخبر) غير لرفع الأول (وهو ان وأخواتها ولا التي لنفى احسن) فها هذه أحرف باته ق (والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها) وهذه أفعال باتفاق

فصل في النوع الأول وبدايه لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل اعرابه (فاما كان وأخواتها) وهي

بعد لولا نحو لولا أتم لسكا مؤمنين أى لولا أتم مؤمنين و بعد القسم الصريح نحو لعمر كاهم أى لعمر كاهم قسمي و بعد واو المعية نحو كل صانع وما صنع أى مقترنان وقبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبر نحو ضربى زيد قائما أى اذا كان قائما

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء وهي ثلاثة أنواع الأول ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة والثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها ولا التي لنفى الجس والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها

فصل فاما كان وأخواتها

قائمتها ترفع المبتدأ

تشبها بالفاعل ويسمى
اسمها وتنصب الخبر
تشبها بالفعول
ويسمى خبرها وهذه
الافعال على ثلاثة
أقسام أحدها ما يعمل
هذا العمل من غير شرط
وهو كان وأمسى وأصبح
وأضحى وظل وبات
وصار وليس نحو وكان
الله غفوراً رحماً فاصبحت
بنعمته أخواً باليسوا
سواء وظل وجهه
مسوداً الثاني ما يعمل
هذا العمل بشرط أن
يتقدمه نفي أو نهي أو
دعاء وهو أربعة تزل
وفتي ورح وانفك
نحو ولا يزالون مختلفين
لن نرح عليه عاكفين
وقول الشاعر
صاح شمر ولا تزال ذا كرم
المو
تفسيانه ضلال مبين
وقوله
ولا تزال منهلاً بجر عاتك
القطر
وإثالث ما يعمل هذا
العمل بشرط أن يتقدمه
ما المصدرية الظرفية
وهو دام نحو مادمت
حياً وسميت ما هذه
مصدرية لأنها تقدر
بالمصدر وهو الدوام
وسميت ظرفية لأنها
عن ظرف وهو المدة

هنا ثلاثة عشر فعلاً (قائمتها ترفع المبتدأ) ما يلزم التصدير ولا الابتدائية (تشبها بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلاً مجازاً (وتنصب الخبر) ما يمكن جملة طلبية (تشبها بالفعول) في توقف الفعل عليه (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولاً مجازاً ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لأن الأصل في الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل فإن ذلك للحروف وحسب هذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات إلا أنهم توسعوا في الكلام فاجروها مجرى الحروف فادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها ومن ثم سماها الزجاجة حروفاً (وهذه الأفعال) بالنظر إلى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي وهو ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساء (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحاً (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحياً (وظل) الدالة على ثبوته له نهراً (وبات) الدالة على ثبوته له ليلاً (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو من حقيقة إلى حقيقة (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالاً عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي أو شبه عليها مثال كان (نحو وكان الله غفوراً رحماً) فكان فعل ماض ناقص والاسم الكريم اسمها وغفوراً رحماً خبرها ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيهاً وأصبح نحو (فأصبحت بنعمته أخواناً) وأضحى نحو أضحى محمد متعبداً وبات نحو بات زيد معتكفاً وصار نحو صار الطين خزفاً وليس نحو (ليسوا سواء) وظل نحو (ظل وجهه مسوداً) القسم (الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط) أن يكون تالياً لنفي أو شبه بان (يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة تزل) ماضى يزال (وفتي ورح وانفك) مثال زال لزال جنبك محروساً ومثلها ما تصرف منها (نحو ولا يزالون مختلفين) ومثال فتي نحو ما فتي العبد خاضعاً ولا فتي عحكك ما دنا ورح نحو ما ربح صباحك متبسماً ولا ربح ربحك ما نوساً ومثلها ما تصرف منها نحو (لن نرح عليه عاكفين) ومثال انفك نحو ما انفك زيد مصلياً ولا انفك بتك عامراً (و) من متصرفات زال بعد النهي (قول الشاعر

صاح شمر ولا تزال ذا كرم

صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس وشمر بكسر الميم أمر ولا حرف نهي واسم تزل مستتر فيها وجوباً وذا كرم الموت خبرها (و) مثلاً بعد الدعاء (قوله)

ألا يا سلمى يادارمي على البلا

فالقطر اسم زال مؤخرًا ومنها خبرها مقدم ما قيد بالكونها ماضى يزال لا خارج زال ماضى يزول وزال ماضى يزال فإن الأول منهما فعل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل والثاني متعدي لواحد بمعنى ماز يميز وهذه الأربعة تقيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار منذ كان الاسم قابلاً للخبر وسبب دلالة انتهاء إلى هذا الاستمرار أنها بمعنى لنفي فاذا دخل عايم النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وانما قام الهمي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي (و) القسم (الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حياً) وتصدق مادمت قادراً (وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر) المضاف إليه الزمان (وهو الدوام) وسميت ظرفية لأنها تنبأ عن الظرف (المضاف) (وهو المدة) وأصل مادمت حياً مدة مادمت حياً خذف المضاف وهو المدة وباب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنافي الانتصاب على الظرفية ولهذا افتقر الكلام إلى عامل في الظرف تتم به الجملة وامتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقبلاً فلو فقدت ما نحو دام زيد صحبها لأن المعنى عجت من دوامه صحبها لأن مدة دوامه الظرفية تلزمها المصدرية لا ظرفية نحو عجت مادام زيد صحبها لأن المعنى عجت من دوامه صحبها لأن مدة دوامه الظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط * واعلم أن خبر هذه

تو يجوز في خبر هذه
الافعال أن يتوسط
بينها وبين اسمها نحو
وكان حقا علينا نصر
للمؤمنين وقول الشاعر
فليس سواء عالم وجهول
ويجوز أن يتقدم
أخبارهن عليهن الا
ليس ودام كقولك عالم
كان زيد وتصاريف
هذه الافعال من المضارع
والامر والمصدر واسم
الفاعل ماضى من
العمل نحو حتى يكونوا
مؤمنين قل كونوا
مجاورة وتستعمل هذه
الافعال تامة أى مستغنية
عن الخبر نحو وان كان
ذو عسرة أى وان حصل
فبها ان الله حين تمسوز
وحين تصبحون أى
حين تدخلون فى الصباح
وحين تدخلون فى المساء
الازال وفنى وليس فانه
ملازمة لان نقص ونختص
كان بجواز يادنها
بشرط ان تكون بلفظ
الماضى وان تكون فى
حشو الكلام نحو ما كان
أحسن زيد او تختص
أيضا بجواز حذفها مع
اسمها وابقاء خبرها
وذلك كثير بعدلوان
الشرطيتين كقوله عليه
الصلاة والسلام التمس
ولو خاتم من حديد وقولهم

الافعال كخبر المبتدأ يكون مفردا ووجه ذاته رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا متعلقين بمحذوف
وجوبه ويجوز تعدده والاصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل (ويجوز في خبر هذه الافعال) كقوله (أن يتوسط
بينها وبين اسمها) على خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الى كونها فعلا لا جازان تتصرف فى معمولها (نحو وكان
حقا علينا نصر المؤمنين) حقا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها على خلاف الاصل (و) مثله (قول الشاعر)
سلى ان جهلت الناس عنار عنهم * (فايس سواء عالم وجهول)
فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليه وقد يكون التوسط واجبا نحو ما كان
حجتهم الا أن قالوا ومنتعنا نحو كان موسى صديقى (ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول
الخبر نحو وأنفسهم كانوا يظلمون وقوله * على السن خبر لا يزل يزيد * ولا فرق فى ذلك بين ما شرط فى
عمله تقدم نفي أو لا وقد يكون التقدم واجبا نحو كم كان مالك (الا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياسا
على عسى بجامع الجود ولا حجة للمجيز فى قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس بمصر وقاعهم لجواز أن يكون يوم مبتدأ
بنى لا ضافته الى الفعل أو منصوب بفعل مقدر (و) الاخبار (دام) فانه يمنع تقدمه عليها مع ما باتفاق لان ما فى صلة
المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الخبرى وصلته (كقولك عالما
كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله

اعلموا انى لكم حافظ * شاهد اما كنت أو غائبا

واذا نفي الفعل الناسخ بما يمنع تقدم الخبر على مادون الناسخ لان له اصدرا لكلام فيمتنع قائم ما كان زيد
دون ما قائما كان زيد (و) ثبت (تصاريف هذه الافعال) الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم
الفاعل ما) ثبت (لماضى من العمل) فيرفع المنصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا
مؤمنين) ومثال الامر نحو (قل كونوا مجاورة) والمصدر نحو أعجنى كون زيد صدديقك واسم الفاعل نحو زيد
كأن أخاك وهى بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند
أكثرنا آخرين وقسم يتصرف تصرفا ماقصا بمعنى انه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواته الثلاثة
وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقى الافعال (وتستعمل هذه الافعال تامة أى مستغنية) بمررها (عن الخبر)
فتدل على ثبوت الشئ فى نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف ما إذا كانت ماقصة وقيل معنى تامها
دلائلها على الحدث والزمان لاسم اذا استعملت ناقصة لات على الزمان فقط وهو ضعيف وإذا استعملت تامة
كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أى وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى دخل فى
المساء وفى الصباح نحو (فبها ان الله حين تمسوز وحين تصبحون أى حين تدخلون فى الصباح وحين تدخلون
فى المساء) هكذا ينحط لمؤلف وأضحى بمعنى دخل فى الضحى وصار بمعنى اتقل وظل بمعنى دام وروح بمعنى ذهب
وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى تقي وبت بمعنى عرس (الازال) ماضى يزال (وفنى) وائس فاما ملازمة للنقص
محتاجة الى خبر ينم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامة أيضا (ونختص كان) عن أخواتها بامور
(بجواز يادنها) لفظا ومعنى أو لفظا فقط (بشرط أن تكون بلفظ الماضى) للمخفة (و) بشرط (أن تكون فى
حشو الكلام) بان تقع بين شيئين متلازمين إما جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان
قائم وكيف نكلم من كان فى المهد صبياء وزادتها بين ما وقع الفعل التعجب مطردة (نحو ما كان أحسن زيد) وقد
أفهم كلامه انها لا تزداد بلفظ المضارع أو غيره ولا فى صدر الكلام وآخره وأن غيرها من أخواتها لا يزداد (ونختص
أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها) على حاله منصوبا بالكثر استعمالها (وذلك) أى جواز الحذف
(كثير) فى كلامهم (بعدلوان الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل (كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو
خاتم من حديد) أى ولو كان الذى تلمسه خاتم من حديد فقد فت كان مع اسمها (وقولهم) أى العرب ولو قال

وقوله لكان أولى لانه حديث (الناس مجز يون باعمالهم ان خير انخير وان شر افشر) حذف كان مع اسمها أيضا والتقدير ان كان عملهم خيرا جزاؤهم خير وان كان عملهم شرا جزؤهم شر وهذا الذي ذكره من نصب الاول ورفع الثاني هو أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله من لدن لولا لاني ان لا شيء أي من لدن كانت شولا (وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا (ان لم يلقها سا كن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم أك بغيا) أصلا كون حذف الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولانك في ضيق) في النجل لاني التمل ونحو (وان تك حسنة) فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا الا تصالها بسا كن فكسرت لاجله فتعاصت على الحذف ومن أجازة نظر الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلن تسلط عايه لا تصالها بالضمير والضماير ترد الاشياء الى أصولها

فصل فيما ألحق بليس في العمل (وأما الحروف المشبهة بليس) في النفي والجود والدخول على الجمل الاسمية (فاربعة ما ولا وان ولات) النافيات وأكثرها عملا ما وكان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها ولما كان عمل كل منها على خلاف الأصل اشترط له شروط (قاماما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجاز بين بشرط) اجتماع أمور أربعة الاول (أن لا تقترن) ما (بان) الزائدة (و) الثاني (أن لا يقترن خبرها بالان) الثالث (أن لا يتقدم خبرها) ولو ظرفا (على اسمها) الرابع (أن لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها) وهذا معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة لقوله (الا اذا كان) ذلك (المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا) فانه يجوز اعماله ما مع تقدمه كما سيأتي فهذه الاربع متى وجدت جازا عماله في معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا) قد ورد القرآن باعمالها (كقوله تعالى ما هذا بشر ما هن أمهاتهم) ولم يقع في القرآن أعمال ما صريح في غير هاتين الآيتين قاله ابن هشام (فان) اتقى الشرط الاول بان (اقترت) ما (بان) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لا يلائها لا يلي ليس (نحو ما ان زيد قائم) وقوله * بني غدانة ما ان أتم ذهب * وروى ذهبيا وأول على أن ان نافية مؤكدة لما لازائدة وهذا يؤخذ منه ان تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) اتقى الشرط الثاني بان (اقترن خبرها بالان نحو وما محمد الا رسول) لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا وتسميته حينئذ خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغير الان نحو ما زيد غير قائم (وكذا) يبطل عملها (ان) اتقى الشرط الثالث بان (تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) وقوله ما مسيء من أعتب (أو) اتقى الرابع بان (تقدم معمول الخبر) على اسمها (وليس ظرفا) أو جارا أو مجرورا (نحو ما طعامك زيد آكل) لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم (فان كان) معمول الخبر (ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا) أو جارا أو مجرورا نحو ما في الدار زيد جالسا (لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما وقضية هذه العلة جواز أعمال ما اذا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسا على خبر ان وأخواتها وقيل بمنع ذلك وهو قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدم المعمول على الخبر فجاز (و بنو نعيم لا يعملونها وان استوفى الشروط المذكورة) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم ومهفف الاعطاف قلت له اسبب * فاجاب ما قتل المحب حرام أي هو تيمم فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن أن يصرح بدسبه ويقول أنا تيمم (وأما) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرا (فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجاز بين فقط) أي دون نعيم (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول لان لا تقترن بان الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرط آخر وهو ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لارجل أفضل منك) فلا تعمل في معرفة فلا يقال لارجل أفضل أو ما قوله

سا كن ولا ضمير نصب نحو ولم أك بغيا ولانك في ضيق وان تك حسنة (فصل) وأما الحروف المشبهة بليس فاربعة ما ولا وان ولات قاماما فتعمل عمل ليس عند الحجاز بين بشرط أن لا تقترن بان وان لا يقترن خبرها بالان وان لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معمول خبرها على اسمها الا اذا كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا وكقوله تعالى ما هذا بشر ما هن أمهاتهم فان اقتربت بان بطل عملها نحو ما ان زيد قائم وكذا ان اقترن خبرها بالان نحو وما محمد الا رسول وكذا ان تقدم خبرها على ان اسمها نحو ما قائم زيد أو تقدم معمول الخبر وليس ظرفا نحو ما طعامك زيد آكل فان كان ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا لم يبطل عملها وبنو نعيم لا يعملونها وان استوفى الشروط المذكورة * وأما لا فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجاز بين فقط بالشروط المتقدمة

فما تزد ب بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لارجل أفضل منك

وأكثر عملها في الشعر

وأما ان فتعمل عمل
ليس في لغة أهل العالية
بالشروط المذكورة
في ما سواه كان اسمها
معرفة أو نكرة نحو ان
زيد قائما وسمع من
كلامهم ان أحد خبرا
من أحد الابالغافية
وأمالات فتعمل عمل
ليس بشرط أن يكون
اسمها وخبرها بلفظ
الحين وبأن يحذف
اسمها أو خبرها والغالب
حذف الاسم نحو
فنادوا ولات حين
مناص أي ليس الحين
حين فرار وقرئ
ولات حين مناص
على ان الخبر محذوف
أي ليس حين فرار
حيناهم

﴿فصل﴾ وأما أفعال
المقاربة فهي ثلاثة
أقسام ما وضع للدلالة
على قرب الخبر وهو
كاد وكرب وأوشك وما
وضع للدلالة على رجاء
الخبر وهو عسى وحى
واخلوق وما وضع
للدلالة على الشروع
وهو كثير نحو طفق
وعلق وأشأ وأحد
وجعل وهذه الأفعال
تعمل عمل كان فترويع
المبتدأ وتنصب الخبر
لان حرها يجب أن

يكون في فعله لا معناه وخبرها إما اسمها أو ما

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا
فنادر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا مخالف لما في القطر والملحة من اختصاصه بالشعر
وقد يراد بهما في الجنس نصا كقوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزر عما قضى الله واقيا
(وأما ان) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما)
النافية ما عدا الشرط الأول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالأول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد
ابن جبير رحمه الله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم تتخففون ان وكبرها الالتقاء الساكنين
ونصب عبادا بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الانسانية والثبوتية في القراءة المشهورة هي
المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني
(سمع من كلامهم ان أحد خبرا من أحد الابالغافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفين سمع من كلامهم ان
ذلك نافعك ولا ضارك (وأمالات) أصلها لا يزيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي وحركة لا لتقاء
الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجتماع من العرب (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هذا ما نص
عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة
والاوان وهو ظاهر عبارة التسهيل وجزم في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقله
(و) بشرط أن لا يجمع بين جزأيهما في الكلام (بان يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها)
ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لان الخبر محط الفائدة (نحو)
فنادوا ولات حين مناص) بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير (أي ليس
الحين حين فرار) ويقل عكسه كما أو ما إليه بقوله (وقرئ) في الشواذ (ولات حين مناص) برفع حين
(على ان الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (أي ليس حين فرار حيننا) موجودا (لهم) عند تباديهم ونزول
العذاب وأما قوله

لحن عليك للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات محجر

فارتفع محجر على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له محجرا ويحصل له محجر ولات مهملة
لعدم دخولها على الزمان

﴿فصل﴾ وأما أفعال المقاربة مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثة قد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا
(فهي) باعتبار معانيها (ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر) لاسمى باسمها (وهو) ثلاثة (كاد
وكرب) بفتح الزاء وكسرها والفتح أفصح (وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي رجاء المتكلم الخبر أي
حصول مضمونه سواء رجاءه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحى) بفتح الحاء والراء المهملتين
(واخلوق وما وضع للدلالة على الشروع) أي على شروع الاسم في الخبر (وهو كثير) وقد انما بعضهم الى نيف
وعشر بن فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأشأ وأحد وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية
الشيء باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر أن هذا من باب التغليب كالقمر بن والعمر بن
(وهذه الأفعال تعمل عمل كان) وأخواتها (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) وانما أفردت بالذ كرمع مساواتها
في العمل لا اختصاص خبرها بالحكم ليست خبر كان وأخواتها كما أشار الى ذلك بقوله (الا أن خبرها يجب أن
يكون فعلا مضارعاً مؤخراً عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها
وبين اسمها مطلقاً هو منهج المبرد والسيرافي والفارسي ومنعه الشاوي بن فيما اقترن فيه الخبر بان (رافعا
اضمير اسمها غالبا) كما سيأتي فعلم أن خبرها لا يكون الا جملة فعلية معدومة بمضارع ومحيطه على خلاف ذلك نادر
كقوله * فابت الى فهم وما كدت آيبا * وقوله * لا تكثرن اني عسيت صائما * وأما فطفق مسحا

فأخبر

ويجب اقترانه بان ان كان الفعل حري واخلوق نحو حري زيدان (٥١) يقوم واخلوقت السماء أن تخطر ويجب تجرده

من أن بعد أفعال
الشرع نحو وطفقا
يخسفان عليهما
والاكثر في عسى
وأوشك الاقتران بان
نحو عسى الله أن يأتي
بالفتح وقوله عليه
الصلاة والسلام يوشك
أن يقع فيه والاكثر في
كاد وكرب تجرده من
أن نحو وما كادوا
يفعلون وقول الشاعر
كرب القلب من جواه
يدوب

حين قال الوشاة هند
غضوب

﴿فصل﴾ وأما ان
وأخواتها فتنب
البتدأ ويسمى اسمها
وترفع الخبر ويسمى
خبرها وهي ستة أحرف
ان وأن وهما لتوكيد
النسبة ونفي الشك عنها
نحو قوله تعالى فان الله
غفور رحيم وقوله ذلك
بان الله هو الحق وكان
للتشبيه المؤكد نحو
كأن زيدا أسد ولكن
للاستدراك نحو زيد
شجاع لكنه نجس
وليت للتمني نحو ليت
الشباب عائد ولعل
للترجي نحو لعل زيدا
قادم وللتوقع نحو لعل
عمره هالك ولا يتقدم خبر هذه

فالخبر محذوف أي فطفق بمسح مسح ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير
يعود على اسمها كقول الفرزدق * وما ذاعسى الجحاج يبلغ جهده * و يروي بنصبه أيضا على الاصل
وعنه احترز المؤلف بقوله غالباً (ويجب اقترانه) أي الخبر بان (ان كان الفعل حري واخلوق نحو حري زيدان
يقوم واخلوقت السماء أن تخطر) فلا يجوز حري زيد يقوم واخلوقت السماء تخطر (ويجب تجرده من أن بعد
أفعال الشرع) لانها للحال وان تخلص الفعل للاستقبال فينهما تناف (نحو وطفقا يخسفان عليهما)
وتقول أخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد (والاكثر في) خبر (عسى وأوشك
الاقتران بان نحو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه) وتجرده منها قليل
وليس بكثير وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجرد من
أن خاص بالشعر وأما أوشك فكون الاكثر معها الاقتران انما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى وأما ان
جعلت للتقاربة كما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه فلا (والاكثر في) خبر (كاد وكرب تجرده من أن نحو وما
كادوا يفعلون وقول الشاعر

(كرب القلب من جواه يدوب * حين قال الوشاة هند غضوب)

واقترانه بها قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله
المعري لغزاً فقال

أنحوى هذا المصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرههم ونمود

اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جهود

والصحيح أنها كسائر الأفعال نفياً نفي واثباتها اثبات ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون قوله قدبحوها لان معنى
الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين الى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم

﴿فصل في النوع الثاني من النواسخ﴾ (وأما ان وأخواتها) وتسمى الاحرف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام
الأن المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المسند اليه (ويسمى اسمها وترفع الخبر) على الاصح (ويسمى خبرها وهي
ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف (ان) بالكسب والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد (وهما) موضوعان
(لتوكيد النسبة) بين الجزأين اذا كان المخاطب عالمياً (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) اذا كان شاكاً فيها
ولتوكيد نفي الانكار عنها اذا كان جاحداً لها (نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم) (نحو) (قوله) (تعالى
(ذلك بان الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كان عليه بخلاف أن المفتوحة
لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل (وكان للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف
تركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد (نحو كان زيدا أسد) أصله ان زيدا كاسد فقدمت
الكاف على أن لفادة التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان لفظاً وصارت كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف
بشيء (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (نحو) قولك (زيد شجاع)
فهذا يوهى ثبوت الكرم له لان من سيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنه نجس) وكذا
تفعل في النفي تقول ما زيد عالم الا كنه صالح وقد تأتي للتوكيد نحو لوجاء في زيدا كرمته لكنه لم يجز (ولين
للمنى) وهو طلب ما لا طمع فيه (نحو ليت الشباب عائد) فان عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر كقول
من لم يرج ما لا ليت لي ما لا فاحج منه ويمتنع ليت غدا يحيى فانه واجب المحيى (ولعل للترجي) في الشيء المحبوب
(نحو لعل زيدا قادم وللتوقع) أي الاشفاق من الشيء المكروه (نحو لعل عمره هالك) ولو عبر بالاشفاق لكان
أولى لان التوقع صادق بهما ولا يكون الا في الممكن وقد تأتي للتعليل نحو لعل له يتدكر (ولا يتقدم خبر هذه
الاحرف عليها) ولو ظر فاعجز ورافلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك أو في الدار ان زيدا الضعفاء في العمل بعدم

عمره هالك ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها

وبين اسمها الا اذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً نحو ان لدينا أنكالا ان في ذلك لعبرة وتعين ان المكسورة في الابتداء نحو انا أنزلناه وبعد الألا التي يستفتح بها الكلام نحو ألا ان أولياء الله لا يخوف عليهم وبعد حيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وبعد القسم نحو والكتاب المبين انا أنزلناه وبعد القول نحو قال اني عبد الله واذا دخلت اللام في خبرها نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وتعين ان المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو محل نائب الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن أو محل المفعول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله أو محل المبتدأ نحو ومن آياته أنكم ترى الارض خاشعة أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق ويجوز الامر ان بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا الى قوله فانه غفور رحيم وبعد

اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا

تصرفها لان عملها بالجل على الافعال فلم تقو قوتها (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال ان قام زيدا واذا امتنع هذا المتنع ما قبله من باب أولى لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (الا اذا كان) الخبر (ظرفاً أو جاراً أو مجروراً) فانه يجوز (نحو ان لدينا أنكالا) ونحو (ان في ذلك لعبرة) لاجل التوسع في الظرف والمجرور وكما مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعرض نحو ان في الدار صاحبها ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفاً جواز تقدمه على هذه الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وكما يمنع تقديم خبرها عليها يمنع تقديم معموله فلا يقال اليوم اني ذاهب واعلم ان لفظة ان اذا وقعت في الكلام وأردت ان تعلم انها مكسورة أو مفتوحة وهل كسرها جائز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه أن يسد المصدر مسدها ومسدها معمولها واجب فيه كسرها وان وجب فيه ذلك تعين فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتعين المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء كلام المتكلم أو في وسطه اذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة حقيقة (نحو انا أنزلناه) أو حكماً (أو) ذلك (بعد الألا التي يستفتح بها الكلام نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم و) تتعين في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجمل كاذ (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) لان حيث لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة مع معمولها في ناول المفرد كما مر بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو جلست حيث اعتقادي انه مكان حسن قال ابن هشام وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث رهو لحن فاحش اه وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته في شرح القطر (و بعد القسم) أي الاسم المقسم به جواباً له سواء وجدت اللام في خبرها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر أو لا نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه لان جواب القسم لا يكون الا جملة (و بعد القول) في أول الجملة المحكية به (نحو قال اني عبد الله) لان مقول القول لا يكون الا جملة بخلاف الواقعة في أثناءها نحو قال زيدا اعتقادي أن عمرافاضل (و) تتعين أيضا (اذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها نحو) ان الله اغفور رحيم ومنه اللام المتعلقة للعامل عن العمل نحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فاللام علققت فعلى العلم والشهادة أي منعهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التي يجب فيها الكسر ان تقع في أول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي أول الصفة نحو جاءني رجل انه فاضل وفي أول الجملة الخبر بها عن اسم عين نحو زيدا انه فاضل (وتعين ان المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد لولا الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (أو) حلت (محل نائب الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن) لوجوب كون النائب كذلك (أو محل المفعول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله) لوجوب كون المفعول مفردا (أو محل المبتدأ نحو ومن آياته أنكم ترى الارض خاشعة) لوجوب كون المبتدأ كذلك ولهذا أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية نحو ولولا انك منطلق (أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق) لان حرف الجر لا يدخل الا على مفرد أو كانت مجردة بلاضافة نحو انه لخلق مثل ما أنكم تنطقون أو خرا عن اسم معنى نحو اعتقادي أنه فاضل أو معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلا منه نحو اذكر وانعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم ونحو اذ بعدكم الله احدى الطائفتين أمهالك (ويجوز الامر ان) أي كسر همزة ان وفتحها في محل الصالح للفرد والجملة كما اذا وقعت (بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا الى قول فانه غفور رحيم) فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم والفتح على جعل ان مع معمولها مبتدأ أو خبر مبتدأ والمعنى فالغفران والرجة أي حاصلان أو فالخاصل الغفران والرجة (و بعد اذا الفجائية) اذ لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فاذا ان زيدا

قائم) فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي فاذا قيامه حاصل والكسر على عدم التأويل أي فاذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يجوز ج الى تأويل أما إذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت فاذا ان الشمس طالعة (و) كذا يجوز الامر ان (اذا وقعت في موضع التعليل نحو) انا كنان من قبل (ندعوه انه هو البر الرحيم) قال كسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لأنه (و) مثله (ليبك ان الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح ويجوز الامر ان أيضا اذا وقعت خبرا عن قول و وقع خبرها قولا و فاعل القولين واحد نحو أول قولي اني أجد الله قال كسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتوح باني فلا يصدق على جمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى أول قولي حمد الله فيصدق على أي قول نضمن حمدا فلا يلزم يقع خبرا عن قول نحو عملي اني أجد الله وجب فتحها ولم يخبر عنها بقول نحو قولي اني مؤمن أو اختاف القائل نحو قولي ان زيد اجد الله وجب كسرها (وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) فتزداد الجلة تأكيذا (فقط) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء) الاول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) فلو قدم نحو ان لدينا أنك الالم تدخله اللام (مثبتا) غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تأخره منفيا نحو ان زيد الم يقيم لم تدخل عليه كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيد اقام ولا فرق في دخولها في الخبرين أن يكون مفردا (نحو ان ربك اسرع العقاب وانه لغفور رحيم) أو ظرفا نحو ان زيد العندك أو شبهه نحو وانك لعلی خلق عظیم أو جلة اسمية نحو ان زيد الابوه قائم أو فعلية مصدرية بمضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم أو بماض غير متصرف نحو ان زيد العسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيد اقام في ذلك لعبرة) وان عندك لزيد أو عن معمول الخبر نحو ان فيك لزيد اراغب وانما شرط ذلك لئلا يجمع بين حرفي تأكيدي (و) الثالث (على ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله ذلك (نحو ان هذا هو القصص الحق) سمي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه والكوفي يسميه عمادا لانه يعتقد عليه في تأدية المعنى أو في فصل الخبر عن الصفة ولا محل له من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كاسم الفعل وقيل محله بحسب ما بعده وقيل بحسب ما قبله (و) الرابع (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن حالا وصلا حية الخبر لدخول اللام عليه (نحو ان زيد العمر اضارب) وان في الدار عندك زيد اجالس فلون آخر عن الخبر لم يجز دخوله عليه نحو ان زيد اجالس عندك كما لو كان مع تقدمه حالا أو الخبر غير صالح للام نحو ان زيد ارا كبا يا نيك وان عمرا خالدا ضرب وهذه اللام تسمى اللام المزحلقة بالقاف أو بالناء لانها الداخلة على المبتدأ فزحلت مع ان للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيدي (وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف) الستة (فيبطل عملها) لان ما قد زالت اختصاصها بالاسماء فوجب اهمالها ولهذا تسمى ما هذه كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضا المهيتة لانها هيئات هذه الاحرف للدخول على الافعال (نحو انما الله واحد) مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها على الاسم ونحو (قل انما يوحى الى) مثال لدخولها على الفعل ونحو (انما الحكم له واحد) مثال لاهمال ان المفتوحة ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل نحو افسستم انما خلقناكم عبثا ونحو (كانما زيد قائم) مثال لاهمال كان ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل كانما يساقون الى الموت (و) نحو (لكما زيد قائم) مثال لاهمال لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله * ولكنما أسعى لجد مؤنل * (و) نحو (لعلما زيد قائم) لاهمال لعل ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله لعلماء * أضأت لك النار الحار المفيدا * ولا يستثنى من هذه الاحرف (الايت فيجوز فيها الاعمال) لانها لم يزل اختصاصها بالاسماء باتصال ما بها (والاهمال) الحاقا بأخواتها (نحو ليتما زيد قائم بنصب

قائم وكذلك اذا وقعت في موضع التعليل نحو ندعوه انه هو البر الرحيم وليبك ان الحمد والنعمة لك وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة فقط على أربعة أشياء على خبرها بشرط كونه مؤخرا مثبتا نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا هو القصص الحق وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو ان زيد العمر اضارب وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف فيبطل عملها نحو انما الله واحد قل انما يوحى الى انما الحكم له واحد كما زيد قائم ولكنما زيد قائم ولعلما زيد قائم الايت فيجوز فيها الاعمال والاهمال بحوليتما زيد قائم بنصب

زيدورفعه) وقد روي بهما قوله وقالت ألا ليت هذا الحمام لنا * يروي برفع الحمام على إهمال ليس وبنصبه على أعمالها هذا مذهب الجمهور ومن النحاة من جوز أعمال البقية قياسا على ليت فان الأعمال لم يسمع إلا فيها ومنهم من قاس عليها العمل وحدها ومنهم من قاس معها ان قال بعض شراح الألفية ولا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحتراز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فانها لا تبطل عمل هذه الحرف نحو أي محسوبون أنما عدهم به وقوله ولكن ما يقتضي فسوف يكون * ومثلها المصدرية نحو أعجبنى ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (وتخفف ان المكسورة) الهمزة عند البصر بين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيكثر إهمالها) أي إبطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا (نحو ان كل نفس لما عليها حافظ) بتخفيف ما فهمي زائدة وإهمال ان هو اقياس لزوال اختصاصها بالاسماء ولقوات بعض وجوه مشابقتها للفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة أحرف واذا خففت جازد دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره الا ما در الان الاصل دخولها على المبتدأ والخبر فاذا فاق ذلك اشترط أن لا يفتوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب لا مكان والاكثر كون الناسخ ماضيا (ويقل إعمالها) استصحبها بالحكم الاصل في (نحو) وان كلاما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما في الآيتين) أي هذه والتي قبلها فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في اللام الابتداء وما نكرة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف والتقدير وان كلاما لخلق أو جمع والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لما في الآيتين وتخفيف ان فلما بمعنى الا وان نافية وكلا في الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية (في خبرها اذا أهملت) ولم يظهر المعنى لاهمالها أهملت صارت صورتها صورة ان النافية فجئ باللام لتلايشته كل من معنى النفي والاثبات بالآخر وأما اذا أهملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان زيد لن يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه وأما ان الحاجب فيوجب اللام بعدها أهملت أو أهملت وهي في الاول للفرق والثاني لاطراد الباب على سنن واحد (وان خففت أن المفتوحة) الهمزة (تبقى إعمالها) وجوبا (ولكن يجب) في غير ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون) مع ذلك (محذوفا) ادلوم تعمل للزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك لان مشابهة أن المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة وقد سمع إعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام ولم يسمع إعمال المفتوحة المخففة فأوجبوا إعمالها وانما قدروا اسمها ضمير شأن لأنهم وجدوها حالة على أفعال غير ناسخة وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها قياسا لثلاث تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب إعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدرا لتكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن السابق وانما أوجبوا حذفها لان أن المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغييرها في اللفظ لاجل ان يطابق اللفظ المعنى (ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (نحو علم أن سيكون) هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وأما ابن مالك فظاهر كلامه كالمعنى ان الشرط كون اسمها في الغالب ضميرا محذوفا سواء كان ضمير الشأن أم غيره ثم الجملة الواقعة خبر ان كانت اسمية أو فعلية مبدوءة بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم يحتج الى فاصل ولا وجب وصلها من أن بحرف تنفيس أو نفي أو قد أو لو (واذا خففت كأن تبقى إعمالها) وجوبا عند الجمهور واستصحبوا بالاصل وحذفها على أن المفتوحة كن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وكره) في اللفظ لكنه قليل (كقوله * كان ضيعة تعطواي وارق السلم *) يروي برفع ضيعة على ان اسمها محذوف وبنصبها على حذف خبر ويجزها على جعل ان زائدة بين الجار والمجرور واذا كان خبرها مفعلا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل والا وجب انفصل لم أو قد وجوز الرخشي وابن الحاجب الغاءها ليجعلها ابن الحاجب هو الافصح (واذا خففت

زيدورفعه وتخفف
ان المكسورة فيكثر
إعمالها نحو ان كل نفس
لما عليها حافظ ويقل
إعمالها نحو وان كلاما
ليوفينهم في قراءة من
خفف ان ولما في
الآيتين وتلزم اللام في
خبرها اذا أهملت وان
خففت ان المفتوحة
تبقى إعمالها ولكن
يجب أن يكون اسمها
ضمير الشأن وأن
يكون محذوفا ويجب
أن يكون خبرها جملة
نحو علم أن سيكون
واذا خففت كأن تبقى
إعمالها ويجوز حذف
اسمها وكره كقوله
* كان ضيعة تعطواي
وارق السلم * واذا خففت

لكن وجب اهمالها

﴿فصل﴾ وأما التي
لنفي الجنس فهي التي
يراد بها نفي جميع الجنس
على سبيل التنصيص
وتعمل عمل ان فتنبص
الاسم وترفع الخبر
بشرط أن يكون
اسمها وخبرها نكرتين
وأن يكون اسمها
متصلا بها فان كان
اسمها مضافا أو مشبها
بالمضاف فهو معرب
منصوب نحو لا صاحب
علم محقوت ولا طالعا
جبال حاضر والمشببه
بالمضاف هو ما اتصل به
شيء من تمام معناه وان
كان اسمها مفردا بنى
على ما ينصب به ولو كان
معربا ونعني بالمفرد هنا
وفي باب النداء ما ليس
مضافا ولا شبيها بالمضاف
وان كان مثنى أو جموعا
وان كان مفردا أو جمع
تكسير بنى على الفتح
نحو لا رجل حاضر ولا
رجال حاضر وان
كان مثنى أو جمع مذكر
سالماني على الياء نحو
لا رجلين في الدار ولا
قائمين في السوق وان
كان جمع مؤنث سالما
بنى على الكسرة نحو
لا مسلمات حاضرات
وقديني على الفتح

لكن وجب اهمالها) لزوال اختصاصها بالاسماء لانها أضعف من كأن في مشابهة الفعل وإذا خففت جاز دخول
لواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها وأجاز الاخفش
ويونس اعمالها قال الرضي ولا أعرف له شاهدا

﴿فصل في الكلام على لا العاملة عمل ان بالجل عليها﴾ ولا على ثلاثة أقسام ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه
وزائدة دخولها في الكلام نحو وجهها ونافية وهي نوعان داخلية على معرفة وستأتي وعلى نكرة وهي ضربان
عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليهما أشار بقوله (وأما التي لنفي الجنس فهي التي
يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراد بخلاف العاملة عمل ليس فانها
وان نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان فتنبص الاسم) الذي هو المبتدأ
لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ على أنه خبرها لانها لتأ كيد النفي وان لتأ كيدا لايجاب
خملت على ان حلالا للنقيض على النقيض كما يحتمل النظر على النظر وكان القياس ان لا تعمل كما عمل لكنهم
أخرجوها عن الاصل وأعمالوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير
الاسم فلانه يدل على عمومته بوقوعه في سياق النفي وأما تنكير الخبر فلان لا يخرج بالمعرفة على النكرة (وأن يكون
اسمها متصلا بها) لفظا وتقديران يكون مقديما على خبرها لضعفها في العمل لانها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها
ولان عملها على خلاف القياس كما مر وان لا يدخل عليها جارا فاذا وجدت هذه الشروط الاربعه وجب اعمالها
ان لم تتكرر ولا اجاز (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
(فهو معرب منصوب) لفظا أو تقديرافا لاول (نحو لا صاحب علم محقوت و) الثاني نحو (لا طالعا جبلا حاضر
والمشببه بالمضاف هو ما اتصل به شيء) هو (من تمام معناه) أي المشبه كالثال المدكور فان جبلا تعلق بطالعا
بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما ان المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم معناه بدونه والشيء المتصل قد يكون
منصوبا بالمشبه كهذا المثال ومرفوعا نحو لا حسنا وجهه مذموم ومجرورا نحو لا خبرا من زيد عندنا (وان كان
اسمها مفردا بنى على ما) كان (نصب به) المفرد (لو كان معربا) قبل دخول لا عليه (ونعني) معاشر النحاة
(بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) الاولى به (وان كان مثنى أو جموعا) فانه مفرد هنا
وانما قال هنا وفي باب النداء لان المفرد في باب الاعراب يقابله المثنى والجمع وفي باب العلم يقابله المركب وفي باب
المبتدأ والخبر يقابله الجملة وشبهها وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) أي موحد اللفظ ومعنى
أولفظا فقط (أو جمع تكسير) لذكر مؤنث (بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر) ولا قوم في الدار (ولا رجال
حاضرون) ولا هنود حاضرات (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالماني على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لا
رجلين في الدار) مثال للمثنى (ولا قائمين في السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنث سالماني على الكسرة)
بلا توين (نحو لا مسلمات حاضرات) استصحبا بالاصل بل كان القياس وجوب الكسر (وقديني على الفتح)
نظر الاصل في بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيًا وفسر روى بالوجهين قوله * فيه
نلذ ولا لذات للشيب * وانما بنى اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل
في الدار فكان الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا الا أنه استغنى عنها بذكرها في السؤال وقد تقدم ان الاسم
اذا تضمن معنى الحرف بنى وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحققتها النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف والمشببه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصدر الاسمها الى ما يستحقه في الاصل
أعني الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك (في النكرة الاولى
الفتح والرفع فان فتحها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه الفتح) على اعمال لا الثانية كالاولى والثانية
معطوفة على الاولى عطفت مفرد على مفرد وخبر لا محذوف أي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله أو عطفت جملة

واذا تكررت لا نحو لا حول ولا قوة جاز في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحها جاز في الثانية ثلاثة أوجه الفتح

رفعت الاولى جازلك
في الثانية وجهان
الرفع والفتح وان
عطف ولم تنكر
وجب فتح النكرة
الاولى وجاز في الثانية
الرفع والنصب نحو
لاحول وقوة وقوة
واذا نعت اسم لمفردا
بنعت مفرد ولم يفصل
بين النعت والمنعوت
فاصل نحو لارجل
ظريف جالس جاز في
النعت الفتح والنصب
والرفع فان فصل بين
النعت والمنعوت فاصل
أو كان النعت غير مفرد
جاز الرفع والنصب فقط
نحو لارجل جالس
ظريف وظريفان ولا
رجل طالع وطالع جبال
حاضر وإذا جهل خبر
لاوجب ذكره كما مثانا
وكقوله عليه الصلاة
والسلام لا أحد أغير
من الله وإذا علم
فلاكثر حذفه نحو
فلافتوت أي لهم
ولا ضير أي علينا ونحو
لاحول ولا قوة أي لنا
فان دخلت لا على معرفة
أو فصل بينها وبين
اسمها وجب اسمها
ورفع ما بعدها على أنه
مبتدأ وخبر ووجب

على جملة أي لاحول لا قوة لا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني (والنصب) على جعلها زائدة
لتأكيده النفي وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محل نصب والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيًا
لمشابهة حركته حركة الاعراب والكلام حيث نداء جملة واحدة (والرفع) على تقديرها زائدة وعطف ما بعدها
على محل الاولى مع اسمها فان محلها رفع بالابتداء أو على اعمالها عمل ليس (وان رفعت) النكرة (الاولى)
بالابتداء والغيت لا لتكرارها أو على اعمالها عمل ليس (جازلك في) النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير
لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها وعلى اعمالها عمل ليس (والفتح) على اعمالها وعطف ما بعدها على ما
قبلها من عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة وينتفع النصب في النكرة الثانية بالانتفاء المجوز له (وان عطف)
على اسم لا (ولم تنكر لا) مع المعطوف (وجب فتح النكرة الاولى) لان المجوز لا هما لها هوت تكرارها وقد اتفق
فوجب المصير الى الاصل وهو البناء (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الاولى مع اسمها
(والنصب) بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب
وقد روي بهما قوله * فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * ويمتنع الفتح لعدم تكرار لا (واذا نعت اسم
لامفردا) المبني معها على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت
فاصل و) ذلك (نحو لارجل ظريف جالس جاز) لك (في النعت) ثلاثة أوجه كما اذا تكررت لامع النكرة
(الفتح) على أن الصفة من تمة الموصوف بان ركبوا وجعلوا اسما واحدا ثم جيء بـ لا لنفي المجموع (والنصب) جلا على
محل اسم لا أو على لفظه (والرفع) جلا على محل لامع اسمها وكما مثال المذكور نحو لا ماء ماء بارد عندنا وانما جاز
الوصف بالماء فيه مع أنه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين
النعت والمنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غير مفرد) بان كان مضافا وشبهه به
أو كان مفردا والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أي دون الفتح لتعذر له لا هم لا يكون ثلاثة أشياء
ويجعلونها كشيء واحد (نحو لارجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفان) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) نحو
(لارجل طالع) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبال حاضر) مثال للنعت غير المفرد ونحو لا غلام سفر ظريف
وظريفان عندنا (واذا جهل خبر لا) بان لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند
أحد لان حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة والعرب يجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كما مثلنا وكقوله
عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله واذا علم) من سياق أو غيره (فلاكثر حذفه) استغناء عن ذكره بالعلم به
(نحو) ولو ترى اذ فرغوا (فلافتوت) فقوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره (أي لهم) ولو ذكر الجار (و) كذا
حال قالوا (لا ضير أي علينا ونحو لا حول ولا قوة أي) موجودان (لنا) وأما بنو عيم فانهم يوجبون حذفه حين العلم
به وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب الحذف (فان دخلت لا على معرفة أو) على نكرة لكن (فصل بينها وبين
اسمها وجب) في صورتين (اسمها) أما في الاولى فلانها لا تعمل في المعارف لانها وضعت لنفي النكرات وأما في
الثانية فلانها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير فاذا وقع فصل رجع الى الاصل وهو الرفع كما
قال (و) وجب (رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر ووجب) أيضا فيهما (تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو)
مثال لتكرارها مع المعرفة (و) نحو (لا في الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة واستفيد من
تمثيله ان المراد بالتكرار ان تذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الاولى الآن يكرر الاول بعينه وانما
وجب التكرار في صورتين لوقوع كل منهما جوابا عن سؤال مقدر فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال
فقولك لا في الدار رجل ولا امرأة جواب لمن قال أي في الدار رجل أم امرأة وكذا قولك لا زيد في الدار ولا عمرو
جواب لمن قال لا زيد في الدار أم عمرو وجعلوا الجواب مشاكلة للسؤال وأما قولهم قضية ولا بأحسن لها فتقول على
حذف مضاف أي ولا مثل أبي حسن لها ومثل نكرة لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام وبهذا يحجب

وهي نوعان أحدهما
أفعال القلوب وهي
ظننت وحسبت وخلت
ورأيت وعلمت وزعمت
وجعلت وحجوت
وعددت وهب ووجدت
وألفيت ودريت وتعلم
بمعنى أعلم نحو ظننت
زيد أقام أو قول الشاعر
حسبت التقي والجود
خير نجارة

وخلت عمرا شاخصا
وقوله تعالى انهم يرونه
بمبدأ وراه قريبا وقوله
تعالى فان علمتموهن
منات وقول الشاعر
زعمتني شيخا ولست
بشيخ
وقوله تعالى وجعلوا
الملائكة لذين هم عباد
الرحمن ائاما وقول الشاعر
قد كنت أجوا بأعمرو
أخائقة وقول الآخر
لأن عدد المولى شريكك

في الغنى وقوله
فهني امرأ هالكاً
وقوله تعالى تجدوه عند
الله وخيرا وقوله تعالى
انهم ألغوا آباءهم ضالين
وقولك دريت زيدا
فأما وقول الشاعر
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها وإذا كانت
ظن بمعنى اتهم ورأى
بمعنى أبصر وعلم بمعنى
عرف لم تعد الا الى
مفعول واحد نحو

عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده
فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهي أفعال القلوب وما ألحق بها (وأما ظن وأخواتها
فانها تدخل بعد استيفاء فاعلمها أي أخذها فاعلمها) (على المبتدأ والخبر) لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة
من العلم أو الظن فانك اذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فاذا قلت
علمت زيد قائم علم أنه عن علم أو ظننت زيد قائم علم أنه عن ظن وكذا سائر الأفعال (فتنبه على أنهما
مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره تقبلا لاقسام الناسخ (وهي نوعان أحدهما
أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق بالقلوب وتصير عنها لا عن الجوارح والاعضاء الطاهرة وليس كل فعل قلبي
يتعدى لاثنتين بل القلبي ثلاثة أنواع ما لا يتعدى بنفسه ككفر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما
يتعدى لاثنتين واليه الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلا (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت
وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى أعلم) وقد أشار الى أمثلتها على طريقة
الملف والنشر المرتب بقوله (نحو ظننت زيدا قائما) فزيد مفعول أول وقائم مفعول ثان والعالم في ظن أنها
تفيد رجحان لوقوع كمال وقدر لليتين نحو الذين يظنون أنهم ملاقوار بهم ومثل ظن حسب تكون في
الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر

حسبت التقي والجود خير نجارة) * رباحا اذا المرء أصبح ناقلا
وكظن أيضا خال فن استعملها للرجحان نحو خلتك متحركا (وخلت عمرا شاخصا) للرجحان واليقين قوله
* ما خلتني زات بعدكم ضميئا * وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمع في
(قوله تعالى انهم يرونه بعيدا وراه قريبا) الاوّل للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل رأى فن استعملها
للرجحان نحو علمت زيدا أذاك (و) نحو (قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) واليقين نحو قوله تعالى فاعلم
أنه لا اله الا الله وأما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا (وقول الشاعر
زعمتني شيخا ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب ديبا
(و) مثلها جمل (نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن ائاما) مثلها حجان (قول الشاعر
قد كنت أجوا بأعمرو وأخائقة * حتى ألت بنا يوم مات

(و) مثلها عدنحو (قول آخر
فلأن عدد المولى شريكك في الغنى) * ولكن المولى شريكك في العدم
(و) مثلها هب نحو (قوله)
فقلت أجرني أبأخالد * والا (فهني امرأ هالكاً)
وأما وجد فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصدق منجيا (وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خير او) مثلها
ألقي نحو (قوله تعالى انهم ألغوا آباءهم ضالين و) مثلها دري نحو (قولك دريت زيدا قائما) وقوله
* دريت الوفي العهد يا عروفا غتبط * (و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر
تعلم شفاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف في التحيل والمكر
والاكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله * فقلت تعلم أن للصيد غرة * ولما كان بعض الأفعال
الذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى الى مفعولين أشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله (واذا كانت
ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تعد) هذه الثلاثة (الا الى مفعول واحد) ومثلها حجان بمعنى
قصد (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا) أو اهللال (بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) وحجوت
بيت الله بمعنى قصده ولا ينبغي أن رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب فلم يشملها قوله ولا فعل القلوب
وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعدى بنفسها يقال وجد زيدا حزين أو حقد (نحو النوع الثاني)

وردد واتخذ وصير
 وذهب قال الله تعالى
 فجعلناه هباء منثورا
 وقال تعالى لو يردونكم
 من بعد إيمانكم
 كفارا وقال تعالى واتخذ
 الله إبراهيم خليلا ونحو
 صيرت الطين خزفا وقالوا
 وهبني الله فداءك *
 واعلم أن لأفعال هذا
 الباب ثلاثة أحكام
 * الأول الأعمال وهو
 الأصل وهو واقع في
 الجميع الثاني الإلغاء
 وهو إبطال العمل لفظا
 ومحلا لضعف العامل
 بتوسطه أو تأخره نحو
 زيد ظننت قائم وزيد
 قائم ظننت وهو جائز
 لا واجب وإلغاء التأخر
 أقوى من عمله
 والمتوسط بالعكس ولا
 يجوز إلغاء العامل
 المتقدم نحو ظننت زيد
 قائم خلافا للكوفيين
 الثالث التعليق وهو
 إبطال العمل لفظا
 لا محلا بمجيء ماله صدر
 الكلام بعده وهو لام
 الابتداء نحو ظننت زيد
 قائم وما النافية كقوله
 تعالى لقد علمت ما هؤلاء
 ينطقون ولا النافية
 نحو علمت لازيد قائم
 ولا عمرو وان النافية
 نحو علمت والله أن زيد

من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) سميت بذلك لئلا تنها على تحويل الشيء من حالة
 إلى حالة أخرى (نحو جعل ورد واتخذ وصير وذهب) وإتيانه بنحو في أو لها الإشارة إلى عدم إعرافها فيما
 ذكره واستفيد من ذكره جعل إيهام تكون تارة قلبية وتارة تصيرية وأشار إلى أمته على الترتيب بقوله (قال
 الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنشور إناعت هباء (وقال الله تعالى
 لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا) فالكاف مفعول أول والميم علامة الجمع وكفار مفعول ثان (وقال تعالى
 واتخذ الله إبراهيم خليلا) فأبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (ونحو صيرت الطين خزفا) فالطين مفعول
 أول وخزفا مفعول ثان (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداءك) أي صيرني وهو قليل فباء المتكلم مفعول أول
 وفداءك مفعول ثان (واعلم) أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام * الأول الأعمال وهو الأصل وهو واقع في
 الجميع) أي في جميع أفعال هذا الباب الجامدة منها والمتصرف القابلي والتصيير ويختص الحكان الباقيان
 بالقابلي المتصرف كما سيأتي لكن قد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم
 وإن كان قاصرا كما أشار إليه الرضي وأعماله يكتب بقوله وهو الأصل لأنه لا يلزم من أصالة الشيء للشيء وجوده له
 لجواز أن يمنع من ذلك مانع وإن كان الأصل عدم وجود المانع * الحكم (الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل
 لفظا ومحلا لضعف العامل) القابلي المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو تأخره) عنهما (نحو
 زيد ظننت قائم) مثال بتوسطه ونه قوله * وفي الأراجيز خات اللؤم والخور * فوسط الفعل بين اللؤم
 والأراجيز وأنا لضعفه بالتوسط (و) نحو (زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ومنه قوله * هماسيدنا نازع عتمان *
 فآخر الفعل عن المبتدأ والخبر (والتي لضعفه بالتأخير) (وهو) أي الإلغاء (جائز) أذهوا أمر اختيارى راجع
 إلى المتكلم فيجوز معه الأعمال (لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك (والغاء) العامل (ابتأخر) عنهما
 (أقوى من أعماله) لضعفه بالتأخير (والتوسط بالعكس) فاعمله أقوى من العائه لأن العامل اللفظي أقوى من
 المعنوي وهذا ما جزم به في التوضيح وقيل الإلغاء والأعمال مع التوسط على حدسوه لأن ضعف العامل بالتوسط
 سوغ مقارنمة لابتداءه فاسكل منهما مرجع وبه حزم في القطر واذ أنى العامل كان ذكره كذا كذا الطرف
 في المعنى بقولك زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم في ظني كما أفاده الرضي وغيره (ولا يجوز إلغاء العامل
 المتقدم) على معموليه على المشهور وإن تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (نحو) ظننت زيد قائم أن تقول
 (في أمثل ظننت زيد قائم) برفههما (خلافا للكوفيين) والاختش في إجازة ذلك استدلالا بحقوقه
 * أنى وجدت ملاك الشبهة لأدب * وأجيب بأن ذلك من التعليق على تقدير إضمار لام الابتداء أو من الأعمال
 على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوقا (الثالث التعليق) للعامل القابلي المتصرف (وهو إبطال العمل)
 وجوبا (لفظا لا محلا بمجيء ماله صدر الكلام بعده) أي العامل (و) ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء) نحو
 ظننت زيد قائم) فجعله زيد قائم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء لأن لها الصدر فلا يخطاها
 العامل فمن حيث اللفظ روى ماله الصدر ومن حيث المعنى روى العامل فليل أنه عامل معنى وتقدير الان معنى
 ظننت زيد قائم ظنت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزأها
 على الجملة التعليقية نحو علمت زيد قائم وبكر أقاعدا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء
 ينطقون) وقولك علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) في جواب القسم كما في التوضيح والسندور (نحو علمت)
 والله (لا زيد قائم ولا عمرو) مثلها (ان النافية) في جواب القسم (نحو علمت والله أن زيد قائم) لأن لهما
 حيث صدر الكلام لحو لهما محل أدوات الصدر إذا الحروف التي يتلقى بها القسم لها الصدر فجملة القسم وجوابه
 في المثالين معلق عنها العامل لفظا وهي في محل نصب على المفعولية لعلمت (وهزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم
 أم عمرو وكون أحد المفعولين) الأول أو الثاني (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) أو مضافا إلى ما فيه معنى

فالتعليق واجب اذا وجه

شي من هذه ولا يدخل
التعليق ولا الالغاء في
شي من أفعال التصيير
ولا في قولي جامد وهو
اثنان هب وتعلم قام ما
ملازمان صيغة الامر
وما عداهما يأتي منه
لمضارع والامر وغيرهما
الا وهب من أفعال النصير
فانه ملازم لصيغة الماضي
واتصار يفهم ما هن
مما تقدم من الاحكام
وتقدمت بعض أمثلة
ذلك ويجوز حذف
المفعولين أو أحدهما
لدليل نحو أين شركائي
الذين كنتم تزعمون أي
تزعمونهم شركائي واذا
قيل لك من ظننت قائما
فقول ظننت زيدا أي
ظننت زيدا قائما وعد
صاحب الآجرومية من
هذه الأفعال سمعت تبعا
للاخفش ومن وافقه ولا
بد أن يكون مفعولها
ثاني جملة مما يسمع نحو
سمعت زيدا يقول كذا
وقوله تعالى سمعنا فني
بذكرهم ومنه هب
الجمهور انها فعل متعد
لي واحد فان كان معرفة
كالمثال الاول فالجملة التي
عنده حال وان كان نكرة
كافي الآية فالجملة صفة
والله أعلم

لا استفهام نحو علمت أبوم زيد وظاهر عبارته أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن ومارا فقه قال الرضي
ولم يسمع ذلك فيه والحاصل أن الفعل القلي في هذه الامثلة يجب ابطال عملا بحسب اللفظ وابقاء عملا بحسب المعنى
والجملة بعده منصوبة المحل به كالك فلت علمت أحدهما بعينه قائما أو علمت زيدا غير قائم وعلمت زيدا قائما
(فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شي من هذه) العلاقات المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز وان لم يكن محل
وجوب التعليق اذا كانت أداة التعليق مقدمة على المفعولين معا وكان المفعول الاول اسم استفهام أو مضافا
اليه كما تقدم فان كان الاستفهام في الثاني نحو علمت زيدا أبوم زيد أو التعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة
المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب مفعول نحو علمت زيدا أبوم زيد هو أولى من رفعه وذلك صرح
في شرحه على كافيته وقال الرضي واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى أن لا يعاق فعل القلب عن
المفعول الاول نحو علمت زيدا أبوم زيد انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وهذا جزم الزمخشري
في سورة الملك فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا ان هذا لا يسمى تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد
الفعل ما يسد مسد المفعولين معا انتهى والتعليق ما خوذ من قولهم امرأته معلقة أي مفقودة لزوجة تكون
كل شي المعاق لامع الزوج لفقدانه ولا بل الزوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج والفعل المعلق بمنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقدير اقاله الرضي (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شي من أفعال التصيير) لقوتها
(ولا في قولي جامد) اعدم تصرفها (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانه ملازمان صيغة الامر وما عداهما من
أفعال الباب يتصرف) بمعنى انه (يأتي منه المضارع والامر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لا
وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضي (ويثبت) (تصار يفهم ما) ثبت (لن مما تقدم من الاحكام
فان كان الفعل قليا ثبت لتصرفه لا العمل والالغاء والتعليق وان كان من أفعال التصيير ثبت لتصرفه
العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال اعمال المصدر نحو أعجبتني ظنك زيدا عالما واسم
الفاعل نحو اماظان زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيدا ظن قائم وزيدا قائما اماظان والتعليق نحو اماظان ما زيد
قائم وأعجبتني ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين) لأفعال القلوب بالاجماع (أو أحدهما) الاول أو الثاني
عند الجمهور ولكنه قائل وكان ينبغي أن لا يحذف لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول
به في الحقيقة لان معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد حذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة
(لدليل) يدل على حذفهما وحذف أحدهما فن حذفهما (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون) حذف
مفعولي تزعمون لدليل ما قبلهما عاينهما (أي تزعمونهم شركائي) ومن حذف الاول نحو ولا يحسن الذين يضلون
عما آتاهم الله من فضله هو خير لهم أي بخلافهم هو خير لهم (و) من حذف الثاني ما (اذا قيل لك من ظننت قائما
فتقول) في جوابه (ظننت زيدا) قد بره (أي ظننت زيدا قائما) حذف قائما لدلالة السؤال عليه وأما حذفهما
أو أحدهما لا يرد دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ (وعدا صاحب الآجرومية من هذه الأفعال الناصية) للبند
والخبر (سمعت) اذا دخل على ما لا يسمع تبعا (للاخفش ومن وافقه) قال أبو حيان (ولا بد أن يكون مفعولها
الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا) لا سمعته يخرج اذا خرج لا يسمع فزيد مفعول أول جملة
يقول كذا في محل نصب على انها مفعول ثان (و) مثله (قوله تعالى سمعنا فني بذكرهم) وبهذه الآية احتج
الاخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن
(ومن هب الجمهور انها) لا تنصب مفعولين بل هي (فيل متعد لي واحد) لاسم من أفعال الخواس وهي
تعدى الى واحد (فان كان) ذلك لواحد (معرفة كالمثال الاول فالجملة التي بعده) وهي بقول في محل نصب
على انها (حال) من المفعول لان الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة كافي الآية) التي احتج بها الاخفش

باب المنصوبات من
الاسماء المنصوبات
خمس عشرة وهو المفعول
به ومنه المنادى كما سيأتي
بيان والمصدر ويسمى
المفعول المطلق
وظرف الزمان وظرف
المكان ويسمى مفعولا
فيه والمفعول لاجله
والمفعول معه والمشب
بالمفعول به والحل
والتمييز والمستثنى وخبر
كان وأخواتها وخبر
الحروف المشبهة بليس
وخبر أفعال المقاربة
واسم ان وأخواتها
واسم لا التي لنفي الجنس
والتابع للمنصوب
وهو أربعة أشياء كما
تقدم

باب المفعول به

وهو الاسم الذي يقع
عليه الفعل نحو ضربت
زيدا وركبت الفرس
واتوا الله وبقيمون
الصلاة وهو على
قسمين ظاهر ومضمر
فالظاهر ما تقدم ذكره
والمضمر قسمان متصل
نحو أكرمني وأخوانه
ومنفصل نحو إياي
وأخوانه وقد تقدم
ذلك في فصل المضمر
والاصل فيه أن يأخر
عن الفاعل نحو وورث
سليمان داود وقد تقدم
على الفاعل

فالجملة التي بعده وهي يذكروهم في محل نصب على أنها صفة لان الجمل بعد النكرات صفات (والله أعلم) * ولما
فرغ من مرفوعات الاسماء شرع في منصوباتها فقال

باب المنصوبات من الاسماء

المنصوبات جمع منصوب للمصدر وهو ما اشقل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والالف والياء (المنصوبات)
من الاسماء بالاستقراء (خمس عشرة) منصوبا (وهي) على سبيل الاجال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت
زيدا (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه نحو يا عبد الله (كما سيأتي بيانه) في محله (و) ثانيها (المصدر)
المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا (و) ثالثها
(ظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو اعتكفت أمامك (و) كل منهما (يسمى مفعولا فيه)
لوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول لاجله) نحو قف اجلا لالك (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل
(و) سادسها (المشب بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب (و) سابعها (الحل) نحو جاء لأمير راجعا
(و) ثامنها (التمييز) في بعض أحواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله أيضا نحو
فشر بوائمه الا قليلا (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (و) حادي عشرها (خبر الحروف
المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) ثاني عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) ثالث عشرها
(اسم ان وأخواتها) نحو ان زيد قائم (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي الجنس) يصاحبا لصاحب علم مقوت
وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعده في المرفوعات (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة
أشياء كما تقدم) أيضا في المرفوعات ان التابع للمرفوع كذلك ولم يذكروا مفعولي ظن وأخواتها لان دراجهم في
المفعول به كالمنادى ولها أبواب تذكروها تفصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال

باب المفعول به

أي الذي فعل به فعل والمفاعيل خمسة بدأ بها لانها الاصل في انصب وغيرها محمول عليها وبدأ منها المفعول به
لانه أحوج الى الاعراب لانتبائه بالاعل ولانه أكثر استعمالا (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي فعل
الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيد مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه (وركبت الفرس)
فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي كما في هذين
المتالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو (واتقوا الله) نحو (بقيمون الصلاة) بل الوقوع المعنوي وهو
تعاقب فعل الفاعل بشئ من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون ذلك الشئ سواء نسب اليه
الفعل بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو لم أضرب زيدا وعلامة المفعول به ان يخبر عنه باسم مفعول
تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره) من
الامثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم
وخمس للمخاطب وخمس للغائب (نحو) الياء من (أكرمني) للمتكلم وحده (وأخوانه) وهي أكرمنا
للمتكلم ومعه غيره أو لا معظم نفسه أو كرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب أو كرمك بكسر هاء المؤنثة
المخاطبة أو كرمكم كالمشئ للمخاطب مطلقا أو كرمكم لجمع المذكر المخاطب أو كرمكم لجمع المؤنث المخاطب
أو كرمه للمذكر الغائب أو كرمها للمؤنثة الغائبة أو كرمهما للمثنى الغائب مطلقا أو كرمهم لجمع المذكر
الغائب أو كرمهن لجمع المؤنث الغائب (و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه وهو أيضا اثنا عشر ضميرا على
ما تقدم (نحو إياي) أكرمت (وأخوانه) من إياك إياك إياكم إياهم إياهم إياهم (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه (والاصل فيه) أي في المفعول به
(أن يتأخر عن الفاعل) بان يذكروا بعده لكونه فضلا (محرور وورث سليمان داود وقد تقدم على الفاعل)

عامله جواز انحو قاولا
 خيرا وجوباني مواضع
 منها باب الاشتغال
 وحقيقته أن يتقدم اسم
 ويتأخر عنه فعل أو
 وصف مشتغل بالعمل
 في ضمير الاسم السابق
 أو في ملبسه عن
 لعمل في الاسم السابق
 نحو زيدا اضربه
 وزيدا أماضاره الآن
 أو غدا وزيدا ضربت
 غلامه وقوله تعالى وكل
 انسان أزمانا طائره
 في عنقه فالنصب في
 ذلك كله بمحذوف
 وجوب يفسره ما بعده
 والتقدير اضرب زيدا
 اضربه وأماضارب زيدا
 أماضار به وأهنت زيدا
 ضربت غلامه وأزمانا
 كل انسان أزمانا *
 ومنها المنادى نحو
 يا عبد الله فان أصله
 أدعوا عبد الله خذف
 الفعل وأنيب ياعنه
 والمنادى خمسة أنواع
 المفرد العلم والنكرة
 المقصودة والنكرة غير
 المقصودة والمضاف
 والمنسب بالمضاف فاما
 المفرد العلم والنكرة
 المقصودة فينبيان على
 ما يرفعان به في حالة
 الاعراب فينبيان

بان يتوسط بينهما وبين الفعل اما (جواز انحو ضرب سعادى موسى و) اما (وجوب انحو زان الشجر نوره وقد
 يتقدم على الفعل والفعل) جميعا جواز او وجوب انحو فبقا هدى وأياما تدعوا كما تقدم جميع ذلك في باب
 الفاعل وذكره هنا زيادة ايضاح ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والذين هم
 لرهبهم يرهبون وتسمى هذه اللام مقوية لانها قوت العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه بتقدمه عليه
 ضعف عن الوصول اليه وانما جاز تقدم المفعول على الفعل ولم يحز تقدم الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو
 قدم اشبهه بالبند بخلاف المفعول لان اعرابه النصب فلو اتقى الاعراب منه لفظا امتنع تقدمه على الفعل أيضا
 والناصب للمفعول به اما فعل متعدي كما تقدم أو وصفه نحو ان الله باغ أمره أو مصدره نحو ولولا دفع الله الناس
 أو اسم فعله نحو عليكم أنفسكم والاصل في ناصبه أن يكون مذكور أو قد يضمن كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من
 المفعول به (ما أضمر) أي قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جواز انحو) وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم
 (قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (وجوباني) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين أحدهما (باب الاشتغال)
 أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل
 بالعمل في) محل (ضمير الاسم السابق أو) العمل (في) اسم (ملبسه) أي الضمير (عن العمل) لفظا أو محلا (في
 الاسم السابق) لولا اشتغاله بذلك لعمل فيه (نحو زيدا اضربه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق
 (وزيدا أماضار به الآن أو غدا) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله لأن أو غدا للشارة الى أن شرط
 الوصف أن يكون عاملا ولا بد مع ذلك أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيدا أنت ضاربه أمس
 لانه غير عامل وزيدا أماضار به لان الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا اضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل
 بالملابس ولم يذكرا مثلا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس (و) من الاول (قوله تعالى وكل انسان أزمانا طائره في
 عنقه فالنصب في ذلك كله) يعني أن الاسم في جميع الامثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أي بعامل محذوف
 فعلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز اظهاره مماثل للمذكور معنى أو مستلزم له (يفسره ما بعده) فلا يجمع
 بينهما الامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (والتقدير) في المثال الاول (اضرب زيدا اضربه و) في الثاني (أنا
 ضارب زيدا أماضار به و) في الثالث (نحو أهنت زيدا اضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه
 عرفا (و) في الرابع (أزمانا كل انسان أزمانا) والجملة المفسرة في الامثلة كلها محل لها من الاعراب *
 وأشار الى الموضوع الثاني بقوله (ومنها) أي من المواضع التي أضمر علمها وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو
 المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقدير السكت انما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبيهه (نحو
 يا عبد الله) ويطا العاجبلا وأشار الى بيان كونه مفعولا قوله (فان أصله أدعو عبد الله خذف الفعل وأنيب يا
 عنه) أي وعوض حرف النداء عنه للتحفيف وليل على الانشاء فان الفعل وان أريد به هنا الانشاء لكنه يوهم
 الاخبار بناء على أصله وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوذ عنه وقد أفهمت عبارته كغيره
 ان يا عبد الله جملة وان المنادى ليس أحد جزأيه (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا
 على النداء (والنكرة المقصودة) وهي ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بهما معين (والنكرة غير المقصودة)
 بالذات وانما المقصود واحد من افرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد أشار الى بيان حكمها
 بقوله (فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فينبيان على ما يرفعان به في حالة الاعراب) هو أولى من قول الاصل
 فينبيان على الضم (فينبيان على الضم) لفظا أو تقديرا (ان كما مفردين نحو يازيدو يارجل) لمعين ويا موسى
 (أو جمع تكسير) لذكر أو مؤنث (نحو يازيدو يارجل) وياهنودو يأسارى (أو جمع مؤنث سالما نحو
 يامسلمات أو مركبا) تركيما (من جيا نحو يامعديكرب) ويا سيمو به أو اسناديا مسمى به نحو ياطاب الزمان

على الضم ان كما مفردين نحو يازيدو يارجل أو جمع مؤنث سالما نحو يامسلمات أو مركبا من جيا
 نحو يامعديكرب

وبنيان على التثنية نحو يازيدان ويارجلان وعلى الواو في الجمع نحو يازيدون والثلاثة الباقية منصوبة لا غير وهي النكرة غير المقصودة كقول الاعشى يارجل (٦٢) خديدي والمضاف نحو يا عبد الله والمشبب بالمضاف نحو يا حسن وجهه ويا طالعاجبلا

و يارحما بالعباد وتقدم في باب لا اتى لفي الجنس بيان المشبه بالمضاف و بيان المراد بالمفرد في هذا الباب والله أعلم
فصل ١٠ اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احداها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو يا عباد ويا قوم وهي الاكثر الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو يا حسرتا الخامسة حذف الالف والاجتزاء ما فتحة نحو يا غلام السادسة حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا كقول بعضهم يا أم لا تنفعي بضم الهم وحكاية يونس (وقرى رب السجن بضم الباء وهي ضعيفة فان كان المنادى المضاف الى الياء أبأ وأما جاز في هذه اللغات أربع لغات أحدها ابدال الياءاء مكسورة عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء وهو الاكثر (نحو يا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يأبت ثمانية فتح التاء) للتحفة (وبها قرأ ابن عامر اثنان) الجمع بين التاء والالف فيقل (يأبتا بالتاء والالف) جمع بين اعوضين (وبها قرى شادا) واذا وقف على ذلك جى بهاء الوقف فيقل (يأبتاه) (لربعة) الجمع بين التاء وباء المتكلم فيقل (يأتى) ويأمتى (بالياء) جمع بين اعوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المادى مضافا الى مضاف الى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام غلامى لم يحز فيه الا اثبات الياء

(وبنيان على الالف في التثنية) أى في المثني نيابة عن الضمة (نحو يازيدان ويارجلان) مراد بهما معين (وعلى الواو في الجمع) ان ذكر السالم نيابة عن الضمة أيضا (نحو يازيدون) مراد به معين أيضا وانما سبب المفرد المعرفة مع أن أصله الاعراب لمشابهة الكاف في ادعوك في الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وبنى على الحركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت ضمة ايشار الى باقوى الحركات اذ كان معرف بالاصل واذا اضطر الى تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا واذا رصف بابن مضاف لم يحو يازيد بن سعد جاز لك ضمه وفتح واعلم ان أكثر الحاجة على أن العلم اذا نودي ينكر ثم يمر ف كما اذا أضيف لثلاث يجتمع تعريفان في يازيد وجموع منع بدليل امتناع بالرجل وذهب آخرون الى أن العلمية باقية بعد النداء والممتنع انما هو اجتماع أداتى تعريف وأيد هذا بجواز يا هذا ويا عبد الله ويا الله لا يقبل التنكير (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة في التشبه بالكاف الاسمية (وهي النكرة غير المقصودة كقول الاعشى) وفي معناه العريق (يارجلا خديدي والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة (نحو يا عبد الله) أم لا نحو يا حسن الوجه (والمشبب بالمضاف) في توقف معناه على شئ كوقوف المضاف على المضاف اليه سواء كان الشئ مرفوعا (نحو يا حسنا وجهه) أم منصوبا (نحو يا صار يازيدا) (ويا طالعاجبلا) أم مجرورا (نحو يا خير من زيد) (ويا رحما بالعباد) قد تقدم في باب لا اتى لفي الجنس بيان المشبه بالمضاف (وهو أنه ما لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر) وقد تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والجموع كما تقدم (والله أعلم)
فصل ١١ اذا كان المنادى الصحيح الآخر (مضافا الى ياء المتكلم) اضافة محضة (جاز) لك (فيه ست لغات) اكثر استعماله وكثرة ذلك تستقيم فيه التخفيف (احداها حذف الياء والاجتزاء) أى الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو يا عباد) فاتقون (ويا قوم) ان كان كبر عليكم مقامى (وهي) الافصح و (الاكثر) في كلامهم (اثمانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي) لا خوف عليكم وهي تلى الاولى (الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا) وهذه يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة في ليا عباديه وهذه اللغة تلى ما قبلها (الرابعة) وهي (قلب الكسرة) التى تلى الياء (فتحة وقلب الياء) أى ثم قلبها (ألفا) للتحفة (نحو يا حسرتا) على ما فرطت ثم قلبها (الخامسة) وهي (حذف الالف والاجتزاء بالفتحة) تدل عليها (نحو يا غلام) وهذا وان كان واردا لكانه شاذ (السادسة حذف الالف وضم الحرف الذى كان مكسورا) كالنادى المفرد اكتفاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الامضافا وجمالا للقيام على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تنفعي بضم الهم) حكاية يونس (وقرى رب السجن بضم الباء وهي ضعيفة) جدا فان كان المادى المضاف الى الياء متلا نحو يافى ويا قاضى فليس فيه الالف واحدة وهي اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافة غير محضة نحو يا مكرمى ويا صار بى فليس فيه الالفان اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (فان كان المادى المضاف الى الياء أبأ وأما جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست أربع لغات أحدها ابدال الياءاء مكسورة عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء وهو الاكثر (نحو يا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يأبت ثمانية فتح التاء) للتحفة (وبها قرأ ابن عامر اثنان) الجمع بين التاء والالف فيقل (يأبتا بالتاء والالف) جمع بين اعوضين (وبها قرى شادا) واذا وقف على ذلك جى بهاء الوقف فيقل (يأبتاه) (لربعة) الجمع بين التاء وباء المتكلم فيقل (يأتى) ويأمتى (بالياء) جمع بين اعوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المادى مضافا الى مضاف الى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام غلامى لم يحز فيه الا اثبات الياء

ويا أمت وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يأبت الثمانية فتحة التاء وبها قرأ ابن عامر اثنان يأت بالتاء والالف وبها قرى شاذ الرابعة يأتى ما اذا كان المادى مضافا الى مضاف الى الياء مثل يا غلام غلامى لم يحز فيه الا اثبات الياء

مفتوحة أو ساكنة إذا كان ابن عم أو ابن أم فيجوز فيها أربع لغات حذف (٩٣) الياء مع كسر الميم وفتحها وبهما قرئ

في السبعة في قوله تعالى
يا ابن أم وأثبت الياء
كقول الشاعر
يا ابن أمي ويا شقيق
نفسى وقلب الياء ألفا
كقوله * ابنة عمالا
تأوى واهجى

باب المفعول المطلق *
وهو المصدر الفصلة
المؤكد لعامله أو المبين
لنوعه وعدده فالملوك
لعامله نحو وكلم الله موسى
تكميلا وقولك ضربت
ضربا والمبين لنوع عامله
نحو فاخذناهم أخذ
عزيز مقتدر وقولك
ضربت زيدا ضرب
الامير والمبين لعدد عامله
نحو قد كتادة واحدة
وقولك ضربت زيدا
ضربتين وهو قسمان
لفظي ومعنوي فان وافق
لفظ فعليه فهو لفظي كما
تقدم وان وافق معنى
فعليه فهو معنوي نحو
جلست قعودا وقت
وقوفا والمصدر هو اسم
الحدث الصادر من
الفاعل وتقرىبه أن
يقال هو الذي يحىء
ثالثا في تصريف الفعل
نحو ضرب يضرب
ضربا وقد تنصب أشياء
على المفعول المطلق وان
لم تكن مصدرا وذلك

مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها بعد ما عن المادى (الا إذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت
أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء خصوصا بالتخفيف احداها وثانيتها (حذف الياء)
اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسرة الميم وفتحها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى) قال (يا ابن أم و)
ثالثتها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) * أنت خلفتني لدهر شديد

(و) رابعتها (قالب الياء ألفا كقوله

يا ابنة عمالا تأوى واهجى) * فليس يخلو منك يوما مضجى

واثبت الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ في التوضيح وغيره ولا يكادون يشبتون الياء ولا الالف الا في
الضرورة

باب المفعول المطلق *
أى الذى لم يقيده بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلته انضم اليه بخلاف بقية المفاعيل اذ لا يصح
اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله وفيه ومعه (وهو المصدر الفصلة المؤكد لعامله) ان لم يزد
مدلوله على مدلول عامله وانما يؤكده عامله اذا كان مصدرا والا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) بان دل
على هيئة صورة الفعل (أو عدده) بان دل على مرات صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام (فالملوك لعامله) نحو
أعجبني ضربك زيدا ضربا أو ما (نحو وكلم الله موسى تكميلا وقولك ضربت ضربا) فالمفعول المطلق مؤكد
لضمون عامله لان نفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق لان مدلوله معنى واحد والثنية والجمع يقتضيان التعدد
ولانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) اما باضافة (نحو فاخذناهم أخذ عزيز
مقتدر) أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه نحو أن أعمل صالحا أى عملا صالحا
(وقولك ضربت زيدا ضربا لاير) أى ضربا يمثل ضرب به أو بلام العهد نحو ضربت الضرب أى الذى
تعرفه أو باسم خاص نحو رجح الفهري وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف أنواعه كسرت سبرى
زيد الحسن والقيح (والمبين لعدد عامله) نحو قد كتادة واحدة وقولك ضربت زيدا ضربتين) أو ثلاث
ضربات أو ألفا وهذا الاختلاف في جوار ثنيته وجمعه (وهو قسمان لفظي ومعنوي) لانه إما أن يوافق عامله في
معناه ولفظه معا أو فى معناه دون لفظه (فان وافق) المصدر (لفظ فعليه) ومعناه بان اتحدت مادته ومادة فعليه
(فه لفظي كاتقدم) من الامثلة (وان وافق معنى فعليه دون لفظه) بان اختلفت مادته ومادة فعليه (فهو معنوي
نحو جلست قعودا وقت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة
وعلم من كلامه انه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى وبه جزم ابن
الحاجب ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى ألا ترى انه يقال
لزم من مقعد ولا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به
الانكساء فيقال للقائم اقعد وللماثم اجلس فتدبان تباينهما واقتراحهما (والمصدر هو اسم الحدث) الجارى على
الفعل (الصادر من الفاعل) أو القائم بذاته بخلاف اسم المصدر فانه وان دل على الحدث لكنه غير جار على
الفعل كالغسل والوضوء (وتقرىبه) أى حد المصدر الى فهم المبتدى (أن يقال هو الذى يحىء ثالثا في تصريف
الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضر بامصدر لانه وقع ثالثا
في تصريف الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضى والاثبات بالمضارع بعده ثم المصدر والا فلا يمنع التكلم
بالمصدر بعد الماضى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا) لدلالة عليها (وذلك على
سبيل النياحة عن المصدر) فن ذلك (نحو كل و بعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو فلاتمياوا كل الميل)
فبكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلاتمياوا ميلا كل الميل ومثله نحو (ولو تقول علينا

على سبيل النياحة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين للمصدر نحو فلاتمياوا كل الميل ولو تقول علينا

سوطاً وعصاً ومقرعة
 ﴿باب المفعول فيه﴾
 وهو المسمى ظرف الزمان
 وظرف المكان وظرف
 الزمان هو اسم الزمان
 المنصوب بتقدير في نحو
 اليوم والليلة وغدوة
 وبكرة وسحرا وغدا
 وعقمة وصباحا ومساء
 وأبد أو أمد أو حيناً وعاما
 وشهراً وأسبوعاً وساعة
 وظرف المكان هو اسم
 المكان نحو أمام وخلف
 وقدام ووراء وفوق
 وتحت وعند ومع وازاء
 وحذاء وتلقاء وهذه
 الثلاثة معناه واحد وم
 وهنا جميع أسماء الزمان
 تقبل النصب على
 الظرفية لافرق في ذلك
 بين المختص منها والمعدود
 والمبهم ونعني بالمختص
 ما يقع جواباً لثي نحو
 يوم الخميس تقول صمت
 يوم الخميس وبالمعدود
 ما يقع جواباً لكم
 كالا سبوع والشهر
 تقول اعتكفت أسبوعاً
 وبالمبهم ما لا يقع جواباً
 لشيء تقول جاست حيناً
 ووقتاً وأما أسماء المكان
 فلا ينصب منها على
 الظرفية الا ثلاثة أنواع
 الاول المبهم كاسماء
 الجهات الست وهي
 فوق وتحت ويمين

بعض الاقوال) وضربه بعض لضرب وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله (وكالعدد) المميز بمصدر
 (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة ثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم جلدة ثمانين
 (وجلدة تميز وكاسماء الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعة) والاصل ضربته ضرباً
 بسوطاً أو عصاً أو مقرعة ثم توسع في الكلام حذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا الذي قبله مما ناب عن
 المبين لعدد عامله وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثله نحو اغتسل غسل الله أنبتكم من الارض نباتاً
 ﴿باب المنعول فيه﴾

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه اذ لا بد له من زمان ومكان يقع
 فيه (فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على
 الظرفية فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر
 نبي وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير في نحو يخافون يوماً فانه مفعول به لافيه وما كان مرفوعاً ومخفوضاً منه
 فانه ليس بظرف وان نصب حكم له وقد تقدم انه لا يؤخذ في التعريف وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان
 يصدق عليها التعريف وهي (نحو) قواك صليت (اليوم) اعتكفت (الليلة) جئتكم (غدوة) بكرة
 وسحرا وغدا وعقمة وصباحا ومساء (لا أكلمك) (أبداً) (أمداً) (حيناً) (عاماً) (شهر) (أسبوعاً) (ساعة) وظرف
 المكان هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية
 وقد ذكر منه أيضاً عدة أمثلة (نحو) جلست (امام) الكعبة (وخلف) المقام (وقدام) الحطيم (وراء)
 الحجر (فوق) المنبر (وتحت) الميزاب (وعند) الملتزم (ومع) سدة الكعبة (وازاء) الحجر الاسود أي
 مقابله (وحذاء) بالدال المججمة (وتلقاء وهذه الثلاثة) الاخيرة (معناها واحد) تقول هو بازائه أي بحذائه
 وجلس تلقاء أي حذاءه وحذاء الشيء ازاءه وكذلك أمام وقدام معناه واحد وكذا خلف ووراء (وم)
 بفتح الشاء المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد كما مر (وهنا) بضم الهاء اسم اشارة للمكان القريب وافتحها
 وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مر أيضاً (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة
 كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في (لا فرق في ذلك بين المختص
 منها) بوصف أو بغيره (و) بين (المعدود والمبهم ونعني بالمختص) منها (ما يقع جواباً لثي نحو يوم الخميس أو
 اليوم) فاذا قيل لك متى صمت فالك (تقول في) جوابه مثلاً (صمت يوم الخميس) أو (اليوم) (و) (نعني) (بالمعدود)
 منها (ما يقع جواباً لكم) الاستفهامية (كالا سبوع والشهر) فاذا قيل كم اعتكفت فالك (تقول) مجيباً له
 (اعتكفت أسبوعاً) أو شهر أو عاماً (و) (نعني) (بالمبهم) منها (ما لا يقع جواباً لثي) منها ويدل على قدر من الزمان
 غير معين (تقول) ابتداء (جلست حيناً) وساعة (ووقتاً) وينصب على جهة التأكيذ المعنوي لانه لا يزيد
 على دلالة الفعل وقضية عطف المؤان المعدود على المختص انه ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم وجزم المرادى
 بانه من قبيل المختص وعبارة ابن هشام في جامعه وما صلح من الزمان جواباً لثي كـ شهر رمضان فمختص أولكم
 كيومين فمعدود وأولهم فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما أضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان
 وغيرهن مبهم كحين (وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير في (الا ثلاثة أنواع
 الاول المبهم) أو ما في حكمه والمراد بالمبهم ما لا يختص بكان بعينه (كاسماء الجهات الست) اذ ليس لها حد
 ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخاف) فان خلقك يتناول ما وراء ظهره الى
 انقطاع الارض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست حالات (وما أشبهها) في
 الابهام كارض ومكان (والثاني أسماء التقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالليل) هو أربعة آلاف
 خطوة (والفرسخ) هو ثلاثة أميال (والبريد) هو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلا) أو فرسخاً
 أو ريداً وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم وبه صرح بعضهم وأكثرهم على أنه مبهم قال ابن هشام

وحقيقة القول فيه أن فيه ابهاماً من جهة أنه لا يختص بصفة بعينها واختصاصاً من جهة دلالة على كية معينة قال فعلى هذا يصح فيه الغولان (والثالث ما كان مشتقاً من مصدر عامله) سواء كان عامله فعلاً أم اسماً (نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) ونحو شرفي جلوسي مجلسك فان كان مشتقاً من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت في مرمى زيد ورميت في منهب عمر ولم يحز في القياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب انصرح معه بنى كابر شد إليه قوله (وما عدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز اتصافه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قلت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن) حكمه أن (تجره بنى) الظرفية مصدر حابها (و) أما (قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فانه (منصوب) تشبهاً بالمفعول به (على التوسع باسقاط الخافض) واجزاء القاصر مجرى التعدى الا انه مع دخات مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسبويه وقيل ان ما بعد دخلت مفعول به ورد بان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالباً ولان نظيره وهو عسبرت وتقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخات كذلك حلالاً للنظير على النظر أو التقيض على تقيضه وقيل مفعول فيه حلاله على المكان المهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للتحفة ومحجة ابن الحاجب وانما استؤثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لانه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالانتماء وعلى المكان بالانتماء فلما كانت دلالة على الزمان قوية تعدى الى المهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالة على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لان في الفعل دلالة عليه في الجملة

باب المفعول من أجله

(ويسمى المفعول لأجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء (وهو الاسم المنصوب الذي يذكّر) علة و (بيان السبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل - واء كان - علة غائية للفعل متأخراً عنه في الوجود أم لا فالاول (نحو قام زيد اجلا لا عمرو) فاجلا لا مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل فان تصور الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها فهو سبب حامل للفاعل على الفعل وان كان وجوده في الخارج متأخراً عن وجود الفعل (و) مثله (قصدتك ابتغاء معرفتك) وكرر الخال للامارة الى أنه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل التعدى وغيره والثاني نحو وقعت عن الحزب جينا فبينا مصدر منصوب ذكر علة وسبب للعود عن الحزب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود (ويشترط) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة أحدها (كونه مصدراً) وهذا مستفاد من كونه علة لان العلة انما تكون بالمصادر لا بالذوات وهل يشترط مع ذلك كونه قليلاً أم لا فيه خلاف جزم بالاول في التوضيح فلا يجوز عنده جئتك ضرب زيد أي لتضربه وقد استفاد ذلك من تمثيل المؤلف (و) ثانيها (اتحاد زمانه وزمان عامله) بان يكون زمن العلة والمفعول واحداً (و) ثالثها (اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين) فان المصدر في كل منهما زمن عامله واحد وكذا فاعلهما (وكقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق) فالخشية علة للفعل مشاركة له في الوقت والفاعل (وقوله) تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) فالابتغاء علة للانفاق متحدة وقتاً وفاعلاً وأما ذكر علة ولكن كان مخالفاً للعلة في الزمان أو الفاعل أو فيهما معا فانه يمتنع نصبه (و) لهذا (لا يجوز تأهيت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهيت سابق على زمن السفر وان كان فاعلهما واحداً (ولاجتثك محبتك اياي لعدم اتحاد الفاعل) فان فاعل المحبة المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وان كان زماً واحداً بل يجب جوه باللام (التعليلية أو ما يقوم مقامها) تقول تأهيت للسفر (وقال الشاعر) جئت وقد نضت لنوم ثيابها * (و) تقول أيضاً (جئتك لمحبتك اياي) وقال الآخر * واني لتعروني لذكراك هزة * ويجوز ان تجر بحرف التعليل المستوفى للشرط المذكور بكثرة انكار بال نحو جئتك للطعم في برك وبقلة ان كان مجرداً

والثالث ما كان مشتقاً من مصدر عامله نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وما عدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز اتصافه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قلت الطريق ولكن تجره بنى وقولهم دخلت المسجد وسكنت البيت منصوب على التوسع باسقاط الخافض

باب المفعول من أجله

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو الاسم المنصوب الذي يذكّر بيان السبب وقوع الفعل نحو قام زيد اجلا لا عمرو وقصدتك ابتغاء معرفتك ويشترط كونه مصدراً واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين وكقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقوله ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ولا يجوز تأهيت السفر لعدم اتحاد الزمان ولا جئتك محبتك اياي

لعدم اتحاد الفاعل بل
يجب جره باللام تقول
تأهبت للسفر وجئتك
لمحببتك اياي
باب المفعول معه
وهو الاسم المنصوب
الذي يذ كر بعد
واو بمعنى مع لبيان
من فعل معه الفعل
مسبوفا بجملة فيها فعل
او اسم فيه معنى الفعل
وحر وفه نحو جاء الامير
والجيش واستوى الماء
والخشبة وانا سائر
والنيل وقد يجب
النصب على المفعولية
نحو المثالين الاخيرين
ونحو لاتنه عن القبيح
واتيانه ومات زيد
وطلوع الشمس وقوله
تعالى فاجعوا امركم
وشركاءكم وقد يرجع
على العطف نحو وقت
وزيدا وقد يرجع
العطف عليه نحو المثال
الاول ونحو جاء زيد
وعمر وفا العطف فيهما
وفيما أشبههما أرجح
لانه الاصل

باب الفصل وأما المشبه
بالمفعول به فنحو زيد
حسن وجهه بنصب
الوجه وسياق

منها ومن الاضافة نحو قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر * ويستوى جره ونصبه في المضاف نحو وان منها
لما يهبط من خشية الله

باب المفعول معه

هذا خاتمة المقاميل وجعله آخرها لتردد في كونه قياسيا أو سماعيا ولكون العامل لا يصل اليه الا بواسطة الواو
(وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يذ كر بعد واو بمعنى مع) لمصاحبة
معمول الفعل وهذا هو المراد بقوله لبيان من فعل معه الفعل لا لشاركته فيه وان أو هم ذلك والمراد بمصاحبة
أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد (مسبوفا) ذلك الاسم
(بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) فالاول (نحو جاء الامير والجيش) أي مع الجيش
(واستوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة وعدد المثال لا فائدة ان ما بعد الواو وقد يكون صالحا لشاركته ما قبله في
حكمه كالمثال الاول وقد لا يكون كذلك كالثاني ألا ترى ان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوى وانما المقصود ان
الماء بلغ في ارتفاعه الى الخشبة فاستوى معها أي ارتفع والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وز يادته
(ر) الثاني نحو (انا سائر والنيل) أي مع اسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يجب نصبه
مفعولا معه وقسم يرجع نصبه مفعولا معه على عطفه وقسم بعكسه فاشار الى الاول بقوله (وقد يجب النصب على
المفعولية) لما منع من العطف (نحو المثالين الاخيرين) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم ان فسر
استوى معنى تساوى لم يمتنع العطف فيها بالرفع في الثاني . نهما لان المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة في العلو أي
صعد الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهي عن القبيح ويأتيه (لاتنه عن القبيح
واتيانه) بالنصب اذ لو جى بالعطف لكان المعنى لاتنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد (و) نحو
(مات زيد وطلوع الشمس) بالنصب اذ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت
(وقوله تعالى فاجعوا امركم وشركاءكم) أي مع شركاءكم وليست الواو عاطفة لان أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال
أجمع شركائي انما يقال جعت شركائي وأجمع أمرى (وقد يرجع) النصب مفعولا معه (على العطف) لامر
صناعي (نحو وقت زيدا) لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن الامع الفصل ولا فصل فرجع النصب على
الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مذووجة والفرق بين الرفع والنصب معنى ان النصب يقتضي
مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون
قيامهما في وقت واحد ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا
ابن هشام في القطر وقال انه الاصح (وقد يرجع العطف - عليه) أي على النصب (نحو المثال الاول) وهو جاء
الامير والجيش (ونحو جاء زيد وعمر وفا العطف فيهما وفيما أشبههما) مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى
(أرجح لانه الاصل) في الواو وقد أمكن ومحل رجحان النصب والعطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم
لاختلاف معنى النصب والرفع أما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصاتعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان
فان قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحر وفه فاصنع في قولهم ما أنت وزيد اوكيف
أنت وقصة من تريد بالنصب مع عدم الشرط المذكور * فالجواب أن الفعل موجود تقدير الان أنت فاعل
بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانتقل

باب الفصل وأما المشبه بالمفعول به * وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد (فنيحو) وجهه من
قولك (زيد حسن وجهه بنصب الوجه) والاصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الاسناد
عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه
تشبيها بالمفعول به لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جلته وايس مفعولا به لان الصفة قاصرة كفعالها
ولا تميز لانه معرفة بالاضافة (رسياتي) الكلام عليه مع ز يادة في محله

هو الاسم المنصوب
المفسر لما انهم من
الهيئات اما من الفاعل
نحو جاء زيد را كبا وقوله
تعالى فخرج منها خائفا
أو من المفعول نحو
ركبت الفرس مسرجا
وقوله تعالى وأرسلناك
لناس رسولاً أو منهما
نحو لقيت عبداً لله
را كين ولا يكون الحال
الاسكرة فان وقع بلفظ
المعرفة أول بكرة نحو
جاء زيد وحده أي
منفردا والغالب كونه
مشتقا وقد يقع جامدا
مؤولا بمشتق نحو بدت
الجارية قرا أي مضية
وبعته بدا يد أي
متقاضين وادخلوا
رجلا رجلا أي
متربين ولا يكون إلا
بعد تمام الكلام أي
بعد جملة تامة بمعنى أنه
ليس أحد جزأى الجملة
وليس المراد أن يكون
الكلام مستغنيا عنها
بدليل قوله تعالى ولا تمس
في الأرض مرءيا ولا
يكون صاحب الحال
الامرفة كما تقدم في
الامثلة أو نكرة بمسوغ
نحو في الدار جالسا
رجل وقوله تعالى في
أربعة أيام سواء وقوله
تعالى وما أهلكنا

بذ كرو يؤث لفظا ومعنى (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفرد لما انهم من الهيئات) أي
هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه بخلاف التمييز فإنه وإن كان مفسرا
لكنه للدوات لا للهيئة والنعوت وان صلنا بيان الهيئة لكنه ضمنا وانما المقصود به أولا بالذات تخصيص
المنعوت وتأني الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له (اما من الفاعل نحو جاء زيد را كبا) فرا كبا حال من زيد
مبين لهيئته وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على أي هيئة جاء (و) كذا (قوله تعالى فخرج منها خائفا)
خائفا حال من فاعل خرج مبين لهيئته وقت خروجه (أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا) فسر جاحال
من المفعول مبين لهيئته وقت وقوع الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا
حال من الكاف في وأرسلناك مبين لهيئته وقت إرساله (أو منهما) معا (نحو لقيت عبدا لله را كين) فراكين
حال من عبدا لله ومن التاء في لقيت والمعنى لقيت عبدا لله حالة كوني را كبا وكونه را كبا فان قلت لقيت عبدا لله
را كبا احتمال كون الحال من الفاعل أو المفعول وتأني الحال أيضا من المجرور بحرف نحو مررت بهند جالسة
أو مضاف ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتا أو بعضه نحو أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا أو عاملا في الحال نحو
إليه مرجعكم جميعا (ولا يكون الحال الانكسرة) لان المقصود بيان الهيئة وهو حاصل بالانكسرة فلا حاجة إلى
تعريفها احترازاً عن العبث والزيادة لا لغرض (فان وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة أول بكرة) محافظة على
ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد فيؤول
بكرة اما من معناه كما في هذا المثال (أي) جاء زيد (منفردا) أو من لفظه كما في مثل رجوع عوده على بدته
وفعل ذلك جهده وطاقته أي رجوع عائد أو فعل جاهد أو مطيقا (والغالب) في الحال (كونه مشتقا) من مصدر
للدلالة على متصف به كما تقدم (وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق) كان دل على تشبيه (نحو بدت الجارية قرا)
فقرر حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق أو مضية (و) كان دل على مقابلة من الجانبين نحو (بعته) الر
(بدا يد) فبدا حال من الفاعل والمفعول ويبدأ في معنى المقابلة (أي متقاضين) كان دل على ترتيب نحو
(وادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلاين ورجلا رجلا وضابطه أن تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه
مكررا قاله الرضي والخنار كما قال المرادي ان الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما هو الحال فان
الحالية مستفادة منهما (أي متربين) لا من أحدهما ونظيره في الخبر هذا حالوا مض (ولا يدلون) الحال
(الاعد تمام الكلام أي) بان يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا
للكلام (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) تمام الكلام (أن
يكون الكلام مستغنيا عنها) كما قل المسكودي لان الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى ولا تمس في
الأرض مرءيا) وقوله وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما الا عيين ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة
بدون ذكر مرءيا ولا عيين (ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصفه في المعنى (الامرفة كما تقدم في
الامثلة) لانه محكوم عليه في المعنى والاصل في المحكوم عليه التعريف (أو نكرة بمسوغ) من المسوغات لقربه
حيث أن من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ وهي بمنزلة الخبر فن المسوغات أن
يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالسا رجل) جالسا حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال
من الضمير المستكن في الظرف وهو ظاهر ويلزم على الاول مجيء الحال من المبتدأ وجواز الاختلاف بين عامل
الحال وصاحبها والصحيح المنع وان جعل رجل في المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو
ضعيف ومن المسوغات أن يكون صاحبها محصدا اما بوصف كإسائتي أو باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى في
أربعة أيام سواء) فسواء حال من أربعة لا اختصاصها بالاضافة إلى أيام أو افعاء بعدني (و) ذلك نحو (قوله تعالى

من قرية الاطمانندرون
وقسرة بعضهم
ولما جاءهم كتاب من
عند الله مصدقا
بالنصب ويقع الحال
ظرفا نحو رأيت اهل
بين السحاب وجارا
ومجرورا نحو فرج
على قومه في زينتته
ويتعلقان بمستقرا
استقر محذوفين
وجوبا ويقع جملة
خبرية مرتبطة بالواو
والضمير نحو خرجوا
من ديارهم وهم ألوف
أو بالضمير فقط نحو
اهبطوا بعضكم لبعض
عدو وبالواو نحو اثن
أكله الذئب ونحن عصبة
باب التمييز

هو الاسم المنصوب
المفسر لما انهم
من الذوات أو النسب
والذوات المبهمة أربعة
أنواع أحدها العدد
نحو اشترت عشرين
غلاما وملكت تسعين
نخلة والثاني المقدار
كقوله اشترت
قفيزابرا ومناسمنا
وشبرا أرضا والثالث
شبه المقدار نحو مثقال
ذرة خير الخيرا تمييز
لمثقال ذرة

وما أهل كامن قرية الاطمانندرون) جملة لاطمانندرون حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي
(و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب) فمصدق حال من
كتاب وهو نكرة لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف بعد
حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلامسوخ كقولهم عليه مائة بيضا وفي الحديث فصلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه (ويقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو
رأيت اهللال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من اهللال (وجارا ومجرورا) نحو فرج على
قومه في زينتته) ففي زينتته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (ويتعلقان) اذا وقع كل منهما حالا
(بمستقر) ان قدرنا في موضع المفرد (أو استقر) ان قدرنا في موضع الجملة حال كونهما (محذوفين وجوبا)
لكونهما كوابط متناوشت والظرف وعديله أن يكونا بين كما تقدم فلو كانا قاصين لم يقعما حالا (ويقع) الحال
(جملة) اسمية أو فعلية فيحكم على محالها بالنصب (خبرية) أي محمولة للصدق والكذب لا انشائية لان الحال
قيد لعامها والقيد تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له فلا يلح للقيد ولا بد لها من رابط
يربطها بمن هي له كما أشار الى ذلك بقوله (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالا (بالواو والضمير) معا (نحو)
ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) جملة وهم ألوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو
والضمير وهو وهم (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو اهبطوا بهضكم لبعض عدو) فبهضكم مبتدأ وعدو خبره
ولبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والربط بالضمير
وحده في الجملة الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو) فقط (نحو اثن أكله الذئب ونحن عصبة) جملة ونحن
عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل نحن في الربط لعدم عوده الى صاحب الحال وقد استشكل
بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع انها ليست بمبينة لطبيعة الفاعل والمفعول بل لطبيعة زمن الفعل وقد قالوا الحل
ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول واذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة
أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ونحو جاءكم حصرت صدورهم

باب التمييز

ويقال له التفسير والتبيين وهو لغة مصدر بمعنى المميز بكسر الهمزة اسم فاعل (هو الاسم المنصوب) مما سبقه
من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المفسر لما انهم من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جل
أشبهها وعبر ابن الحاجب عن هذا بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحل فانه ليست مفسرة لابهام ذات أو
نسبة والنعت فانه مخصص أو مقيد ورفع الابهام به انما حصل ضمنا (والذات المبهمة) الرفع لابهامها التمييز
(أربعة أنواع أحدها العدد) الصريح من أحد عشر فافوقها الى المائة (نحو اشترت عشرين غلاما)
خان عشرين عددهم يتردد النظر في جنسه فيذكر التمييز ارتفع ذلك الابهام (و) كذا (ملك تسعين
نخلة) وغير الصريح هو كم الاستفهامية نحو كم عبد ملك وقد يكون التمييز واجب الجربا لاضافة كتمييز
الثلاثة والمائة والالف وكم الخبرية كما سيأتي فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحل (والثاني المقدار)
أي ما يعرف به قدر الشيء وهو ثلاثة أقسام لانه اما كيل (كقوله اشترت قفيزابرا) أو وزن (و) ذلك كقوله
(اشترت مناسمنا) ومنا كعصا وهو لغة في المن بالتشديد أو مساحة (و) ذلك كقوله اشترت (شبرا
أرضا) والمراد بالمقدار في هذه الامثلة هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير والالوجبت لاضافة نحو اشترت
قفيزابرا (والثالث شبه المقدار) في الكيل أو الوزن أو المساحة فشبه الكيل
نحو عندي سقاء ماء ونحو سمنا وشبه الوزن (نحو مثقل ذرة خيرا تمييزا لمثقال ذرة) ومثقال ذرة شبه بما
يوزن به وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا وما يحتمل الوزن والمساحة قولهم على القمرة مثلها

زيدا وانما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانه ليست معدة لذلك وانما تشبهه (والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديد) فالخاتم فرع الحديد لانه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل بهذا الاعتبار (و) مثله هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (و) هذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخبز والخبز نوع من الخبز ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجزه وهو الاكثر كاسياني وقد قسم من حد التمييز انه قسمان ما يرفع ابهام ذات مبهمه كما تقدم وما يرفع ابهام نسبة واليه اشار بقوله (والمبين لابهام النسبة) نوعان محول وغير محول فالمحول له ثلاث حالات لانه (اما محول عن الفاعل نحو تصيب زيد عرقا وتنفقا) أي امتلا (بكر شحما وطاب محمد نفسا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) ففرقا تمييز لابهام نسبة التصيب الى زيد وشحما لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد وشيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الرأس والاصل في هذه الامثلة تصيب عرق زيد وتنفقا شحم بكر وطابت نفس محمد واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل لابهام في النسبة ثم جىء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغة وتأكيذا فان ذكر الشئ بمجمل مفسرا أو وقع في النفس من ذكره مفسرا أولا (واما محول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فعيونا تمييز لابهام نسبة التفجير الى الارض والاصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزا ووقع الفعل على الارض ومثله غرست الارض شجرا (أو) محول (عن غيرهما) بان يكون محولا عن المبتدأ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) أصله مالي أكثر منك خذف المضاف وانفصل الضمير المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جىء بالمخدوف تمييزا (و) مثله نحو (زيداً كرم منك أباً وأجل منك وجهاً) الاصل أبوزيداً كرم منك ووجهه أجل منك وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الامثلة والناصب له اسم التفضيل (أو غير محول) عن شئ أصلا وهو النوع الثاني (نحو امتلا الماء ماء) لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وأكثر وقوعه بعد ما يفيد استحباب نحو ما أحسنه رجلا وأحسن به أباً وحسبك به ناصر (ولله دره فارسا) أي لله دره فرسيته وهو مدح له بكمال فرسيته والد في الاصل مصدر در اللبن يدرو يسمى اللبن نفسه دراودومعنا كناية عن فعل المدح والصادر عنه أي ما أعجب فله ويحقل التعجب من لبنة الذي ارتضعه من ندى أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة والمراد فرجه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتي اذا كان مرجع الضمير المضاف اليه معنا معلوما والافهوم من تمييز المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادى وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارسا قال الدماميني والتمييز أولى لانه ثناء مطبق والحال ثناء مقيد بحالة وتصريحهم بمن في الله دره من فارس دليل على أنه تمييز (ولا يكون التمييز عند البصريين (الانكسرة) فان ورد بلفظ المعرفة أول بنكرة معنى كقوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو * (ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أي بان يقيم بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندى (والناصب لتمييز الذات المبهمه) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرون درهما عندى وصح عملها وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لاسها طالبة له في المعنى (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا وشبهه بخوزيد متصب عرقا وزيداً جل منك وجهها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (ولا يتقدم التمييز) مطلقا (على عامله مطلقا) أي جامدا كان أو متصرفا فلا يقال ز يتارطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد لما تشدد من أن المقصود هو لابهام أولان التفسير وازالة لابهام وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود (والله أعلم) ونذكر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله * وما نفسا بالفراق تطيب * وقاس على ذلك المازني والبرد والكسائي واختاره ابن مالك في شرح العمدة

والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديد و باب ساجا وجبة خزا والمبين لابهام النسبة اما محول عن الفاعل نحو تصيب زيد عرقا وتنفقا بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا واما محول عن مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا وزيداً كرم منك أباً وأجل منك وجهاً أو غير محول نحو امتلا الماء ماء والله دره فارسا ولا يكون التمييز الانكسرة ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال والناصب لتمييز الذات المبهمه تلك الذات ولتمييز النسبة الفعل المسند ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا والله أعلم

وأدوات الاستثناء
ثمانية حرف باتفاق وهو
الواو اسمان باتفاق وهما
غير وسوى بلغاتها فانه
يقال فيها سوى كرضا
وسوى كهدي وسواء
كسواء وسواء ككينا
وعلان باتفاق وهما
ليس ولا يكون ومتعدد
بين الفعلية والحرفية
وهو خلا وعدا وحاشا
ويقل فيها حاش وحشا
فالمستثنى بالانصب اذا
كان الكلام تاما
موجبا والتام هو
ما ذكر فيه المستثنى منه
والموجب هو الذي لم
يتقدم عليه في ولا
شبهه نحو قوله تعالى
فشر بوا منه الا قليلا
وكقولك قام القوم الا
زيد او خرج الناس الا
عمرا سواء كان
الاستثناء متصلا كما
مثلنا او منقطعا نحو قام
القوم الاجار وان كان
الكلام تاما غير موجب
جاز في المستثنى البدل
والنصب على الاستثناء
والارجح في المتصل
أن يجعل المستثنى بدلا
من المستثنى منه فيتبعه
في اعرابه نحو قوله
تعالى مفعولاه الا قليل
منهم والمراد بشبه النفي
الهيي نحو ولا يلتفت
عنكم احد الامر أنك

باب المستثنى

هو المذكور بعد الا واحد أو أخواتها مخالفا لما قبلها انما واثباتا (وأدوات الاستثناء) الذي هو اخرج ما بعد
الا واحد أو أخواتها من حكم ما قبلها ايجابا وسلبا (ثمانية) وهي أر بعة أقسام الاول (حرف باتفاق وهو الا)
وبدأ بها لانها صل أدواته (و) الثاني (اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها) الرابع (فانه يقال فيها سوى)
بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضمة ها والقصر (كهدي وسواء) بفتحهما والمد (كسواء وسواء)
بكسرها والمد (كبناء) وهذه أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث (علان باتفاق وهما ليس ولا يكون)
ذكر الاتفاق منتقدا أما ليس فاختلاف فيها مشهور فمهم من ذهب الى حرفيتها مطلقا وانه من خص ذلك
بما اذا كانت الاستثناء والاصح أنها فعل كما تقدم في صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن
أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ومن عده فعلا فقد تجاوز في
الكلام (و) الرابع (متعدد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع
(وعدا) عند غير سيبويه (وحاشا) عند المبرد والمازني ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة
(وحشا) بحذف الاولى وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء اذا علمت (فالمستثنى بالانصب) وجوبا (اذا
كان الكلام) قبلها (تاماموجبا) بفتح الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام
هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه في ولا شبهه) من نهي أو استفهام (نحو قوله تعالى
فشر بوا منه الا قليلا) فقليل مستثنى بالار هو واجب النصب وما قبله وهو شر بوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو
الواو في شر بوا وموجب لعدم تقدم نفي أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا)
وينصب وجوبا بشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلا) بان كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما
مثلنا او منقطعا) بان لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا مشريا بالقوم الى
جماعة خالية عن زيد أو لم يكن (نحو قام القوم الاجارا) ولا بد حينئذ أن يكون ما قبل الادا على ما يستثنى به
على ما ذكره بعضهم كما مثل ولهذا لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما واجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد
المعنى لان البدل منه في حكم الساقط كذا قيل والنائب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل
ما قبل الامن فعل أو شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك وأما المنقطع فالنائب له عند سيبويه ما قبله وكثير من
التأخرين لما رأوا ان الافي بمعنى لكن قالوا انها هي الناصبة نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف في الغالب
(وان كان الكلام) قبلها (تاماموجبا) بان تقدمه نفي أو شبهه (نفي المستثنى) متصلا او منقطعا (البدل
أي بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ما قبله من رفع ونصب وجر) (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء
و) لكن (الارجح في) المستثنى (المتصل) البدل (أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه في اعرابه
نحو قوله تعالى مفعولاه الا قليل منهم) رفع قليل بدلا من لواو في فعلوه بدل بعض من كل ونحو ما رأيت القوم
الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيدا وانما ارجح الاتباع للمشاركه واذا تعذر الابدال على اللفظ المانع ابدل من
المحل نحو ما جاء في من أحد الا زيدا يرفع زيد على البدلية من محل أحد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جر جلا
على اللفظ لان البدل في نية تكرار العامل فيلزم زياده من في الاثبات وهو غير جائز عند الجمهور (والمراد بشبه
النفي) فيما تقدم (النهي) نحو ولا يلتفت عنكم احد الامر أنك بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامر أنك
بدل من أحد بدل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يقنطن رجة به الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع
فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المسترفيه ولم يوث مع ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعاقب المستثنى بالمستثنى
منه تقضي عن الضمير فبدفع ما قبل انه لا يصح اعراب ما ذكره لان بدل البعض لا بد فيه من ضمير (والنصب)
في المستثنى المتصل (عربي جيد) وقد (فرى به في السبع في قليل) من قوله تعالى مفعولاه الا قليلا منهم (و) في

الاستفهام نحو من يقنط من رجة به الا الضالون والنصب عربي جيد قرئ به في السبع في قليل امر أنك

يرجونه ويجيزون
الاتباع نحو ما قام القوم
الاجاروا والاجار وان
كان الكلام ناقصاً وهو
الذي لم يذكر فيه
المستثنى منه ويسمى
استثناء مفرغاً كان
المستثنى على حسب
العوامل فيعطى
ما يستحقه لولم توجد
الاشارة كون الكلام
غير ايجاب نحو ما قام
الازيد وما رأيت
الازيدا وما مررت الا
بزيد وكقوله تعالى وما
محمد الا رسول ولا تقولوا
على الله الا الحق
لا تجادلوا أهل الكتاب
الا بالتي هي أحسن
والمستثنى بغير وسوى
بلغاتها مجرور بالاضافة
ويعرب غير وسوى بما
يستحقه المستثنى
بالا فيجب نصبهما في نحو
قاموا غير زيد وسوى
زيد ويجوز الاتباع
والنصب في نحو ما قاموا
غير زيد وسوى زيد
ويعربان بحسب العوامل
في نحو ما قام غير زيد
وسوى زيد وما رأيت
غير زيد وسوى زيد
وما مررت بغير زيد
وسوى زيد واذا مدت
سوى كان اعرابها ظاهراً
واذا قصرت كان مقدراً

(امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الامرأتك وقيل بالنصب استثناء من أهلك لامن أحد واستشكل بان ذلك يمنع من الاسراء بها وقد أمرى بها (وان كان الاستثناء منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب على الاستثناء (نحو) ما فيها أحد الاجاروا عليه قراءة السبعة) ما لهم به من علم الاتباع الظن) بنصب اتباع (ونعم يرجونه) أى النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (ويجيزون لاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (نحو ما قام القوم الاجاروا) بالنصب (والاجار) بالرفع ونحو ما رأيت القوم الاجاروا بالنصب لا غير وما صررت باحد الاجاروا بالنصب والاجار بالجرو ويقرون الاتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلاً ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريباً وأما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال الا النقص اذ لا يقال ما زاد النقص ومثله ما نفع زيد الاضرا اذ لا يقال نفع الضر فالنصب واجب عند الجميع (وان كان الكلام) قبلها (ناقصاً وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه) (يسمى) حينئذ (استثناء مفرغاً) لان ما قبل الاتفرغ لطلب ما بعدهما فالمستثنى مفرغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذي بعد (على حسب العوامل) المقتضية له اذ لا يعمل الا في اللفظ (فيعطى ما يستحقه لولم توجد الا) من رفع ونصب وخفض (وشروطه كون الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفي أو شبهة ليفيد فائدة صحيحة (نحو ما قام الازيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت الازيدا) بنصبه على المفعولية (وما صررت الا بزيد) بجره بالباء كما لولم توجد الا والاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف فتقدير ما قام الازيد ما قام أحد الازيد وكذا الباقي وهذه أمثلة النفي (و) أشار اليه بمثال من القرآن (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النفي (ولا تقولوا على الله الا الحق) فالحق منصوب على المفعولية بتقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فخر ما بعدهم بالباء لان ما قبلها يطالب مجرور ومثال الاستثناء الاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال والظروف والاصارور وما وقع بعد ايجاب عند وجود قرينة تدل على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً نحو قرأت الا اليوم الجمعة أى قرأت كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاءني للازيد أى جاءني كل أحد الا زيد فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغير وسوى بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائماً (بالاضافة) أى مضافتها اليه ملازمة الاضافة والمضاف اليه مجرور لا غير والاصل في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءني رجل غير زيد لكنها جلت على الا واستعملت في الاستثناء كما جلت الاعلى واستعمات صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا السبب في جل كل منهما على الاخذ لالة كل منهما على المغايرة (ويعرب غير) انظرا (وسوى) تقدير اعلى ما اختاره ابن مالك (بما يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت تفصيله وكانهما المساجرهما المستثنى اتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام الموجب كما (في نحو قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (والنصب) بعد الكلام التام المنفي كما (في نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى ونصبهما والارجح الاتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند نعيم ان أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها أحد غير جار وأوجه الحجازيون واذا قيل ما قام القوم غير زيد وعمر وجازر عمر وعطفاً على لفظ زيد ورفعه جلا على المعنى لان المعنى ما قام الازيد وعمر ومع الا لا يجوز الامرأة اللفظ (ويعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفي غير التام كما (في نحو قام غير زيد وسوى زيد) برفعهما (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما (وما صررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما (واذا مدت سوى) بان قيل سواء بالمدمع فتح السين وكسرهما (كان اعرابها ظاهراً) في آخرها (واذا قصرت) من غير همزة في آخرها مع كسر السين وضمها (كان) اعرابها (مقدراً على الاف) أى في الالف منع من ظهوره التعذر (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) وانما واجب نصبه (لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيد ولا يكون زيداً) بنصب زيد على أنه

على الالف والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيد ولا يكون زيداً

وحاشا يجوز زوجه ونصبه
بها نحو قام القوم خلا
زيد او خلا زيدا وعدا
زيد او عدا زيدا وحاشا
زيد او حاشا زيد فان
جرت فهي حروف
جروا ن نصبت فهي
أفعال الا أن سيبويه
لم يسمع في المستثنى
بحاشا الا الجر وتصل
ما بعدا وخلافتين
النصب ولا تتصل بحاشا
تقول قام القوم ماعدا
زيدا وقال ليبيد
ألا كل شيء ما خلا الله
باطل * وأما خبر كان
وأخواتها وخبر الحروف
المشبهة بليس وخبر
أفعال المقاربة واسم ان
وأخواتها واسم لا التي
لنفي الجنس فتقدم
الكلام عليها في
المرفوعات وأما التوابع
فسيأتي الكلام عليها
ان شاء الله تعالى
باب المخفوضات من
الاسماء *

خبرهما واسمها ضمير مستتر فيهما وجوباً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي ليس القائم أولاً
يكون القائم زيداً وجملة الاستثناء هل هي حال فحلها النصباً ومستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور
الثاني (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز زوجه) بها والجر بالاولين قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا (ونصبه
مها) وهذا عند غير سيبويه أما عنده فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فإنه التزم فعاية عدا وحرفية حاشا (نحو
قام القوم خلا زيدا) بالنصب (وخلا زيدا) بالجر (وعدا زيدا) بالنصب (وحاشا زيدا)
بالنصب (وحاشا زيدا) بالجر (فان جرت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) غير متعلقة بشئ والاولى
أحرف جر (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية متعديّة الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيهما وجوباً
يعود الى ما عدا اليه اسم ليس ولا يكون وفي محل الجملة المستثنى منها البحث السابق فيهما ومحل جواز الوجهين اذا
تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الآتي (الا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجر) فالتزم حرفيتها وأوجه
كما تقدم وفي النصب وغيره سمع النصب أيضاً يجوز ما ثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه
نحو ضربت القوم حاشى زيداً ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشى زيداً الفوات معنى التنزيه كذا قاله ابن
الحاجب وجزم به الرضى وقد نستعمل للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيًا نحو قلن حاشى لله ما علمنا عليه من سوء
(وتصل ما) المصدرية (بعدا وخلافتين) حيثند (النصب) بهما المستثنى لان المصدرية لا تدخل الا على
الفعل وجوز جمع الجر بهما بتقدير ما زائدة قال في المعنى فان قالوا ذلك بالقياس ففساد لان ما لا تزداد قبل الجار
والجرور بل بعده نحو عمّا قليل وان قالوا بالسمع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل) ما (بحاشا)
الا نادراً بخلاف عدا وخلا (تقول قام القوم ماعدا زيدا) بالنصب لا غير (وقال ليبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل)
ومحل ما وصلتها نصب على الحال أي مجاوزين زيداً بالنصب أو على الطرفية على تقدير مضاف أي وقت
مجاوزتهم زيداً قال أبو حيان والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حماراً (وأما
خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التي لنفي
الجنس) نصاً (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطراداً فلا حاجة الى اعادةها (وأما التوابع) التي من
جانبها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى) ولما أنهى الكلام على
المنصوبات من الاسماء أخذ يتكلم على المخفوضات فقال

باب المخفوضات من الاسماء *

ذكر الطرف لبيان الواقع لا للاحتراز والمخفوضات أسماء مشبهة على علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان
بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة)
أي بسببها لان الاصح ان المضاف هو العامل في المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو
المراد بقوله (وتابع للمخفوض) بالحرف أو المضاف وهو ضعيف لان العامل في التابع هو العامل
في المتبوع في غير البديل فيرجع الجر في التابع الى الجر بالحرف أو بالاضافة وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ
ولهذا لم يذكره (فالمخفوض بالحرف هو ما ينخفض عن والى وعن وعلى وفي والياء والكان واللام وحتى
والواو) التي للقسم (وانشاء) انشاء فوق له أيضاً (ورب) يضم الراء (ومذومند) فهذه أربعة عشر حرفاً كلها
مستوية في الاختصاص بالاسماء والدخول عليها المعان في غيرهما لم يتعرض لها المؤلف فاستحقت أن تعمل
لما تقدم من أن الاصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به وتسمى حروف الجر اما لجرها معنى الفعل
الى الاسم أولان عمالها الجر فاضيفت الى الاعراب الذي هو أثرها واستظهر هذا الرضى قال كما سميت
بعض الحروف حروف الجزم وحرف النصب (فالسبعة الاولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة
(تجر) الاسم الظاهر زماناً أو غيره (و) تارة تجر (المضمر) ولهذا قدمها مثال من (نحو منك ومن نوح و)
الى نحو (لى الله مرجعكم) ليه مر - حكم (و) عن (نحو لتركبن طبقاً عن طبق رضى الله عنهم ورضوا

وعما قليل فيما تقضهم
وتزاد بعد الكاف ورب
فالغالب أن تكفهما
عن العمل فيدخل
حينئذ على الجمل كقوله
أخ ما جدد لم يخزني يوم
مشهد

كاسيف عمر ولم تخف
مضاربه وقوله
ربما أوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات
وقد لا تكفهما كقوله
ربما ضربت بسيف
مصيل وقوله
وتنصر مولانا ونعلم أنه
كالناس مجروم عليه
وجارم

﴿فصل﴾ وأما
المخفوض بالاضافة
فنحو غلام زيد ويجب
تجريد المضاف من
التنوين كافي غلام
زيد ومن نوني التثنية
والجمع نحو غلام زيد
وكاتبو عمرو والاضافة
على ثلاثة أقسام منها ما
يقدر باللام وهو الأكثر
نحو غلام زيد وثوب
بكر وما أشبه ذلك ومنها
ما يقدر بمن وذلك كثير
نحو ثوب خز وباب ساج
وخاتم حديد ويجوز
في هذا النوع نصب
المضاف اليه على التمييز

كما تقدم في بابه ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف ومنها ما يقدر بنى قليلا نحو بل مكر الليل وإيا صاحبي
السجن والاضافة نوعان لفظية

رسم دار وقفت في طلالة * كدت أقضي الحياة من جلله

(وتزاد ما) كثيرا (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجرح) فقال من (نحو مما خطيتاتهم و) مثال عن
نحو (عما قليل) ومثال الباء نحو (فيما تقضهم وتزاد) ما (بعد الكاف ورب فالغالب أن تكفهما عن العمل)
قال سيبويه جعلوا مع ما بمنزلة كلمة واحدة (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسم والفعلية فالاسمية (كقوله
أخ ما جدد لم يخزني يوم مشهد * كاسيف عمر ولم تخف مضاربه
(و) الفعلية نحو (قوله * ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات
وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملها (كقوله

ربما ضربت بسيف صليل) * بين بصرى وطعنة نجلاء
(وقوله) وتنصر مولانا ونعلم أنه * كالناس مجروم عليه وجارم
ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم

﴿فصل﴾ في الثاني من المخفوضات (وأما المخفوض بالاضافة) وهي اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة
التنوين مما قبله (قنحو) غلام زيد وضارب بكر فزيد مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة
ضارب اليه (ويجب) عند قصد الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كافي غلام زيد) أو المقدور كما
في هذه دراهمك (و) مما يشبهه (من نوني التثنية) أي المثني (والجمع) المذكور السالم وشبههما (نحو غلاما زيد)
واتنا عشر (وكاتبو عمرو) وعشرون بدو وجه الشبه كونهما يليان علامة الاعراب كالتنوين بخلاف نون
المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها لا تحذف لا تنفاه الشبه وانما يجب تجريده من التنوين والنون
المذكورة لانها ما يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشئ الواحد لا يكون كاملا ناقصا في حالة
واحدة وهذا هو معنى قول النجم سعيد انما حذف التنوين لئلا يجمع الاتصال والانفصال معا وما أحسن قول
بعضهم كافي تنوين وأنت اضافة * حيث تراني لا تحل مكانيا

وأحسن منه وألطف قول الآخر علمته باب المضاف تناؤلا * ورقبيه يغريه بالتنوين
(والاضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التي للملك أو الاختصاص (وهو
الأكثر) في كلامهم والاصل في الاضافة بدليل ان كل اضافة امتنع جعلها بمعنى من أوفى فهي بمعنى اللام (نحو
غلام زيد وثوب بكر) أي غلام زيد وثوب لبكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام زيد معنى غلام زيد كما
يوهمه اطلاق قولهم هنا في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كانه عليه الرضى وغيره وقال أيضا ولا يلزم فيما هو بمعنى
اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي افادة التخصيص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى
اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله (ومنها ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم
حديد) مما الاول فيه بعض الثاني وصالح لان يخبر عنه به ألا ترى أن المضاف في هذه الامثلة بعض المضاف اليه
وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كأن يقال مثلا هذا الثوب خز (ويجوز في هذا النوع) المقدور بمن (نصب
المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديد او ثوب خز او باب ساج فان المضاف فيه فرع عن التمييز (كما
تقدم في بابه) وقيل على الحال (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتاويله بالمشتق
ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بنى) كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك
وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للاول (ولكنه قليل نحو بل مكر الليل و) نحو (يا صاحبي السجن) وفي
الحديث فلا يجدون اعلم من عالم المدينة وأكثرهم نفي هذا القسم وما أوهم معنى في فهو محمول على ان الاضافة فيه
بمعنى اللام مجازا (والاضافة) مطلقا (نوعان لفظية) أي منسوبة الى اللفظ لا فادتها امر الفظيا كما سيأتي

(ومعنوية) أي منسوبة إلى المعنى لا فادتها معنى في المضاف كما سيأتي ولو قدم هذا على قوله أولاً والاضافة على ثلاثة أقسام وجعل الثلاثة المذكورة أقساماً للمعنوية كما أشرنا إلى ذلك لكان أولى فإن عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلى ما ذكر من الأقسام وليس الأمر كذلك (فاللفظية ضابطها أمران) أمر في المضاف وأمر في المضاف إليه فالاول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع في كونه للحال والاستقبال (و) الثاني (أن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة) فاعليها أو معمولها قبل الاضافة (والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أو غدا فضارب اسم فاعل مضاف إلى منصوبه معنى (واسم المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أو غدا فمضروب اسم مفعول مضاف إلى مرفوعه معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل نحو زيد (حسن الوجه) (و) أما الاضافة (المعنوية) فهي (ما اتفق فيها الأمران) أي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً (نحو غلام زيد أو) اتفق (الاول) أي كون المضاف صفة (نحو كرام زيد) فإن كرام مصدر مضاف إلى معموله وليس صفة (أو الثاني) فقط (نحو) هذا (كاتب القاضي) فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة إلى معمولها ومثله هذا ضارب زيد أمس فإن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي وكذا اضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم ومن المعنوية أيضاً نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف (و) كما (تسمى هذه الاضافة) معنوية لا فادتها أمر أمعنو يالانها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف والتخصيص كما سيأتي تسمى أيضاً (محضة) لانها خالصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد) مشاربه إلى غلام معين لان هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف وحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد الإبهام كغير ومثل أو موضعه مستحقا للنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب رجل وأخيه فإن كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف إليه (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف إليه (إن كان المضاف إليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل) ومثلك لا يخل وغيرك لا يوجد فغلام وإن كان غير معين لكنه بالاضافة تخصص بخروج غلام امرأة عنه اذا التخصيص قليل الاشتراك ولكون هذه الاضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتج إلى تعريف فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم إلا ان جرد الاول من الوقدر الشيع في الثاني وكذا لا يجوز اضافة المعرفة إلى النكرة لان الاضافة إلى النكرة تفيد التخصيص وهنا التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغواً أو أما المضمرات والموصولات وأسماء الإشارة فتمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها (وأما الاضافة اللفظية) التي هي اضافة الوصف إلى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفاً) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هديا بالغ الكعبة وحالا نحو ثاني عطفه ولد خولرب عليه كقوله * يارب غابطن لو كان يطلبكم * ومن ثم امتنع مررت بزبد حسن الوجه (ولا تخصيصاً) لما يعلم مما سيأتي (وانما تفيد) أمر اللفظ وهو (التخصيص في اللفظ) أما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فإن أصله ضارب زيد الاضارب فقط بحذف التنوين للاضافة والتخصيص حاصل قبلها وبحذف النون التالية للأعراب كضارب زيد وضاربو عمرو وأما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتار في الصفة كالقائم الغلام فإن أصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم للتخفيف في المضاف إليه وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتار في الصفة ولكون هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط جار نحو الضارب بازيد والضاربو بكر وامتنع نحو الضارب زيد وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم أجازوه جلالة على الوجه المختار في الحسن الوجه (وتسمى) أيضاً (غير محضة) لانها في نية الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه

ومعنوية فاللفظية
ضابطها أمران أن
يكون المضاف صفة
وأن يكون المضاف إليه
معمولاً لتلك الصفة
والمراد بالصفة اسم
الفاعل نحو ضارب زيد
واسم المفعول نحو
مضروب العبد والصفة
المشبهة كحسن الوجه
والمعنوية ما اتفق فيها
الأمران نحو غلام زيد
أو الاول نحو كرام زيد
أو الثاني فقط نحو كاتب
القاضي وتسمى هذه
الاضافة محضة وتفيد
تعريف المضاف بالمضاف
إليه إن كان المضاف
إليه معرفة نحو غلام
زيد وتخصيص المضاف
إن كان المضاف إليه
نكرة نحو غلام رجل
وأما الاضافة اللفظية
فلا تفيد تعريفاً ولا
تخصيصاً وانما تفيد
التخفيف في اللفظ
وتسمى غير محضة
والصحيح

أن المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة وتابع المنخفض يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى ﴿باب اعراب الافعال المضارعة﴾ تقسم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر (٧٦) ومضارع وان الماضي والامر مبنيان وان المعرب من الافعال هو المضارع اذا

لم يتصل بنون الالامات
ولا بنون اتوك كيد
المباشرة وتقدم أن
الفعل يدخله من أنواع
الاعراب ثلاثة الرفع
والنصب والجرم اذا
علم ذلك فالاعراب
خاص بالمضارع وهو
مرفوع أبدا حتى
يدخل عليه باصب
ينصبه أو جازم فيجزمه
نحو اياك نعبد واياك
نستعين والنواصب
التي تنصبه قسمان قسم
ينصب بنفسه وقسم
ينصب بان مصمرة هذه
فالاول أربعة أحدها
أن ان لم تسبق بعلم ولا
ظن نحو ربنا الله أن
يخفف عنكم وأن
تصوموا خير لكم فان
سبقت بعلم نحو علم أن
سكيون فهي مخففة من
الثقيلة واسمها ضمير
الشأن محذوف والفعل
مرفوع وهو وفاء له
خيرها كما تقدم في باب
النواصب وان سبقت
بظن فوجهان نحو
وحسبوا أن لا تكون
فتنة قرى في السبعة
بالنصب و لرفع والله اني
لن نحولن نهرح عليه
عا كفين والثالث كي الد
كي تكرمي فان لم تقدر

على أقوال ثلاثة (واصحح) منها (أن المضاف اليه محجور وبالضاف) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا
بعامله (لأبالاذقة) انتهى معنى على ما قيل لأن المعنى انما يصار اليه في العمل عند تقدير اللفظ ولا بالحرف
لمقدر على ما قيل لأن اضممار الجار ضعيف ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام زيد كما تقدم (ونابع المحفوض)
من نعت وغيره (يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى) * باب اعراب الافعال المضارعة *
(تقدم) في صدر المقدمة (أن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن) الفعل (الماضي
و) فعل (الامر مبنيان) على ما تقدم فهما (وان المعرب من الافعال) 'نما' (هو المضارع لكن انما يعرب اذا
لم تصل بنون - ناث) فان تصل بهاتين معهما على السكون كما مر (ولابنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز
فان اتصت به من غير حاجز نى معهما على لفتح كما تقدم (وتقدم أن الفعل) المارء (يدخله من أنواع الاعراب)
المتقدمة (ثلاثة) كما أن الاسم استمكن بدخوله منها ثلاثة (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب) بحركة أو حذف
حرف (والجزم) بحذف حركة أو حرف (اذا علم ذلك فالاعراب) انذ كور (خاص بالمضارع) أى منفردة
عن قسيميه (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر
لاحرف المضارعة ولا حلوله محل الاسم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) أو يعطف على
منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يعطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (نحو اياك نعبدا واياك
نستعين) يعلم ما تسرون وما تعلنون * ولما ذكر الناصب والجزم أخذنى بيان ذلك مقدما الاول فقال
(ولما ناصب التي تنصبه قسمان قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب) المضارع (بنفسه وقسم) مختلف في انه
(ينصب) المضارع والاصح أن النصب (بان مضمره بعده) وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب
ناصبا (و) القسم (الاول) المتفق عليه (أر بعد أحدها أن) المصدرية بفتح الهزة وسكون النون تنصب
المضارع (ان لم تسبق بهلم ولا ظن) وهى معني أو بل المصدر فتقع فاعلا نحو يجئنى أن تفعل ومفعولا
(نحو ير بد الله أن يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وان تصوموا خير لكم) ومجرورة نحو من قبل أن ياتي وقد
تهمل جلالها على ما المصدرية كقوله * أن تقرأن على أسماء ريحكما * كما علمت ما المذكورة جملا عليها
كالحديث كما تكونوا يولى - ليكم ومن العرب من يحزمها كقوله * نعالوا الى أن يأتنا الصيد نخطب *
وتصل بالماضي وكذا بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالصدر افوات معنى الامر (فان سبقت بعلم) أى
لفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه (نحو علم أن سيكون) أقلايرون أن لا يرجع فهي مخففة من أن
(الثقيلة) تنصب الاسم وزفع الخبر لا خفيفة تنصب المضارع (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوبا
(والفعل) بعدها (مرفوع) بالنجرد (وهو فاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب
النواسخ) وقد تكون مخففة وان لم تسبق بهلم نحو وآخذ عواهم أن الحمد لله (وان سبقت بظن فوجهان) أى
جار أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرى في السبعة بالنصب) اجراء
للظن على أصله لانه باعتبار دلالة على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على
تأويله باء لم فيلائم ان المخففة الدالة على التحقيق والنصب أرجح لان التأويل خلاف الاصل ولهذا أجمعوا
عليه في لم أحسب الناس أن يتركوا (والثاني) مما ينصب بنفسه (لن وهى حرف بسيط) لامركب لنفى المستقبل
ولا يقتضى تأييدا في ولانا كيد ولا دعاء خلافا لمن زعم ذلك (نحو لن يرح عليه ما كفين) لن تناولوا البر
(والثالث) المصدرية وهى المسبوقه باللام) التعاليلية (لتظا نحو اوكيلا تأسوا و) اللام (تقدير احوجستك
كى ذكرنى) اذا قدرت أن الاصل كى نكرنى ولكن حذف اللام استغناء عنها نيتها (فان لم تقدر

اللام

عما كفيين والثالث في الصدرية وهي المسبوقه باللام لعظا نحو لكيلا ناسوا وقد يراد نحو جئتكم
كي تكرموني فان لم تقدر

اللام قبلها (فكي جارة) تعليلية (والفعل منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر الا في الشعر وعلامة
التعليلية ظهور أن بعدها كجئتكم كي أن تكرمني أو باللام نحو جئتكم كي اتكرم مني اذ لا يجوز حينئذ جعلها
مصدرية فان ظهرت اللام قبلها أو أن بعدها جار كونهما مصدرية وكونها جارة كقوله
* أردت لكيما أن تطير بقريتي * وما أفهمه كلامه من أن كي حرف مشترك يكون ناصبا وجارا هو مذهب
الجمهور وحيث قيد كي بالصدرية فكان ينبغي أيضا تقييد أن بذلك لاخراج الفسرة والزائدة فاهما لا ينصبان
المضارع (والرابع اذا) وهي حرف بسيط لا مركب من اذ وأن والقياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط
لاعمالها ثلاثة أمور أشار الى الاول بقوله (ان صدرت في أول الكلام) المجاب بها فان وقعت حشوا فيه نحو أما
اذأ كرمك جوابا لمن قال أما آتيك أهملت ولي الثاني بقوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) فان كان بمعنى الحل
كقوله لمن يحدثك اذا أظنك صادقا أهملت لان نواصب الفعل نخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحل والى
الثالث بقوله (متصلها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت
لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها واغتفر الفعل بالقسم لانه رادجى به للتأكييد وبلا النافية لتزهدا منزلة
العدم اذ الثاني كالجزء من المنى فاذا استوفت اذا الشروط الثلاث عملت نحو (اذا أكرمك) جوابا لمن قال
أما آتيك (أو اذن والله أكرمك) جوابا له أيضا وهذا من ل للفصل بالقسم (أو اذن لأخي بك جوابا لمن قال
أما آتيك) مثل لفصل بلا النافية وقوله جوابا الى آخره متعلق بالامثلة الثلاثة (ونسمى) اذا (حرف جواب)
لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء وقعت في صدر ما وحشوه أو آخره (وجزاء) لان مضمون ما هي فيه
جزاء مضمون كلام آخر وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضيف في ثلاثة أبيات
ذكرتها في شرح القطر (و) لقسم (الثاني) وهو (ما ينصب المضارع باضمار أن بعده قسمان) باعتبار جواز
الاضمار وجوبه (ما تضرع أن بعده جوازا) ولما ظهرت في الكلام لجاز (وما تضرع أن بعده وجوبا) فيمتنع
اظهارها (فالار خمسة) من الحروف (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها الا واضيفت الى كي لانها تخلفها
في افادة التعليل عند حذفها كجئتكم لازورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وخرناو بلام التأكييد عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فسلم منصوب بان مضمرة جوازا
بعد اللام وانما أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخل على الاسم (و) الاربعة البائية هي (الواو والفاء
وهم واو العاطفات على اسم خالص) أي (ليس في تأويل الفعل) أي لم يقصد به معنى الفعل مثال الود (نحو قوله)
الاولى قولها (وليس عبادة وتقر عيني) * أحب الى من ليس الشفوف
فتقر منصوب بان مضمرة معطوف على ليس وانما أضمرت ان لتلايلزم عطف الفعل على الاسم (و) مثل
الفاء (قوله) لولا توقع معترفارضيه * ما كنت أوثر أترابا على رب
فارضيه بالنصب على تقديره أن لعطفه على توقع (و) مثال ثم (قوله)
اني وقتلي سايبكأثم أعقله * كالسور يضرب الماعاقت البقر
فاعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتلي (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب يرسل بان مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص
نحو الطائر في غضب زيد الباب فان يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور
في تأويل الفعل أي الذي يطير (و) القسم (الثاني) وهو ما تضرع أن بعده وجوبا (من الحروف اربعة) كي
الجار (التعليلية) (كما تقدم) فربا اءاء لكلام على كي المصدرية (و) ثانيها (لام الجود) وهي المسبوبة
بكون منفي ماض اعطا ومعنى أو معنى فقط (نحو وما كان الله ليعذبهم) لم يكن الله ليعذبهم فيعذب منصوب
بان مضمرة وجوبا بعد اللام وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان

اللام فكي جارة وللفعل
منصوب بان مضمرة
بعدها وجوبا والرابع
اذان صدرت في
أول الكلام وكان
الفعل بعدها مستقبلا
متصلها أو منفصلا
عنها بقسم أو بلا النافية
نحو اذن أكرمك أو
اذن والله أكرمك
أو اذن لأخي بك جوابا
لمن قال أما آتيك
وتسمى حرف جواب
وجزاء ولثاني ما ينصب
المضارع باضمار أن
بعده قسمان ما تضرع أن
بعده جوازا وما تضرع أن
بعده وجوبا فالاول
خسة وهي لام كي نحو
وأمرنا لنسلم لرب
العالمين والواو والفاء
وهم واو العاطفات على
اسم خالص ليس في
تأويل الفعل نحو قوله
وليس عبادة وتقر عيني
وقوله
لولا توقع معترفارضيه
وقوله
اني وقتلي سايبكأثم أعقله
وقوله تعالى أو يرسل
رسولا والثاني وهو
ما تضرع أن بعده وجوبا
سنة كي الجارة كما تقدم
ولام الجود نحو وما كان
الله ليعذبهم

وتقديره وما كان الله يريد ان يعيدهم ولم يكن الله يريد اغفر انهم وسميت بذلك للازمتها الجحد أي النبي من تسمية العام بالخاص اذا الجحد لغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار (و) ثالثها (حتى) الجارة وانما ينصب المضارع باضمار أن (ان كان الفعل) بعدها (مستقبلا) بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمن التكلم حالا أو مستقبلا أو ماضيا (نحو) لن يبرح عليه عا كفين (حتى يرجع الينا موسى) فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامر بن ونحو وزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ون كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ونحو سرت أس حتى أدخل البلد فال دخول مستقبل بالنظر الى ما قبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل أن يذكر ماضيا أو حالا أو مستقبلا والغالب فيها أن تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها المثل السابق وانما أضمرت أن بعدها تكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار أن بعدها لا في شعرو ولا في ثرو قد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لا تنصاف الفعل بعدها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم أيضا فالنصب واجب حيث أن كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان فان اتقى الاستقبال بان أراد بما بعدها الحال تحقيقا وحكاية فهي حرف ابتداء لاجارة وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سبب لما بعدها لانها بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما ويجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن (و) رابعها (أو بمعنى الى) بان صلحت مكانها وذلك اذا كان ما قبلها ينقض شيئا فشيئا (أو) بمعنى (الا) بان صلحت مكانها فالاول نحو لا زمنك أو تعطيني حتى أي لا أفارقك الى أن تعطيني حتى (أو) كقوله لا تسهلن الصعب وأدرك المني * فما اتقادت الآمال الاصابر) والثاني نحو لا قتلن الكافرا أو يسلم أي الا أن يسلم (وقوله)

و كنت اذا غمزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي الا أن تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل أي ليكون لزوم معنى أو اعطاء منه وليكون كسر مني لكعوبها واستقامة منها وهذا يظهر لك ان المذ كورة ليست مرادفة للحرفين المذ كورين كما توهمه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء بان يكون ما قبلها سبب لما بعدها (و) سادسها (واو المعية) أي التي تفيد معنى مع بان يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونها (مسبوقة بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات (أو طلب بالفعل) أي بصيغته لا صائته في ذلك بخلاف النفي المحض لافرق فيه بين ان يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم مثال الفاء بعد النفي (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو ما تأتينا فخذ ثنانا قصدت السببية أي ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو ما تأتينا فكيف نحدثا فيكون المقصود نفي الثاني لا تنفاء الاول (و) مثال الواو بعده أيضا (نحو) ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين و) مثال الفاء بعد الطلب نحو (لا تطفئوا فيه فيحل عليكم غضبي) والواو بعده نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب أي لا يمكن منك أكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الامر بحوزرني فأكرمك والنهي كما تقدم والدعاء نحو اللهم تب علي فأتوب والاستفهام نحو وهل تأتيني فأكرمك والعرض نحو ألا تنزل عند ما فتصب خيرا والتخفيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر لك والتمني ليت لي ما لا فاحج منه فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وما بعد الفاء في هذه الامثلة في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء وألحق الفراء الترخي بالتمني وتبعه ابن مالك قال ابنه ويجب قبوله لثبوته سماعا كقراءة حفص عن عاصم نحو لعل أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب وأمثلة الواو هي

وحتى ان كان الفعل
مستقبلا نحو حتى
يرجع الينا موسى
وأو بمعنى الى أو الا كقوله
لا تسهلن الصعب أو
أدرك المني
فما اتقادت الآمال الا
لصابر وقوله
كسرت كعوبها
أو تستقيما
وفاء السببية وواو المعية
مسبوقة بنفي محض
أو طلب بالفعل نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا
ونحو ويعلم الصابرين
ولا تطفئوا فيه فيحل
عليكم غضبي لا تأكل
السمك وتشرب اللبن

أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو وقال أبو حيان في الارتشاف ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء فلا ينبغي أن يقدم على ذلك الإسماع وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لأخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين و يسبق النفي أو الطلب لأخراج نحو زيداً تينا فيحدد تينا فيمتنع نصبه والنفي بالمحض لأخراج النفي المنتقص بالانحوما تأتينا لا قصد تينا والنفي المتلو بنفي نحو ما زال تأتينا فقد تينا والنفي التالي لاستفهام تقرير نحو ألم تأتني فأحسن اليك فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لأخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن اليك أو بالمصدر نحو سقيا فيرويك أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع إلى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهي نوعان جازم لفعل واحد و جازم لفعلين فالأول سبعة) لا خلاف في حرفيتها (وهي لم نحول يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا و يلد مجزوم ولم وكذا ما بعده (و) ثانيها (لما) أختم في إفادة ما ذكر (نحو لما يقض ما أمره) لكنها تمتاز عنها بانصال نفيها بالحال ويتوقع ثبوته و يجوز حذف مجزومها و بعدم مصاحبتها لأداة الشرط بخلاف لم فإن النفي بها لا يلزم انصاله بالحال بل قد يكون متصلا بنحو لم أكن بدعائك رب شقيا وقد يكون منقطعا بنحو لم يكن شيئا مذكورا أي ثم كان وقد يكون مستمرا كالآية السابقة ولا يجوز حذف مجزومها إلا في ضرورة و يجوز اتصالها بأداة شرط نحو أن لم ولولم و يجوز رفع الفعل بعدها في لغة بخلاف لما (و) ثالثها (ألم) هي لم والهمزة لا مدخل لها في العمل وإن دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها (نحو ألم نشرح) لك صدرك ألم تر أن الله وقرى ألم نشرح بنصب نشرح واستدل به بعضهم على أن لم تنصب في لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت (و) رابعها (ألما) هي لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في ألم (كقوله على حين عابت المشيب على الصبا * فقلت ألما أصبح والشيب وازع

(والجوازم) ثمانية عشر وهي نوعان جازم لفعل واحد و جازم لفعلين فالأول سبعة وهي لم نحول يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحولما يقض ما أمره وألم نحو ألم نشرح لك صدرك وألما كقوله على حين عابت المشيب على الصبا . فقلت ألما أصبح والشيب وازع ولام الأمر والدعاء نحو لينفق ذو سعة من سعته ليقتض علينا ربك ولا في النهي والدعاء نحو لا تحزن لا تؤاخذنا والطلب إذا سقطت الفاء من مضارع بعده وقصد به الجزاء نحو قل تعالوا أتتوا فوله قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

وقوله اليكم يا بني بكر اليكم * ألما تعرفوا منا اليقيننا ألمنا تعرفوا منا ومنكم * كتاب تطعنن وترنميننا (و) خامسها (لام الأمر) وهي التي يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهي في الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأديبا (نحو لينفق ذو سعة) مثال للام الأمر (ليقتض علينا ربك) مثال للام الدعاء ولام الطلب محركة بالكسر تشبيها باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة الجر نعم إن وليت عاتقا جاز تسكينها بنحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتدخل على فعل الغائب والتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة أفعول ولا تجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر (و) سادسها (لا) المستعملة (في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة في (الدعاء) وهي لا الناهية في الحقيقة (نحو لا تحزن) لا تخافوا مثال لا الناهية ونحو ربنا (لا تؤاخذنا) مثال لا الدعائية وعملت لا الجزم لانها تقيصه لام الأمر أو نظيرتها بخلاف لا النافية إذا لطلب فيها وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله

إذا ما خرجنا من دمشق فلانعد * بها أبدأ ما دام فيها الجراضم

(و) سابعها (الطلب) في قول ضعيف (إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أي الطلب (وقصد به الجزاء) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه (نحو) قل (تعالوا أتتوا) فأنزل فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والأصح أن الجزم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تأتوني أتت عليكم (و) مثله نحو (قوله

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل) * بسقط اللوى بين الدخول فومل

أى ان تقفانك فالبكاء مسبب عن وقوفهم واراد الطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل والنهي نحو لا تدن من الاسد
تسلم والدعاء نحو رب اغفر لي أدخل الجنة والاستغفار نحو هل تسكر منى أكرمك والتمنى نحو ايت لي مالا نفقه
والعرض نحو ألا تنزل عند ما تصب خيرا والتعريض نحو لا تأتينا تحذنا ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون
بالفعل بل تجزم الفعل في جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزررك وحسبك حديث ينم الناس وقوله
* مكانك تحمدي أو تستريحي * ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه نحو لا تكفر ندخل
الجنة فلا يقال لا تكفر ندخل النار وخاف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير ان بغيره في
محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع
أنه ورد مجزوما وهذا نحو محمول عند غيره على ابدال الفعل من الفعل ولا حجة له في قراءة بعضهم ولا تمن
تستكثر لجوار كونه وصل بنية لوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جهله بدلا عما
قبله لا اختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني فان سقطت الفاء بعد غير الطالب وهو الخبر المثبت والمنفي
أو بعده ولم يقصد بما بعدهما الجزاء تعين الرفع (و) النوع (الثاني) وهو (ما يجزم فعلين) بدخول عايمهما
ليدل على أن الاول منهما سبب والثاني مسبب (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط لافادتها أن ما يابها
شرط سبب لما يليه (وهو ان) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (نحو ان يشأ يذهبكم) ان
تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم به الله (وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو
وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما نسخ من آية أو نسيها نأت (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط
(نحو من يعمل سواء يجز به) ومن يتق الله يجعل له مخرجا (ومهما) هو كما في ارضع له (كقوله)

أعرك منى أن حبك قاتلي * (وألك، مهما تأمرى القلب يفعل)

وقولك مهما تمنى أثبك عليه (واذما) هو كان (نحو اذما تنقم أقم) وقوله

وألك اذما نأت ما أنت أمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

(وأي) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون ان يعقل في نحو أيهم يقيم أقم معه ولما لا يعقل في نحو
أي الدواب تركب أركب وللكان في نحو أي مكان تجلس أجلس والزمان في نحو أي يوم نصم أصم معك وقد
مثل لا يمثّل ليس الجواب فيه فعلا لافادة أن ذلك غير لازم فيه كما لم أيضا ماسيا في (نحو أيام تدعو افله
الاسماء الحسنى) فجاءت الاسماء الحسنى من المبتدأ والخبر في محل جزء جواب الشرط (ومنى) موضوع للدلالة
على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله * متى أضع العمامة تعرفوني) وقوله
متى تأته تعشوا الى ضوء ناره * تجد خيرا نار عند خيرا موقد
(وأيان) هو كنى (كقوله * أيان ما تعدل به الريح تنزل) وقوله

أيان تؤمنك نامن غيرنا ومتى * لم تدرك الامن نالم نزل حنرا

(وأيان) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أيان تكونوا يدرككم الموت) وقوله
* أيان الريح تمياها نمل * (وأي) هو كين (كقوله)

فأصبحت أي نأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ومارا تأججا

وقوله خيلسلى أي تأتياي تأتيا * أخا غير ما يرضيك لا يحاول

(وحيثما) هو كين (كقوله * حيثما تستقيم بقدر لك الله نجما) في غار الزمان (وهذه الادوات الاحدى
عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى هما (الان واذما فافهما حرفان) الاول باتفاق والثاني على الاصح
واذا كان ما عداهما اسماء فلا بد له من محل من الاعراب اما النصب أو الرفع لان أسماء الشرط معمولة بفعل الشرط
أو لا ابتداء لا غير ما كان منها اسم زمان أو كان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك

والثاني ما يجزم فعلين
أحد عشر وهو ان نحو
ان يشأ يذهبكم وما نحو
وما تفعلوا من خير
يعلمه الله ومن نحو من
يعمل سواء يجز به ومهما
كقوله

وألك مهما تأمرى
القلب يفعل واذما نحو
اذما تنقم أقم وأي نحو
أيام تدعو افله الاسماء
الحسنى ومتى كقوله
متى أضع العمامة
تعرفوني وأي ان كقوله
أيان ما تعدل به الريح
تنزل

وأيان نحو أيان تكونوا
يدرككم الموت وأي
كقوله
فأصبحت أي نأتها
تستجر بها
تجد حطبا جزلا ومارا
تأججا
وحيثما كقوله
حيثما تستقيم بقدر لك
الله نجما

وهذه الادوات الاحدى
عشرة كلها أسماء الا
ان واذما فافهما حرفان

فهو في محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعده نحو من يقوم معه والافان وقع عليه نحو من تضرب
أضرب أو على ضميره أو متعاقبه نحو من رأيت أو أخاه فأكرمه فهو في محل نصب ويجوز في المثال الرفع أيضا على
الابتداء وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وأما غيرهما فهو قسمان قسم
لا يلحقه ما هو من ومهما وما واتي وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي (ويسمى الفعل الاول) من الفعلين
الجزومين باحدى هذه الادوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ولا يكون ماضى المعنى لانه مفروض حصوله في
المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين اني
كنت قلته (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) لترتبه على الاول ترتب الجواب على السؤال (وجزاء لان مضمونه
جزاء لمضمون الاول وهو كالشرط لا يكون ماضى المعنى لان حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل
ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل وأما قوله تعالى ان كان فيصه قدم من قبل فصدقت
فالمعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم القلان ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمحلها
أو مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فاسكن منهما حكمه ولا يكون الشرط الاجلة فعلية خبرية فعلها متصرف
غير مقرون بقداً وتنفيس أو نافي غير لازم وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية (واذا
لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا) بان كان أحد الامور التي لا يصح ان تقع شرطا كأن كان جملة اسمية أو فعلية
فعلها طلي أو منفي بغير لازم (وجب اقتترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه مثال الجملة الاسمية نحو
(وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير) والفعلية التي فعلها طلي نحو (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) والتي
فعلها مقرون بناف نحو (وماتفعلا ومن خير فلن تكفروه) ونحو فان توليتم فاسألتكم من أجر فالفاء في هذه
الامثلة ونحوها واجبة الذكرو لا يجوز تركها الا في ضرورة أو بدور وهي متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية
أما فيها فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتداء
بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) ويعتبر في الجملة المقترنة باذا أن لا تكون انشائية
نحو ان عصي زيد فويل له وأن لا تقترن باداة نفي نحو ان قام زيد فبكر قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان بشرا
قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها احالة على المثال فانه
جامع لها وقد افترضت عبارته ان الجواب اذا صلح أن يجعل شرطا لا يجب اقتترانه بالفاء بل يجوز وبه صرح
ابن الحاجب فيما اذا كان الجواب مضارعا مثبتا أو منفيا بلا وقال الرضى الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا
فلا حاجة الى رابط بينهما وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه (وذكر
صاحب الآجرومية في الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بهما مذهب
كوفي) وهو شاذ لاستحالة المعنى فاسألها لعموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أي
حال وكيفية تقرأ أقرأ أما مثلها وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراءة الخاطب في قراءته أمر صعب
ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال ما بها قال المؤلف كالدماميني (ولم تقف لها على شاهد) مثال (في
كلام العرب وقد يجزم باذا) لكن لا يقع ذلك الا (في ضرورة الشعر كقوله)

استغن ما أغناك ربك بالغنى * (واذا نصبتك خصاصة فتجمل)

بالجيم أو بالحاء المهملة وقوله

واذا نصبتك خصاصة فارج الغنى * والى الذي يعطى الرغائب فارغب

وهو أيضا شاذ للنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة
للإبهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهما متنافيان * ولما أنهي الكلام على ما يعرب بالاصالة
والاستقلال أخذت كلام على ما يعرب تبعالغيره وهو أربعة أشياء وبدأ منها بانعت فقال

ويسمى الفعل الاول
شرطا ويسمى الثاني
جوابا وجزاء واذا لم
يصلح الجواب أن يجعل
شرطا وجب اقتترانه
بالفاء نحو وان يمسك
بخير فهو على كل شيء
قدير ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني و ماتفعلا
من خير فلن تكفروه
أو باذا الفجائية نحو
وان تصبهم سيئة بما
قدمت أيديهم اذا هم
يقنطون وذكر صاحب
الآجرومية في الجوازم
كيفما نحو كيفما تفعل
أفعل والجزم بهما مذهب
كوفي ولم تقف لها على
شاهد في كلام العرب
وقد يجزم باذا في
ضرورة الشعر كقوله
* واذا نصبتك خصاصة
فتجمل *

(باب النعت)

ويقال له الوصف والصفة (النعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فإنه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وهو (اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كاعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك وإن كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه (والمراد بالمؤول بالمشتق ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق وهو (اسم الإشارة) غير المكنى (نحو مررت بزيد هذا) أي الحاضر (واسم الموصول) غير من وما (نحو مررت بزيد الذي قام) أي المعلوم قيامه (وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال) أي صاحبه ومثلهما ذو الطائفة (وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي) أي منسوب إلى دمشق ونظرت إلى رجل تمارأي منسوب إلى التمر (ومن ذلك) أي المؤول بالمشتق (الجملة) فإنها قد ينعت بها نحو جاءني رجل قام أبوه لأن ذلك في معنى قائم أبوه وشرطها أن تكون خبرية مشبهة على ضمير ير بطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والالكانت أجنبية عنه (وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة) أو ما في معناها لاها في حكم النكرة تأولها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة (نحو واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله) جملة ترجعون في محل نصب نعت ليومًا وهونكرة وقوله * ولقد أمر على اللثيم يسنى * جملة يسنى في محل جر نعت للثيم وهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة معنى جاز أن ينعت نظرا إلى معناه وان نظر إلى لفظه فهي حال (وكذلك المصدر) ينعت به كثير ولكن مع ذلك سماعي وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير مضاف (و) على كل من القولين (يلتزم أفراد وتذكيره تقول مررت برجل عدل وامرأة عدل ورجلين عدل ورجال عدل) وإنما التزم ذلك على القول الأول لأن المصدر من حيث هو لا ينشئ ولا يجمع ولا يؤنث فاجزوه على أصله وأما على الثاني فكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله برجل ذي عدل وامرأة ذات عدل ورجلين ذوي عدل ورجال ذوي عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه (والنعت) حقيقيا كان أو سيبيا (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة أي (في رفعه ونصبه وخفضه) أي في واحد منها (و) في (تعريفه وتنكيره) أي في واحد منهما فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أو دونه (ثم ان رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضا) في اثنين من خمسة أي (في تذكيره وتأنثه) أي في واحد منهما (وفي أفراد وتثنيته وجمعه) أي في واحد منها فيصير بهذه مع ما مر مطابقا له في أربعة من عشرة سواء كان معناه كالا مثلا الآية أم سيبية نحو جاء الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه (تقول) في النعت الجاري على مدلوله حالة الرفع مع التذكير والأفراد والتعريف (قام زيد العاقل و) حالة النصب (رأيت زيدا العاقل و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل و) تقول مع التأنيت والأفراد والتعريف (جاءت هند العاقلة) في الرفع (ورأيت هند العاقلة) في النصب (ومررت بهند العاقلة) في الخفض (و) تقول مع التنكير والأفراد والتذكير (جاء رجل عاقل) في الرفع (ورأيت رجلا عاقلا) في النصب (ومررت برجل عاقل) في الخفض (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف (جاء الزيدان العاقلان) في الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتعريف (جاء الذين العاقلون) في الرفع (ورأيت الذين العاقلين) في النصب (ومررت بالذين العاقلين) في الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتعريف

للفعل كضروب
بالصفة المشبهة كحسن
اسم التفضيل كاعلم
المراد بالمؤول بالمشتق
اسم الإشارة نحو
مررت بزيد هذا
اسم الموصول نحو
مررت بزيد الذي قام
وذو بمعنى صاحب نحو
مررت برجل ذي مال
أسماء النسب نحو
مررت برجل دمشقي
ومن ذلك الجملة وشرط
المنعوت بها أن يكون
نكرة نحو واتقوا يومًا
ترجعون فيه إلى الله
وكذلك المصدر يلزم
فأفاده وتذكيره
تقول مررت برجل
عدل وامرأة عدل
ورجلين عدل ورجال
عدل والنعت يتبع
المنعوت في رفعه ونصبه
وخفضه وتعريفه
وتنكيره ثم ان رفع
ضمير المنعوت المستتر
فيه تبعه أيضا في تذكيره
وتأنثه وفي أفراد
وتثنيته وجمعه تقول قام
زيد العاقل ورأيت
زيدا العاقل ومررت
بزيد العاقل وجاءت
هند العاقلة ورأيت
هندا العاقلة ومررت
بهندا العاقلة وجاء رجل

وجاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين و جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات
ومررت بالهندات العاقلات وان رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير البار لم يعتبر (٨٣) حال المنعوت في التذكير والتأنيث

والافراد والتثنية
والجمع بل يعطى النعت
حكم الفعل فان كان
فاعله مؤنثا أنت وان
كان المنعوت به مذكرا
وان كان فاعله مذكرا
ذكر وان كان المنعوت
به مؤنثا ويستعمل
بلفظ الافراد ولا يثنى
ولا يجمع تقول جاء
زيد القائمة أمه
وجاءت هند القائم
أبوها وتقول مررت
برجل قائمة أمه وبامرأة
قائم أبوها وتقول
مررت برجلين قائم
أبواهما ومررت برجال
قائم أبواهم إلا أن
سبويه قال فيما إذا
كان الاسم المرفوع
بالنعت جعا كالمثال
الاخير فالاحسن في
النعت ان يجمع جمع
تكسير فيقال مررت
برجال قيام أبواهم
ومررت برجل قعود
غلمانة فهو أفصح من
قائم أبواهم وقاعد
غلمانة بالافراد
كأنقدم أفصح من جمع
التصحيح نحو مررت
برجال قائمين أبواهم
وبرجل قاعدين غلمانة

جاء رجال عاقلون ورأيت رجالا عاقلين (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف
(جاءت الهندان العاقلتان) في الرفع (ورأيت الهندين العاقلتين) في النصب (ومررت بالهندين العاقلتين)
في الخفض وتقول مع التثنية والتأنيث والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) في الرفع (ورأيت
الهندات العاقلات) في النصب (ومررت بالهندات العاقلات) في الخفض وتقول مع الجمع والتأنيث
والتذكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات والنعت في ذلك كله رافع لضمير
المنعوت المستتر ويسمى نعتا حقيقيا (وان رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع
(الضمير البار لم يعتبر حال المنعوت) في الخمسة الاخيرة أي (في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل
تعطى النعت حكم الفعل) الحال محله فيجب افراده لرفعه ما ذكر وموافقته في التذكير والتأنيث مرفوعة
لامنعونه ولهذا قال (فان كان فاعله مؤنثا أنت) النعت (وان كان المنعوت به مذكرا) كررت برجل حسنة
أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) النعت (وان كان المنعوت به مؤنثا) كررت بامرأة قائم أبوها
(ويستعمل) النعت (بلفظ الافراد) وجوبه بالتقدم (ولا يثنى ولا يجمع) لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت
مثنى أو مجموعا (تقول) في التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه
(وجاءت هند القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها (وتقول) في التذكير والافراد (مررت برجل
قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (وتقول) في التثنية مع التذكير
(مررت برجلين قائم أبواهما) كما تقول قام أبواهما ومع التعريف مررت بالزيدين القائم أبواهما (و) تقول
في الجمع مع التذكير (مررت برجال قائم أبواهم) كما تقول قام أبواهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم
آباؤهم (الأن سبويه) استثنى من كونه كالفعل في الافراد مسئلة واحدة فانه (قال فيما إذا كان الاسم
المرفوع بالنعت جعا كالمثال الاخير فالاحسن في النعت ان يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم
(ومررت برجل قعود غلمانة فهو أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤهم و) برجل (قاعد غلمانة بالافراد)
لنعت الذي هو قياس الفعل (والافراد كأن تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح نحو مررت برجال
قائمين آباؤهم و برجل قاعد بن غلمانة) بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه يقومون آباؤهم ويقعدون غلمانة
وهذا ضعيف أيضا لاختصاصه بلفظة طي (هذه أمثلة النعت الرفع للاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت
ويسمى نعتا سببيا لانه على غير من هوله (ومثال) النعت (الرفع للضمير البار ز قولك جاء في غلام امرأة
ضار بتهى) كما تقول ضار بتهى (وجاءتني أمة رجل ضار بها هو) كما تقول ضار بها هو (وجاء في غلام رجلين
ضار به هما) كما تقول ضار به هما (وجاء في غلام رجال ضار به هم) كما تقول ضار به هم ومن قال ضار به هم قال
ضار به هم وجمع التكسير كضوار به هم أفصح من جمع التصحيح كأن تقدم حر فاحرف (و) النعت (فائدته)
حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح) فصالح خصص الرجل ورفع
عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) في المعارف (ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم) فيما إذا كان زيدا أو زيدا
فالعالم أخرج زيدا عن الابهام وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول في التخصيص
بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعت أن يؤتى به لاحد هذين المعنيين (وقد يكون مجرد
المدح) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المذاغة بدون النعت (نحو بسم

هذه أمثلة النعت الرفع للاسم الظاهر ومثال الرفع للضمير البار ز قولك جاء في غلام امرأة ضار بتهى وجاءتني أمة رجل ضار بها هو وجاء في
غلام رجلين ضار به هما وجاء في غلام رجال ضار به هم وفائدته تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح وتوضيحه ان كان
معرفة نحو جاء زيد العالم وقد يكون مجرد المدح نحو بسم

الله الرحمن الرحيم أو لمجرد اللهم نحو أو عوذ بالله من الشيطان الرجيم أو اللهم ارحم عبدك المسكين أو لتوكيد نحو عشرة كاملة وإذا كان المنعوت معلوما بدون النعت جاز (٨٤) في النعت الاتباع والقطع ومعنى القطع ان ترفع النعت على أنه خبر لمبتدأ

محذوف أو تنصبه بفعل محذوف نحو الحمد لله الجيد أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أمدح وإذا تكررت النعوت لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع وان لم يعسرف الا بمجموعها وجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة

الله الرحمن الرحيم أو لمجرد اللهم (له اذا تعين كذلك) نحو أو عوذ بالله من الشيطان الرجيم أو اللهم ارحم عبدك المسكين أو لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو) تلك (عشرة كاملة) فان معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا وقائدة ذكرهنا كيد ذلك المعنى (وإذا كان المنعوت معلوما بدون النعت) حقيقة أو ادعاء (جاز في النعت الاتباع) لما قبله في اعرابه وهو الاصل (و) (جاز فيه) (القطع) عنه اذا لم يكن للتأكيده أو جاريا على مشاربه (ومعنى القطع أن ترفع) النعت الجاري على وفق ما قبله من نصب أو جر (على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو تنصبه) ان كان على وفق ما قبله من رفع أو جر (بفعل محذوف) فيقطع من الجر الى الرفع أو النصب (نحو الحمد لله الجيد) فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) وهو الاصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ والحيد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) ويجوز القطع من النصب الى الرفع ومنه الى الرفع أيضا فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه والنصوب وجهان ثم النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل وان كان لغير ذلك جاز ذكره ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعددده (وإذا تكررت النعوت) أي تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها) بان استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) وجاز الجمع بينهما (و) هو (اتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع وانما اشترط ذلك لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه (وان لم يعرف) مسماه (الاجموعها) أي بجميعها بان احتاج اليها في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) له لتزيلها منه منزلة الشيء الواحد (وان تعين ببعضها) بان استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به

باب العطف

باب العطف والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه ان كان معرفة نحو أقسم بالله أبو حفص وعمر ونخصيصه ان كان نكرة نحو هذا خام حديد وفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول مشتق أو مؤول بمشتق

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا (نوعان عطف بيان وعطف نسق) ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفة (فعطف البيان) أي فعطف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت في توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله (أقسم بالله أبو حفص عمر) * مامسها من نقب ولا دبر * فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لا يوضحه (و) في تخصيصه ان كان نكرة بناء على تجويزه في النكرات (نحو هذا خام حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم ذكره لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فان شبه الشيء غيره بما بعده بقية التوابع لكونها غير موصفة ولا مخصصة وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتذكيرا وسمى هذا عطف بيان لان المتكلم يرجع الى الاول فواضحه به ولم يحتاج الى حرف لانه عين الاول (وفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق) لانه يدل على معنى منسوب الى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هي التي مرت في النعت (ويصح في عطف البيان) أي ويصح فيها حكمه عليه انه عطف بيان باعتبار كونه موصفا أو مخصصا لمتبوعه (ان يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل لافادة تقرير

أربعة من عشرة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل معنى

معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالهم وخرج به ما إذا وجب ذكره أو امتنع إحلاله محل
الاول في هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبديلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان
لزيد لا بدل منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المنجبر بها من رابط لها بالابتداء
الثانية نحو يازيد الحارث فالحارث عطف بيان لا بدل اذ لا يحل محل الاول لاستلزامه اجتماع ال وحرف النداء
وهو ممتنع وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول أوضح من الثاني نحو قرأ
قالون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه في الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف
النسق) أي المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء على نظم واحد يقال هذا على نسق هذا
أي على نظمه فيسمى التابع المذكور نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في اعرابه (فهو التابع الذي
يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) فقوله التابع يتناول سائر التوابع وقوله الذي
يتوسط الى آخره مخرج لما عدها والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف فلا ترد
الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بتم المؤكد بها جملة أخرى لان التبعية حاصلة فيهما لغير الحرف
واطلاق العاطف عليه محاز وقد صرح ابن الحاجب في أماليه بان مثل جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير (وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو واما) في رأى ضعيف (وبل ولا
ولكن) وهذه الحروف قسمان لانها اما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى أو في الاعراب فقط (فالسبعة
الاولى) وهي الواو واما وما بينهما (تقتضي التشريك في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الاعراب
من رفع أو غيره (والمعنى) لان ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيًا فابعدا يشاركه في ذلك (والثلاثة الباقية تقتضي
لتشريك في الاعراب فقط) أي دون المعنى فاد اتقرر أن هذه الحروف تشترك ما بعدها فيما قبلها في الاعراب
(فان عطف) أنت (بها على مرفوع) لفظا أو تقدير من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا
(أو على منصوب) كذلك (نصبت) ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خفضت) ذلك
المخفوض كذلك (أو على) مضارع (محزوم) كذلك (محزمت) ذلك المعطوف كذلك فتبعية عطف النسق
تكون في جميع الاعراب لوروده في الاسماء والافعال بخلاف النعت وما شابهه فإنه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته
بالاسماء وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعاهما في الفعلية أم
اختلف (نحو صدق الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو (ومن يطع الله ورسوله) مثال
في النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال في الخفض ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو تؤمنون
بالله ورسوله وتجاهدون وفي النصب نحو لنجي به بلدة ميتا ونسقيه (و) في الجزم نحو (وان تؤمنوا وتتقوا
تؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك ان (الواو لمطلق
الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معينة ولا غيره وان
كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المعنى وقول بعضهم انهما للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع
بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد فقولك جاء زيد وعمر ويحتمل مجيئهما معا وسبق زيد لعمر وبجملة
وبدونها والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمر وقبله أو معه) قال ابن مالك وكونها للمعية راجح
وللترتيب كثير وعكسه قليل والقول بانها للترتيب يرده قولك اختصم زيد وعمر وتضارب بكر وحالد والمال
ين هذا وانني وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس محزوم عليه وجارم * وذكر ابن
مالك أن استعمالها فيه أجود من أو (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم و (لترتيب) المعنوي بان
يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيب) أي وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا

في الغالب وأما عطف
النسق فهو التابع الذي
يتوسط بينه وبين
متبوعه حرف من هذه
الحروف العشرة وهي
الواو والفاء وثم وحتى
وأم وأو واما بل ولا
ولكن فالسبعة الاولى
تقتضي التشريك في
الاعراب والمعنى والثلاثة
الباقية تقتضي
التشريك في الاعراب
فقط فان عطف بها
على مرفوع رفعت أو
على منصوب نصبت أو
على مخفوض خفضت
أو على محزوم محزمت
نحو صدق الله ورسوله
ومن يطع الله ورسوله
آمنوا بالله ورسوله
وان تؤمنوا وتتقوا
تؤتكم أجوركم ولا
يسألكم أموالكم
* والواو لمطلق الجمع
نحو جاء زيد وعمر و
قبله أو معه أو بعده
* والفاء للترتيب
والتعقيب

مهلة نحو (أمانه فاقبره) والتعقيب في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذالم يكن بين الزواج والولادة الامدة الجمل مع لحظة الوطء ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة اذالم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنان لان المعنى أردنا هلاكها وقد تكون الفاء للترتيب الذي كرى وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذي كرفقه لأن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثرا ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وتقتضي السببية كثيرا ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو زني ما عز فرجم (وتم) كالفاء في افادتها (ا) لمجمع و (الترتيب و) لكنها تخالفها في أنها للمهلة أي (التراخي) بان يكون المعطوف بهام تراخيا عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان (نحو) فاقبره (ثم اذ اشاء أنشره) وأما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم فالتقدير خلقنا أباكم ثم صورناكم بحذف مضاف وقد تتخلف عن التراخي تقول أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين (والعطف بحتى قليل) في كلامهم وأنكره الكوفيون بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أميك على ان حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على اضرار عامل وهي كالواو للمجمع بين المتعاطفين وفي افادتها للترتيب خلاف وجعل في التسهيل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام في المعنى (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا) كما أن ذلك شرط مجرور هافلا يقال قام الناس حتى أنا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضر اوى قال في المعنى ولم أقف عليه لغيره (وان يكون بعضا من المعطوف عليه) حقيقة أو حكما ليفيد قوة أو ضعفا فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء (و) ان يكون (غاية له) أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشيء نحو قوله

فهرنا كم حتى الكفاة فاتممو * تهابوتنا حتى نينا الا صاغرا

نحو أمانه فاقبره * و
للترتيب والتراخي
نحو ثم اذ اشاء أنشره
* والعطف بحتى قليل
ويشترط فيه أن
يكون المعطوف بها
اسما ظاهرا وان يكون
بعضا من المعطوف عليه
وغاية له نحو أكلت
السمة حتى رأسها
بالنصب ويجوز الجر على
أن حتى جارة كما تقدم
في المحفوضات ويجوز
الرفع على أن حتى
ابتدائية ورأسها مبتدأ
والخبر محذوف أي حتى
رأسها مأكول وأم
لطلب التعيين ان كانت
بعد همزة داخلية على
أحد المستويين

وقولك (أكلت السمة حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الحر) له (على أن حتى) في المثال (جارة كما تقدم) ذلك (في المحفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالا ان (ويجوز الرفع) له (على أن حتى) فيه (ابتدائية) أي يكون ما بعدها مستأنفا لا تعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها مأكول) وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جازم ما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تهيو العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسية نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف أو معنوية نحو مات الناس حتى الانبياء أو في نقص كذلك نحو المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان (وأم) موضوع (لطلب التعيين) من المخاطب (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلية على أحد المستويين) في الحكم في ظن التكلم بعد ثبوت أحد هما عنده فاذا قيل أزيد عندك أم عمر وفيه عالم بان أحد هما عند المخاطب والسؤال بام والهمزة انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيدا أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم ولا أحد هما عندي * واعلم ان أم نوعان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقه همزة يطالب بها وبام التعيين كما مثلنا أو همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو سواء عليهما أذرتهم أم لم تذرتهم ونحو سواء عليكم أذعوتهم أم أتم صامتون وسميت أم فيهما متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر والفرق بينهما أن المسبوقه همزة التسوية لا تستحق حوا بالان المعنى مهاليس على الاستفهام والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا بين جملتين هما معهما في تأويل المصدر بخلاف أم انتي ذكرها المؤلف في جميع ذلك * وأما المنقطعة

فهي الخالية من ذلك ومعناه الاضراب كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجل نحو أم هل تستوي الظلمات
 أي بل هل (وَأَوْ) موضوعه لاحد الشئين أو الاشياء مبهما مفيدة (للتخير) بعد الطلب وقيل ما يمنع فيه الجمع
 مع ما قبله (أو الاباحة بعد الطلب أيضا) وقيل ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله فالاول (نحو تزوج هنداً أو أختها)
 ويمتنع الجمع بينهما من التخيير آيتا الكفارة والفدية (و) الثاني (نحو جالس العلماء والزهاد) ويجوز الجمع
 بينهما إذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثماً وكفو را أي لا تطع واحداً منهما لانهما
 تدخل للنهي عما كان مباحاً وكذا حكم النهي الداخل على التخيير (و) مفيدة (لشك) من المتكلم بعد الخبر
 وشك المخاطب ناشئ عنه (أو الابهام) على السامع بعد الخبر أيضاً مع علم المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك أي
 ايقاع السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة بعد الخبر أيضاً فالاول نحو (لبئنا يوماً أو بعض يوم) الثاني
 نحو (وإما أياكم على هدى) والثالث نحو (كونوا هوداً أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هوداً وقالت
 النصارى كونوا نصارى وقد تأنى للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والاضراب نحو وأرسلناه الى مائة
 ألف أو يزيدون أي بل يزيدون وطلق الجمع كقوله * لنفسي تقاهاً وعليها نجو رها * أي وعليها (وإما)
 بكسر الهمزة المسبوقة بمثلاً (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك
 أو الابهام أو التفصيل (نحو تزوج أماً هنداً وإما أختها) مثالاً للتخيير (وبقية الامثلة واضحة) نحو تعلم أماً فقها
 وإما نحواً ونحو جاء أماً زيداً وأما عمرو ونحو أماً شاكراً أو أماً كفو را وقد يستغنى عن أماً السانبة بالاكقوله

فأما أن تكون أخى بصدق * فأعرف منك غثاً من سمين

والأفاطر حنى واتخذنى * عدواً أتيك وتقينى

وقد يستغنى عنها عن الواو ونحو قام أماً زيداً وعمرو وقد يستغنى عن الاولى كقوله

سقتة الر واعد من صيف * وإما خريف قلن بعد ما

(وقيل) إهـا غير عاطفة كالاولى وإن أفادت ما أفادته أو (إن العطف إنما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي

عطف يكون أحدهما لغوا (وإن أما حرف تفصيل كالاولى فانه حرف تفصيل) لا عطف باتفاق واختار هذا

القول ابن مالك وأجيب بان الواو تعطف أماً الثانية على أماً الاولى وإما تعطف ما بعدها على ما بعدها أماً المتقدمة

قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (و بل) موضوعه (للاضراب غالباً) وشرط العطف بها

أفراد معطوفها وإن يسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهى ومعناها بعد الاولين صرف الحكم عن المعطوف عليه

الى المعطوف (نحو قام زيد بل عمرو) أي بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت وكأنه لم يجر عليه حكم

لأباليقيا ولا بعدهم ولا أخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا صرف عنه بل ومعناها بعد الاخيرين

تقرر بحكم ما قبلها وإثبات تقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو وزيد منى عنه القيام وأجاز

المبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها الى ما بعدها والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائماً بل

قاعدة بالنصب على معنى ما هو قاعدة أو استعمال العرب على خلاف ما أجازوه (ولكن) موضوعه (للاستدراك)

وشرط العطف بها أفراد معطوفها ووقعها بعد نفي أو نهى وعدم اقترانها بالواو وهي كبل بعد هما في أنها تقرر

حكم متاوها وتثبت تقيضها اليها (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) أي لكن مررت برجل طالح فإن

وقعت بعد إيجاب أو أمر أو نفي أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء للاستدراك (ولا) موضوعه (لنفي الحكم)

الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه إذا يعطف بها الابهام (نحو جاء زيد لا

عمرو) فالجى ثابت لزيد منى عن عمرو وأمر نحو ضرب زيد الأعمرا أو نداء نحو يا ابن أخى لا ابن عمى ومحل

العطف بها ما إذا لم تقترن بمطاف فإن اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة

وَأَوْ للتخيير أو الاباحة
 بعد الطلب نحو تزوج
 هنداً أو أختها وجالس
 العلماء والزهاد وللشك
 أو الابهام أو التفصيل
 بعد الخبر نحو لبئنا يوماً
 أو بعض يوم وإما أياًكم
 على هدى كونوا هوداً
 أو نصارى * وإما بكسر
 الهمزة مثل أو بعد
 الطلب والخبر نحو تزوج
 أماً هنداً وإما أختها
 وبقية الامثلة واضحة
 وقيل إن العطف إنما
 هو بالواو وأن أماً حرف
 تفصيل كالاولى فانهما
 حرف تفصيل وبل
 للاضراب غالباً ونحو قام
 زيد بل عمرو * ولكن
 للاستدراك نحو ما
 مررت برجل صالح
 لكن طالح * ولان نفي
 الحكم عما بعدها نحو
 جاء زيد لا عمرو

﴿باب التوكيد﴾

ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الهمزة والكاف وعرفه ابن مالك في شرح الكافية بأنه تابع بقصد به كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد (لفظي) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوي) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه) وإنما يكون عند إرادة التكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالتكلم الغلط وهو جار في كل لفظ (سواء كان اسماً نحو جاء زيد زيداً وفعلاً) خالياً عن الفاعل (نحو) قولك (أناك أناك اللاحقون) أو مع فاعله المضمّر نحو (أحبس أحبس أو حر فأنحو) قوله

﴿باب التوكيد﴾
 والتوكيد ضربان
 لفظي ومعنوي فاللفظي
 إعادة اللفظ الأول بعينه
 سواء كان اسماً نحو جاء
 زيد زيداً وفعلًا نحو
 ﴿أتاك أذاك﴾ اللاحقون
 احبس احبس ﴿أوحرفاً
 نحو لا لا أبوح﴾ يجب
 بثنة أنها أخذت على
 موافقته عهداً أو جلة
 نحو ضربت زيدا
 ضربت زيدا والمعنوي
 ألفاظ معلومة وهي
 النفس والعين وكل
 وجميع وعامة وكلا وكلتا
 ويجب اتصالها بضمير
 مطابق للمؤكد نحو
 جاء الخليفة نفسه أو
 عينه ولك أن تجمع
 بينهما بشرط أن تقدم
 النفس ويجب افراد
 النفس والعين مع
 المفرد وجعهما على
 أفعل مع المثنى والجمع
 تقول جاء الزيدان
 أنفسهما أو أعينهما
 وجاء الزيدون أنفسهم
 أو أعينهم وجعهما على
 أفعل مع الجمع واجب

(لا لأبوح بحب بنة امها * أخذت على موافقاهم ودا)
ولافرق في اللفظ المكرر بين أن يكون مفردا كما تقدم أو مركبا ضافيا أو مزجيا (أوجلة) اسمية أو فعلية
والاكثر افتراءها بالاعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد يتعين تركه اذا توهم التعدد (نحو ضربت زيدا
ضربت زيدا) قيل وجزيانه في كل لفظ مناف لتعريف التابع بابه كل ثان أعرب بأعراب سابقه من جهة
واحدة ثم التوكيد اللفظي ليس متصورا على إعادة الاول بعينه بل يكون أيضا تقوية للاول بموافق له معنى نحو
سبلا فجاء لان معنى الفجاء والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال الدماميني أو بموافق في الزنة يحصل به مع
التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان (و) التوكيد (المعنوي)
وهو تابع بقر وأمر المتبوع في النسبة أو الشمول وله (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ آخر
(وهي النفس والعين) ويؤكد بهما الرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ألا ترى أن قولك جاء زيد ظاهر في
نسبة المجيء الى زيد ومحتمل لان يكون الجائي خبره أو متاعه أو غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا أثبت بالنفس أو العين
المعبر بها عنها وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وأثبت الفعل الحقيقة المؤكدة (وكل
وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكدها الرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فانك اذا قلت جاء أهل
مكة احتمل مجيء الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة مجيء علمائهم وأشرفهم بما ظاهره العموم فبقولك كلهم أو
جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وعلم أن الاراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا قلت جاء
الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما أفاد ذكر كلا وكثرتا رفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو إحدى المرأتين
والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الألفاظ كلها (يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف
افرادا وتثنية وجعائذ كبرאותا نيتا ترتبط به وليدل على من هو له (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها
وعينها والقوم كلهم أو جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما (ولك ان تجمع بينهما) أي
النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) على العين لان النفس هي الجملة والعين مستعارة لها فتقول جاء زيد
نفسه عينه (ويجب افراد النفس والعين) الاولى افرادهما (مع المفرد) المذكور والمؤنث اذ يؤكدهما كما
تقدم (وجعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع المثني) المذكور والمؤنث أو مافي معناه (و) مع (الجمع)
كذلك (تقول) في تثنية المذكور (جاء الزيدان) أو زيد وعمر (أنفسهما أو أعينهما) وفي تثنية المؤنث
جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما وكان القياس نفساهما أو عيناهما لكنهم عدلوا عن
ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تشيئين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكور (جاء الزيدون)
أو زيد وعمر و بكر (أنفسهم أو أعينهم) وفي جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى أنفسهن
أو أعينهن (وجعهما على أفعل مع الجمع واجب) ومع المثني راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز
مع افرادهما وتثنيتهما نحو جاء الزيدان نفسهما أو أعينهما أو نساءهما أو عيناهما والحاصل ان لفظ النفس
والعين طبق المؤكدة في الافراد والجمع وأما في التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وكل وجه أفصح

وجاءت القبيلة كلها
أوجيعها وأعامتها وجاء
الرجال كلهم أوجيعهم
أوعامتهم وجاءت النساء
كلهن أوجيعهن أو
عامتهن وكلا وكلتا
يؤكدهما المثني نحو
جاء الزيدان كلاهما
وجاءت الهندان
كلتاهما وإذا أريد
تقوية التأكيدي فيجوز
أن يؤتى بعد كل واحد
وبعد كل واحد بجمعاء
وبعد كل واحد بجمعين
وبعد كل واحد بجمع
الله تعالى فسجد
الملائكة كلهم أجمعون
وتقول جاء الجيش كله
جمع والقبيلة كلها جمعاء
والنساء كلهن جمع وقد
يؤكدها بجمع وجمعاء
وأجمعين وجمع بدون
كل نحو لاغوينهم
أجمعين وقد يؤتى بعد
أجمع بتوابعه وهي
أجمع وأبضع وأبتع نحو
جاء القوم كلهم أجمعون
أجمعون أبصعون
أبتعون وهي بمعنى
واحد ولذلك لا يعطف
بعضها على بعض لأن
الشيء الواحد لا يعطف
على نفسه والتوكيد
تابع للتوكيد في رفعه
ونصبه وخفضه
وتعريفه ولا يجوز

مما بعده (وكل وجيع وعامة يؤكدها) أي بكل منها (المفرد) المذكور والمؤنث أن تجزأ بعامله نحو اشترت
العبد كله والامة جميعها لأنها لرفع توهم ارادة الخصوص فلا بد من القيد المذكور ليمكن توهم ارادة البعض
بالكل فلا يقال جاء يد كله لعدم الفائدة لأن زيد لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكور والمؤنث
لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤكدها المثني) استغناء بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله أوجيعه
أوعامته وجاءت القبيلة كلها أوجيعها أوعامتها وجاء الرجال كلهم أوجيعهم أوعامتهم وجاءت النساء كلهن
أوجيعهن أوعامتهن و) أما (كلا وكلتا) فأنما يؤكدهما المثني خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان
في المفرد والجمع وإنما يؤكدهما المثني ان صحت حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء
الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاها) فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما اذ لا يحتمل ارادة أحدهما
ولا بد مع ذلك أن يتحدد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما (وإذا أريد تقوية
التأكيدي) عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كل واحد) أي بعد لفظه كله (باجمع وبعدها بجمعاء
وبعد كل واحد بجمعين وبعدها بجمع) قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع
والقبيلة كلها بجمعاء والنساء كلهن بجمع) ولما كان الغالب في هذه الالفاظ أن لا يؤكدها الا بعد كل جىء بها
غير مضافة الى ضمير المؤكد كما مثل والتوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف نحو أكتعين أو أبصعين وسيأتي
وقيل ان كل ترفع احتمال التخصيص وأجمع يرفع احتمال التفريق ورد بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين
اذ لاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤتى بعد بجمع وجمعاء وأجمعين
وجمع) أي بكل منها استقلالاً أي (بدون كل) وهو وان كان كثيراً في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها
مع كل (نحو لاغوينهم أجمعين) ان جهنم لم وعدهم أجمعين ان المنجوههم أجمعين ولو شاء هذا كم أجمعين قال
الداميني وما صرح به في المغنى من أنه انما يؤكدها بجمع وأخواته بعد التوكيد بكل سهو (وقد يؤتى بعد أجمع
بتوابعه وهي أكتع وأبضع) بالصاد المهملة (وأبتع نحو جاء) الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع وجاء (القوم
كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل كل
منها توكيد لما قبله (وهي) أي ألفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض
اذا اجتمعت) بل توردها متتابعة من غير فصل (لان الشيء الواحد لا يعطف على نفسه) بخلاف الصفات يجوز أن
تتعاطف لتعدد معانيها وقد أفهمت عبارة أنه لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود
وهو الجمعية وذكر هادونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال الافراد وكما يؤتى
بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء وبعاء وبتعاء وبعدها بجمع بكتع وبصع وبتع وظاهر كلام بعضهم
أنه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر (والتوكيد) أي المؤكد بكسر الكاف (تابع
للمؤكد) بفتحها (في رفعه) ان كان مرفوعاً (ونصبه) ان كان منصوباً (وخفضه) ان كان مخفوضاً
(وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها لضمير المؤكد لفظاً
ومالم يضاف منها فهو معرفة بنية الاضافة وبالعلمية الجنسية وإذا كان كذلك فلا تجرى الاعلى المعارف (و) لهذا
(لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البصريين) مطلقاً وأجازه بعض الكوفيين ان كانت محدودة
كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كصمت أسبوعاً كله
وعليه جاء قوله * ياليت عدة حول كله رجب * بخلاف صمت زمناً كله لا تنفأ الشرط الاول وبخلاف نحو
صمت شهراً نفسه لا تنفأ الشرط الثاني واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المؤلف
للجزم اذ لا مدخل له هنا لان الالفاظ المذكورة لا يؤكدها الا الاسماء

باب البدل

ويسمى بالتكرير (هو التابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف بيل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا وبيل بعد النفي وبل لكن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه انه مقصود به اذا المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخروج بقوله (بلا واسطة) المعطوف بيل بعد الاثبات فانه وان كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذکور ان المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل جار في الاسماء والافعال وحكمه التثنية في الاعراب ولهذا قال (واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتى الكلام على بقية العشرة (والبدل) من حيث هو (على أربعة أقسام الاول بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء هما متحدان فيما يصدق عليه لافي المفهوم (ويقال له بدل الكل من الكل) والبدل المطابق والاولى ان يقال بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو متمنع هنا (نحو جاء زيد أخوك) فأكوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وان اختلفا مفهوما (قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشيء من الشيء (وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجبر) فالاسم الكريم بدل من العزيز الحميد بدل المطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البدل الى رابط يربطه بالمبدل منه لان اتحادهما (الثاني بدل البعض من الكل) بان يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الاول (سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا) أو مساويا خلافا لمن زعم انه لا يكون الا فيادون النصف (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وضربت زيدا رأسه (ولا بد من اتصاله بضمير يرجع) منه (للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما (امام مذکور) ذلك الضمير (كالامثلة) المذکور (أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع) اليه سبيلا فمن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) وجعل ابن مالك اتصاله به كثيرا لاشترط (الثالث بدل الاشتمال) بان يكون بينهما وبين الاول ملازمة بغير السكينة والجزئية سواء اشتمل الاول على الثاني أو العكس وشرطه ان تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة اليه (نحو أعجبتني زيدا علمه) وسلب عمر وثوبه وسمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فانك اذا قلت أعجبتني زيدا فمعلوم أن ذاته لم يكن محبباً لك فكانك قلت أعجبتني شيء من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال (ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل) منه (امام مذکور كالمثال) المذکور (أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب النار) فالنار بدل اشتمال من الاخذود والضمير العائد اليه مقدر (أي) النار (فيه) وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا لاشترط كبدل البعض ولا بد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولاجل ذلك جعل نحو أعجبتني زيدا أخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالاول وكذلك نحو أسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شيء منه حل على الاضراب أو الغلط (الرابع البدل المبين) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط) ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) بان قصد كل منهما قصدا صحيحا (نحو رأيت زيدا الفرس) هنا مثال يصلح للثلاثة (لانك ان أردت أن) تذكرا المقصود بالنسبة بان (تقول) ابتداء (رأيت الفرس

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه والبدل على أربعة أقسام الاول بدل الشيء من الشيء ويقال له بدل الكل من الكل نحو جاء زيد أخوك قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجبر * الثاني بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه اما مذکور كالامثلة أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع أي منهم * الثالث بدل الاشتمال نحو أعجبتني زيدا علمه ولا بد من اتصاله بضمير اما مذکور كالمثال أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب النار في قوله الرابع * البدل المبين وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الاضراب نحو رأيت زيدا الفرس لانك ان أردت أن تقول رأيت الفرس

فغلطت) بان سبق لسانك الى غيره (فقلت) رأيت (زيدا) الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة أي بدل عما ذكر غلطاً وهو المبدل منه لا البدل ولهذا قالوا ببدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلط ولا يقع هذا في فصيح الكلام (وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطق به) تبين لك فساد ذلك القصد بان (تذكرت انك انما رأيت فرسا) الاحسن الفرس (قابله) أي لفظ الفرس (منه) أي من زيد (فهذا بدل النسيان) أي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا لا يقع أيضا في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان و بدل الغلط متعلقه اللسان وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما وسموا القسمين ببدل الغلط (وان أردت الاخبار أولا بانك رأيت زيدا ثم بدالك) أن تضرب عنه من غير أن تبين لك فساد به (أن تخبر بانك رأيت الفرس) ويكون الاول في حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا ببدل البداء بالبدال المهملة والمدلان المتكلم بخبر بشئ ثم يبدوله أن يخبر بشئ آخر من غير ابطال الاول والاحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق لان بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان (تنبيه) ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل كل من بعض واحتج به بقوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طاححة الطلحات

فحين يراه بنصب طاححة على أنه بدل من أعظما وأجيب بأنه على تقدير مضاف أي أعظم طاححة وعلى أن المراد بها الذات تسمية لكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل وأما محوراًيت درجة الاسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال لان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذلك قولك نظرت الى القمر فلكه فان الفلك ملابس القمر بغير الكمية * ولما ان ذكر المؤلف أمثلة الاقسام الاربع المتعاقبة ببدال الاسم من الاسم أشار الى ببدال الفعل من الفعل بقوله (ومثال) ابدال (الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) فيضاعف بدل كل من يلقى لان مصاعفة العذاب هي اتي الآثم والفعلان مجزومان الاول بالحذف والثاني بالسكون وقد أجري الشاطبي الاقسام الاربع في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل و بدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك و بدل الاشتمال نحو من يصل اليها يستعين بنايعن و بدل الغلط نحو ان تأتانا سألنا نعطك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة اذا كانت اثنائية أو في بتأدية المعنى المقصود من الاولى نحو أمركم بما تعلمون أمركم بانعام و بنين وقوله * أقول له ارحل لاتقيم عندنا واعلم أنه اذا أبدال اسم من اسم وجب موافقته في واحد من أوجه الاعراب كما تقدم وفي واحد من التذكير والتأنيث و واحد من الافراد و اثنائية والجمع في غير بدل البعض مالم يمنع مانع ولا يجب موافقته في التعريف والتنكير والاظهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط مستقيم صراط الله والنكرة من النكرة نحو مفاز احداثي (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فهذه أربعة أقسام والبدل أربعة أيضا في أربعة بستم عشر ويجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك اياك ومن الظاهر كرأيت زيدا وخالفي ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلا فان وقع في الكلام ما يوهم الثاني فهو نو كيد أو الثالث فن وضع النحويين و ابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيد انما لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا ولنا وآخرنا فهذه أقسام أربعة أيضا مع الاقسام الاربع للبدل بصير ستة عشر على ما عرفت وأمثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل

باب الاسماء العاملة عمل الفعل

(اعلم أن أصل العمل للافعال) وما عمل من الاسماء فله شبه بالفعل (فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول واصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما لم يتعرض الاسم المصدر لتدرة اعماله بل منع البصريون اعماله نظر الى أن الاصل وضعه لغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك ولا

فغلطت فقلت زيدا
فهذا بدل الغلط وان
قلت رأيت زيدا ثم
لما نطق به تذكرت
انك انما رأيت فرسا
قابله منه فهذا بدل
النسيان وان أردت
الاخبار أولا بانك
رأيت زيدا ثم بدالك
أن تخبر بانك رأيت
الفرس فهذا بدل
الاضراب ومثال الفعل
قوله تعالى ومن يفعل
ذلك يلقى أثاما يضاعف
له العذاب ويجوز ابدال
النكرة من المعرفة نحو
يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه
باب الاسماء العاملة
عمل الفعل
اعلم أن أصل العمل
للافعال فيعمل عمل
الفعل من الاسماء سبعة

لظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في اعمالهما (الاول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل و بدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودى وعدى أشار الى الاول بقوله (بشرط أن يحل محله فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال فالاول (نحو يعجبني ضرب بك زيدا) غدا أو أمس والتقدير (أى أن تضرب زيدا) غدا أو أن ضربته أمس (و) الثانى (نحو يعجبني ضرب بك زيدا) الآن والتقدير (أى ما تضربه) الآن فان لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيدا بضر باقى نحو ضربت ضربا زيدا ولا فى نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك فى الثانى ووجه ما ذهب اليه أن المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدى فهو أن لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال أعجبني ضرب بك زيدا ولا مضمر فلا يقال ضرب فى زيد احسن وهو عمر اقبیح ولا محدودا بالتاء فلا يقال أعجبني ضربت بك أو ضربت بك أو ضربت بك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال أعجبني ضرب بك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله باجني فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يقال أعجبني زيدا ضرب بك (وهو ثلاثة أقسام مضاف) لمابعده (ومنون) أى مجرد من ال والاضافة (ومقرون بآل) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه أو الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) فى كلامهم (من اعمال القسمين) الباقيين و اضافته الى الفاعل أكثر من اضافته الى المفعول لان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبتة لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين فى المتن (وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أى لولا أن يدفع الله الناس أو أن دفع الله الناس ومن اضافته الى المفعول قوله تعالى لا ساءم الا ساء من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف نوسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا ومقرونا بآل لانه حينئذ يقيى شبهه بالفعل لكونه نكرة (نحو وأطعام فى يوم ذى مسبغة يتما) فاطعام مصدر منون فاعله محذوف ويتما مفعوله والتقدير أأطعامه يتما (وعمله) حالة كونه (مقرونا بآل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بآل وكان ينبغي أن لا يدخل عليه آل لانه مؤول بان والفعل وآل لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك (كقوله

الاول المصدر بشرط أن يحل محله فعل مع أن أو مع ما نحو يعجبني ضرب بك زيدا أى أن تضرب زيدا ونحو يعجبني ضرب بك زيدا أى ما تضربه وهو ثلاثة أقسام مضاف ومنون ومقرون بال فاعماله مضافا أكثر من اعمال القسمين كالمثالين وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وعمله منونا أقيس نحو وأطعام فى يوم ذى مسبغة يتما وعمله مقرونا بآل شاذ كقوله

ضعيف النكابة أعداءه
الثانى اسم الفاعل كضارب ومكسرم فان كان بال عمل مطلقا نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وان كان مجردا

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يراخى الاجل)
فالنكابة مصدر مقرون بآل وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكابته أعداءه واعترض بان الاضافة كالتعريف بآل فهلا بعده معها المصدر عن الفعل وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بآل * واعلم أن ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو مجرور واللفظ مرفوع المحل وان كان مفعولا فهو مجرور واللفظ منصوب المحل اذ علمت ذلك فلك فى تابع الفاعل الجر حلا على اللفظ والرفع حلا على المحل نحو عجت من ضرب زيد الظريف بالجرأ والظريف بالرفع وفى تابع المفعول الجرأ يضاعف على اللفظ والنصب على المحل نحو عجت من أكل اللحم والخبز بالجر وان شئت واختر بالنصب ان قدر المصدر بان والفعل (الثانى) من الاسماء التى تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولومثني أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدث صبغته من مصدر الثلاثى على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكر ومن غير على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسرها قبل الآخر كدحرج (ومكسرم) ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما ومتعديا (فان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) أى سواء كان بمعنى الماضى أو الحال أو الاستقبال وسواء اعتمد أم لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) لانه حينئذ صالة للوصول فهو فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجردا

من آل عمل) عمل فعله (بشرطين) أحدهما (كونه للحال) أي بمعنى الحال تحقيقاً وحكاية (أو الاستقبال) أي بمعنى لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولو تقديرا (على) واحد من أمور خمسة (نفي أو استفهام أو خبر عنه) في الحال أو في الأصل (أو موصوف) أو ذي حال (نحو ماضرب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على نفي (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الخبر عنه (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمد على ذي حال نحو جاء زيد ضارب باعمر الآن أو غدا ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهيئ زيد عمرا أم مكرمه أي مهيئ نحو ومختلف ألوانه أي صنف ونحو ياطال عاجلا أي يارجلا ومحل أعمال اسم الفاعل اذ لم يصغر ولم يوصف فان صغرا أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وانما اشترط في المجرى من آل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه بجر يانه عليه في الحركات والسكات واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته لانه كلاً منهما يقرب به منه ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني وإذا وجد اليتعين عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله الذي يليه تخفيفا نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بحذف زيد بالاضافة وان شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو ان الله بالغ أمره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاسي زيد ثوبا الآن أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي فهو مشبه له معنى لا لفظا فان كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطى خالد درهما أمس فدرهما منصوب باعطى المقدر كانه لما قيل زيد معطى خالد قيل ما أعطاه فقيل درهما أي أعطاه درهما (الثالث) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولو مثناة أو مجموعة (وهي ما) حول المبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته الى صيغة أخرى بان (كان على وزن فعال) بتشديد العين (أو فاعول) بضم العين (أو مفعال) بكسر الميم (أو فاعيل أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشرط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان) منها (صلة لال) بان كان مقروبا بها (عمل مطلقا) أي ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمادا أولا (نحو جاء الضراب) أو الضروب أو المضرب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وان كان) الانسب وما كان (مجردا منها) أي من آل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد ولو تقديرا على واحد مما مر (نحو ماضرب زيد عمرا) وحكي سيبويه ما العسل فان شرب وانه لمن حارب بوائسها وقال بعضهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر

حذر أمور الاتصبر وأمن * ما ليس ينجي من الاقدار

ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملها فتجوز اضافتها الى مفعولها وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها وعداها قسما ثالثا على تقدير ان تكون صيغة المبالغة حارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثني أو هو مجموعا وما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول (نحو مضروب) وما كول ومضروب ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميم مضمومة وفتح ما قبل آخره نحو مدحرج (ومكرم) ومستخرج (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل فان كان من متعددين أو ثلاثة رفع واحد ونصب ما سواه (وشرط عمله كاسم الفاعل) أي كشرطه فان كان صلة لال عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفع بالفعول المبني للمفعول اذا قلت زيد ضرب عبده وان كان مجردا من آل عمل بشرط عدم المضي

من آل عمر بشرطين
كونه للحال أو
الاستقبال واعتماده
على نفي أو استفهام أو
خبر عنه أو موصوف
نحو ماضرب زيد عمرا
وأضارب زيد عمرا
وزيد ضارب عمرا
ومررت برجل ضارب
عمرا * والثالث أمثلة
المبالغة وهي ما كان
على وزن فعال أو فاعول
أو مفعال أو فاعيل أو
فعل وهي كاسم الفاعل
فما كان صلة لال عمل
مطلقا نحو جاء الضراب
زيدا وان كان مجردا
منها عمل بالشرطين نحو
ماضرب زيد عمرا *
الرابع اسم المفعول نحو
مضروب ومكرم
ويعمل عمل الفعل
المبني للمفعول وشرط
عمله كاسم الفاعل جاء
المضروب عبده

وزيد مضروب عبده
فعبده نائب الفاعل في
المثالين • الخامس
الصفة المشبهة باسم
الفاعل المتعدي الى
واحد كحسن وظريف
ولعمولها ثلاث حالات
الرفع على الفاعلية
مررت برجل حسن
وجبه وظريف لفظه
والنصب على التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة
نحو مررت برجل
حسن الوجه أو حسن
وجهه وعلى التمييز ان
كانت نكرة نحو
مررت برجل حسن
وجها والجر على
الاضافة نحو مررت
برجل حسن الوجه ولا
يتقدم معمول الصفة
عليها ولا بد من اتصاله
بضمير الموصوف اما
لفظا كما في زيد حسن
وجهه أو معنى نحو
مررت برجل حسن
الوجه السادس اسم
التفضيل نحو أكرم
وأفضل ولا ينصب
بالمفعول به اتفاقا

والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقدرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع
باسم المفعول لانه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهم
ويجوز لك أن تحول اسناده عن مرفوعه الى ضمير وصوفه ثم تضيفه الى مرفوعه معنى أو تنصبه لانه صار
فضلة تقول زيد مضروب العبد بخض العبد أو نصبه لانك أسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حيث تدار
بحرى الصفة المشبهة (الخامس) من الاسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد)
من حيث اهما ثني وتجمع وتذكروث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله وان كان الاصل أن لا تعمل النصب
لمباينتها الفعل بدلائلها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصر على واحد لانه أقل درجات
المتعدي ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال لانها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه لان ما لا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان والمراد بهما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به
على معنى الثبوت (كحسن وظريف) فان كلاهما صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت اذ معنى زيد
حسن ثبوت الحسن له واستقراره في سائر أوقات وجوده لانه متجدد وحادث فاذا أريد الحدوث حولت الى
بناء اسم الفاعل وقيل حاسن وعلى هذا القياس فرح وفارح وجرع وجازع (ولعمولها ثلاث حالات) لا يخلو
عن احداها الاولى (الرفع) له اما (على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) أو على البدلية
من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما (على التشبيه بالمفعول) به (ان كان معرفة) ال
أو بالاضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه) أو (على التمييز ان كان نكرة نحو مررت
برجل حسن وجهه) الثالثة (الجر على الاضافة) بالمضاف (نحو مررت برجل حسن الوجه) الا اذا كانت الصفة
بال وهو عار عنها فلا تجر فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه ولا زيد
الحسن وجهه بالجر في شيء لا امتناع اضافة ما فيه ال الى شيء من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة منه
بصري وذهب الكوفي الى أن النصب على التمييز في الجميع لانه يجوز تعريفه واعلم أن مسائل الصفة مع قطع
النظر عن أمور لا تزيده في العمل ولا تنقص عنه كإفرادها وتثنيها وجعلها وتذكيرها وتأنيتها وتثلاثون
مسئلة لان الصفة اما نكرة أو معرفة وعلى كل امارافعة أو ماصبة أو جارة فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة
ومعمولها في كل واحد منها ما بال أو مضاف لما هي فيه أو للضمير أو لمضاف للضمير أو مجرد من ال والاضافة أو
مضاف للمجرد منهما فهذه أيضا ستة واذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع منها الأربع التي
أشرنا اليها بالاستثناء والبقية جائزة وان تفاوتت في الحسن والقبح وقد أهمى بعض المتأخرين الصور الحاصلة
من الصفة ومعمولها الى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات
(ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى (عليها) لانها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في
العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وبهذا فارت اسم الفاعل (و) من وجوه
الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون أجنيا بل (لا بد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما في زيد حسن وجهه أو
معنى نحو مررت برجل حسن الوجه) أي منه فلا يقال زيد حسن عمر كما يقال زيد ضارب عمر الان الصفة لازمة
وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ الاضمير أو سيبويه كما في اسم الفاعل القاصر كررت بزيد القائم أو القائم
أبوه وعمامتا زت به أيضا لها الحال الدائم أي الماضي المستمر الى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل
(السادس) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبني على افعول زيادة صاحبه على
غيره في الفعل المشتق هو منه قد خل في ذلك خير وشر لكونهما في الاصل على أخير وأشر خفقا بال حذف الكثرة
الاستعمال ولا يبنى الا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل)
أو متعديا كاعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لانه التحقق

بأفعال القرينة فلا يقال زيد أشرب الناس لبناً وإنما يصل إليه بالحرف فإن كان من متعددين نصب الآخر بفعل
مقدر نحو زيداً كسى الناس الفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب وأما قوله تعالى إن ربك هو أعلم من يضل عن
سبيله فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أى يعلم المضلين ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله في
المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر ببناء في شرحنا عليه ويرفع الفاعل إذا كان ضمير
مستتر نحو زيداً أفضل منك (ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولا ضمير منفصل فلا يقال جاء في رجل أحسن
منه أبوه أو هو أذ ليس له فعل بعينه في الزيادة ليعمل عمله (الافى مسألة الكحل) فيجوز ذلك فيها اجاءا
(وضابطها أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه (وبعد اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن
الموصوف مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) يتلفين (نحو) قوله (مارأيت رجلاً أحسن
في عينه الكحل منه في عين زيداً لا ترى أن رجلاً اسم جنس تال لنفي وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم
مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي عن الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين اد
الكحل باعتبار كونه في عين زيداً أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وإنما لم يرفع الظاهر إلا
عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بعينه كان يقال مارأيت رجلاً يحسن في عينه
الكحل كحسه في عين زيد وهذا التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي ولا نالوا
نعر المرفوع فاعل بل أعرب بناء مبتدأ ورفعت الفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين أقبل ومن أجنبي وهو
الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل
(في التمييز نحو) أنا أكثر منك مالاً) وأعز نقرأ الان التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرجل زيداً (وفي الجار
والجرور والظرف) لأنها يكفيها راحة من الفعل (نحو زيداً أفضل منك اليوم) وفي الحل نحو زيداً أحسن الناس
مبتسماً لذلك ولا يستعمل الامع من أو اللام أو الاضافة لان الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل باحد هافلا
يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لما يقتضيه موصوفه وعدمها (السابع) من الاسماء
العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثراً بما مل وقد تقدم أنه مبني لشبهه
بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما هو بمعنى الامر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كص بمعنى اسكت) فاذا قلت
صه فكانك قلت اسكت (ومعنى انكف) لا بمعنى اكفف فاذا قلت صه فكانك قلت انكف وآمين (بمعنى
استجب) فاذا قلت آمين فكانك قلت استجب (و) منه (عليك زيداً) وهو في الاصل جار ومجرور ثم نقل عن
ذلك وصار (بمعنى الزمه) فاذا قلت عليك زيداً فكانك قلت الزم زيداً قال تعالى عليكم أنفسكم (ودونك) هو في
الاصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذه) فاذا قلت دونك بكر فكانك قلت خذه
ومنه رو يد وهو منقول من مصدر أرودم صغراً التصغير الترخيم ومعناه أمهل فاذا قلت رو يد فكانك قلت
أمهل زيداً (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كهيأت) مثل التاء وفيها ست وثلاثون
لغة أو أربعون على ما قيل وكأها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء وقف بالهاء ومن كسر هاء وقف بالتاء ومن ضمها فقل
يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أو له وتشديد ثانيه (بمعنى افترق و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وذلك
(نحو أوه) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أتوجع) ويقال فيها أوه (وأف) بضم الهمزة وتشديد
الفاء وفيها أربعون لغة وكأها (بمعنى أتضجر) ويكون الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه وأما ابن
الحاجب فلا يرى ذلك لان أسماء الأفعال مبنية لشابهتها فعل الامر والماضى ولو كانت بمعنى المضارع لاعتربت
فاوه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مراداً بهما الانشاء وقد علمت فيما سبق أنها تبنى لشبهها بالحرف في
كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته
فقيل مدلوله لفظ الفعل فصح مثلاً اسم لا سكت وهو الاصح وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقيل مدلوله المصدر

ولا يرفع الظاهر الا في
مسألة الكحل وضابطها
أن يكون في الكلام
نفي و بعده اسم جنس
موصوف باسم التفضيل
وبعد اسم مفضل
على نفسه باعتبارين
نحو مارأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل
منه في عين زيداً
ويعمل في التمييز نحو
أنا أكثر منك مالاً
وفي الجار والمجرور
والظرف نحو زيداً أفضل
منك اليوم السابع
اسم الفعل وهو ثلاثة
أنواع ما هو بمعنى الامر
وهو الغالب كص بمعنى
اسكت ومعنى
انكف وآمين بمعنى
استجب وعليك زيداً
بمعنى الزمه ودونك بمعنى
خذه وما هو بمعنى
الماضى كهيأت بمعنى
بعد وشتان بمعنى افترق
وما هو بمعنى المضارع
نحو أوه بمعنى أتوجع
وأف بمعنى أتضجر

فصه اسم لقولك سكوتوا واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الآن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصه اسم لغنى الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه ان اسم الفعل قسبان ما وضع من أول الامر كذلك كهيئات وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى الى المفعول بنفسه وبحرف الجر ومن ثم عدى حيول بنفسه لما كان بمعنى انت في نحو حيول التريد وبالباء لما كان بمعنى عجل في نحو اذا ذكر الصالحون فيها لا بعمر وروى على لما كان بمعنى أقبل في نحو حيول على كذا (ولا يضاف) كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في نحو بلز يدور ويدز يد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان الفعل يعمل محذوفاً ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفاً (ولا يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل فلا تقول زيد ادونك كما تقول زيد خذ خلافاً لك سأل في اجازة ذلك الحاقاً للفرع باصله (وما يون منه فتكرة) كواها ورويا (وما لم يون) منه (معرفة) كنزال ودراك وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه فتكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه رأف فصه مثلاً اذا أردت به اسكت سكوتاً مانوته وحكمت عليه بانه فتكرة والسكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة

﴿باب التنازع في العمل﴾

ويسمى أيضاً باب الاعمال (وحقيقته ان يتقدم عاملان) فعلاً متصرفاً أو شبههما أو فعل وشبهه (أو أكثر) منها اتفاقاً في العمل أو اختلافه (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمولاً) كثيراً ويكون كل واحد من العاملين المتقدمين يطلب أو (العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولاً له على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معاً ومع التخالف فيهما مثال الفعلين في طلب الفاعلية نحو قام وقعد زيد وفي طلب المفعولية (نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطراً) فآتوني يطلب قطراً مفعولاً ثانياً وأفرغ يطلب مفعولاً به وأعمل الثاني فيه والاول في ضميره وحذف لكونه فصلاً والاصل آتوني به ولو أعمل الاول اقبل أفرغه (و) في طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو ضرب وأكرم من (قولك ضربني وأكرمك زيداً وفي طلبهما معاً نحو ضرب وأهان زيداً وعمر أومثال تنازع الاسمين قوله * عهدت مغيشاً مغنياً من أجرته * والمختلفين نحو قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة معمولاً واحداً (و) ذلك (نحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك التنازع فيه متعدد كما في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف ونائب مصدر وشرط التنازع أن يكون بين العاملين ارتباطاً بما يعاطف أو عمل أو لهما في ثانيهما نحو وأنه كان يقول سفيهاً على الله شططاً وأنهم ظنوا كما ظننهم أن لن يبعث الله أحداً أو يكون ثانيهما جواباً للاول كالآية التي ذكرها المؤلف أو نحو ذلك من أوجه الارتباط قاله في المغنى وقد علم بما قررناه أنه لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم أو متوسط ولا فيما إذا كان أحد العاملين مؤكداً للآخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول وقد يعلم منه أيضاً امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميراً متصلاً لانه متصل بالثاني وهو مع كونها متصلاً به لا يجوز أن يكون معمولاً للاول كما لا يخفى سواء كان ضميراً متصلاً أو مخاطباً وغائب (ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز اعمال أي العاملين أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني من الثلاثة قاله المرادى وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ (وانما الخلاف في الاولى) منهما (فاختار البصريون اعمال الثاني) المجاور (لقربه) من المعمول وكثرة استعماله في كلامهم ثم ارونظاماً (واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه) واحترازاً عن الاضرار قبل الذكروا اذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث

ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه ولا يضاف ولا يتقدم معموله عليه وما يون منه فتكرة وما لم يون معرفة

(باب التنازع في العمل) وحقيقته ان يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمولاً كثيراً ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطراً وقولك ضربني وأكرمك زيداً ونحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد ولا خلاف في جواز اعمال أي العاملين أو العوامل شئت وانما الخلاف في الاولى فاختار البصريون اعمال الثاني لقربه واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائر أو قل نظيره (و) له صيغ كثيرة تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم سبحانه الله ان لمؤمن لا ينحس والله دهره فارسا والمبوب له في النور (صيغتان) وضعا لانشاء التعجب لا طرادهما في كل معنى بصح التعجب منه وهما لازمان لصيغة الماضي (احدا عمما ما أفعل زيدا) وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما اعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الاصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو انشاء التعجب (فما ابتداء) وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (عني شيء عظيم وأفعل فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وقاعله ضمير مستتر) فيه (وجو با يعود الى ما) ولهذا أجهوا على اسميتها (والاسم المنصوب) بأفعل (المتعجب منه) وهو زيدا (مفعول) به لتعدي أفعل اليه بهمزة لنقل (والجمله) الفعلية وهي أفعل زيدا في محل رفع على انها (خبر ما) والتقدير شيء عظيم حسن زيدا وهذا مذهب سيبويه وقيل ما موصولة في محل فم بانها مبتدأ وما بعدها صلة والمبر محذوف وجو بأي الذي جعله حسنا شيء عظيم ورد باستقلاله كلا من غير افتقاره الى محذوف وقيل ما استفهامية مبتدأ والجمله بعدها خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك ما يوم الدين (والصيغة الثانية) هي (أفعل زيد) كسر العين وهي كالاولى غير محصورة (نحو ما أحسن زيدا) وأكرم

فان أعمت الاول أعمت
الثاني في ضمير ذلك
الاسم المتنازع فيه
فتقول قام وقعد أخواك
وضربني وأكرمته زيد
وضربني وأكرمتهما
أخـواك ومـررت في
ومررت بهما أخواك
اللهم صل وسلم عليه
وبارك عليه على محمد
وان أعمت الثاني فان
احتاج الاول الى صرف
أضمـرته تقول قاما
وقعد أخواك وان
احتاج الى منصوب
أوجـرور حذفـته كالأية
وكقـولـك ضربت
وضربني أخـواك
ومررت ومررتي أخواك
(باب التعجب)

وله صيغتان احدهما
ما أفعل زيدا نحو ما
أحسن زيدا وما أفضله
وما أعلمه فامبتدا بمعنى
شيء عظيم وأفعل فعل
ماض وفاعله ضمير مستتر
وجوبا يعود الى ما
والاسم المذموم المتعجب
منه مفعول به والجملة
خبر ما والصيغة الثانية
أفعل بزيدا نحو أحسن
بزيدا وكرم

به فاعل أفعّل لفظه لفظ الامر ومعناه التعجب وليس فيه ضمير ويزيد فاعله وأصله قولك أحسن زيداً أحسن زيداً أي صار ذا حسن نحو أوراق الشجر ثم غيرت صيغته (٩٨) إلى صيغة لامر ففتح أسنادها إلى الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ﴿باب العدد﴾

به) وإذا أردت أعرابها بحسب أصل التركيب (فاعل فعل) باتفاق ثم قال البصريون (لفظه لفظ الامر) وليس بأمر إذ لا معنى للامر هنا (ومعناه التعجب) كأنك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأن الاسم المذكور بعده (و) هو (يزيد فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك أحسن زيداً أحسن زيداً) بصيغة الماضي والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل (أي صار ذا حسن نحو أوراق الشجر) أي صار ذا ورق (ثم غيرت صيغته) من الماضي (إلى صيغة الامر) مع بقاء المعنى التجري والتزم ذلك لأن في الامر تعظيماً والتعظيم يناسب معنى التعجب (ففتح أسنادها إلى) الاسم (الظاهر فزيدت الباء في الفاعل) لإصلاح اللفظ ولهذا التزمت إذا كان الفاعل أن أو أن وصلتها وضعف هذا القول بأن استعمال الامر بمعنى الماضي غير معهود وبأن استعمال أفعّل بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جمع لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير يرجع إلى المخاطب والتمزم أفراداً وتذكيراً مجزياً لأنه مجرى المثل ويزيد مفعوله والباء للتعدي به إن جعلت الهمزة للصيرورة أو زائدة إن جعلت للتعدي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم فلا يقال ما زيداً أحسن ولا زيداً ما أحسن ولا زيداً أحسن لتضمنهما معنى الاشياء الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف فيهما أيضاً بإيقاع فصل بين العامل والمعمول كالفصل بالحال أو المنادى نعم يغتفر الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما أحسن بالرجل أن يصدق

﴿باب حكم ألقاظ العدد﴾

تذكيراً وثانية (اعلم أن ألقاظ العدد على ثلاثة أقسام الأول ما يجري على القياس) دائماً (فيذكر مع المذكور ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنتان وما كان على صيغة فاعل) من ألقاظ العدد (تقول في المذكور واحد واثنتان و) حراء (ثان وثالث) وهكذا (إلى عاشر) تقول (في المؤنث واحدة واثنتان أو ثلثان و) مقالة (ثانية وثالثة) وهكذا (إلى عشرة وكذا) الحكم (إذا ركب) هذه الألقاظ (مع العشرة أو) مع (غيرها) بعد مجاوزة العشرين فإنها تجري على القياس (إلا أنك تأتي بأحد واحد) بإبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة (واحد واحد وحادية) للتخفيف (فتقول في المذكور) عندي (أحد عشر) رجلاً بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح (واثنان عشر) رجلاً بتذكيرهما أيضاً وأعراب الأول (واحد عشر) رجلاً (وثاني عشر) عبداً (وثالث عشر) غلاماً وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما (و) تقول (في المؤنث) عندي (أحد عشر) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما (واثنان عشر) جارية بتأنيثهما وأعراب الأول (واحد عشر) وثانية عشر (ثلاثة عشر) وهكذا (إلى تاسعة عشر) بتأنيث الجزأين وبنائهما أولك في الشين من عشرة الأسكان والفتح (وتقول) إذا جاوزت عشرين في المذكور عندي (أحد وعشرون) رجلاً (واثنان وعشرون) غلاماً (و) عندي الجزء (الحادي والعشرون) والجزء (الثاني والعشرون) وهكذا (إلى) الجزء (التاسع والتسعين) بتذكير الأول (و) في المؤنث عندي (أحد وعشرون أمة) واثنتان وعشرون جارية (و) المقالة (الحادية والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (إلى) المقالة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الأول (و) القسم (الثاني ما يجري على عكس القياس) أي على خلافه (فيؤنث مع المذكور ويذكر مع المؤنث وهو) من ألقاظ العدد (الثلاث والتسعة وما بينهما) مطلقاً أي (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) عندي (ثلاثة رجال) بالناء (وثلاث نسوة) تركها (وقوله تعالى) سخرها عليهم (سبع ليال وثمانية أيام أو ركب مع العشرة نحو) عندي (ثلاثة عشر) غلاماً (وأربع عشر) عبداً وهكذا (إلى تسعة عشر رجلاً) في المذكور (وثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية (إلى تسع عشرة امرأة) في المؤنث (أو ركب مع العشرين وما بعده)

اعلم أن ألقاظ العدد على ثلاثة أقسام الأول ما يجري على القياس فيذكر مع المذكور ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنتان وما كان على صيغة فاعل تقول في المذكور واحد واثنتان وثنان وثالث إلى عاشر وفي المؤنث واحدة واثنتان أو ثلثان وثالثة إلى عشرة وكذا إذا ركب مع العشرة أو غيرها لا أنك تأتي بأحد واحد وحادي وحادية فتقول في المذكور أحد عشر واثنا عشر وحادي عشر وثنان في عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر وفي المؤنث إحدى عشرة وثلثا عشرة وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة إلى تاسعة عشرة وتقول إحدى وعشرون واثنتان وعشرون والحادي والعشرون واثني والعشرون إلى التاسع والتسعين وأحد عشر وعشرون واثنتان وعشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون

إلى التاسعة والتسعين والثاني ما يجري على عكس القياس فيؤنث مع المذكور ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء أفردت نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة وقوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام أو ركب مع العشرة نحو ثلاثة عشر وأربع عشر إلى تسعة عشر رجلاً وأربع عشرة امرأة أو ركب مع العشرين وما بعده

بالعطف (نحو) عندى (ثلاثة) وعشرون رجلاً (الى تسعة وتسعين) علاماً فى المذكر (وثلاث وعشرون) أمة (الى تسع وتسعين) جارية فى المؤنث قال ابن مالك وإنما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كمررة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرهما فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق * ومحل ما ذكره المؤلف اذا كان المعدود مذكوراً فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر كفى الحديث وأتبعه بست من شوال وحكى الفراء أظفر ناخساً (و) القسم (الثالث ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندى (أحد عشر رجلاً واثنا عشر) غلاماً (وثلاثة عشر) عبداً وهكذا (الى تسعة عشر) بتذكر كبر العشرة فى المذكر (و) نحو عندى (أحدى عشرة) أمة (واثنا عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة فى المؤنث (وان أفردت جرت بخلاف القياس) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (نحو) عندى (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها على حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها أو اكنسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث * (نبيه) صرحوا بان ألفاظ العدد المفتقرة الى تمييز لا يثنى منها ولا يجمع الامائة وألف وان العشرين وأخواتها اذا استعملت مع النيف قبلها وجب عطفها بالواو وقضية ذلك أنه لا يقال حادى عشرين ولا ثنائى عشرين وهكذا من غير عطف وكذا لا يقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا لا بصيغة التثنية ولا بصيغة الجمع وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبى القحط البعلبلى تلميذ العلامة ابن مالك فقال فى تعليقه له أنه جرى فى بعض المحادل بدمشق المحروسة كلام فى كتاب أرخ رابع عشرى رمضان فقرأه القارى عشرى بفتح الراء فرد عليه انما هو عشرى بكسر الراء والذي ظهر لى فى ذلك ان كليهما خطأ لان المراد من هذا التاريخ انه كتب فى يوم مضى قبله ثلاثة وعشرون يوماً ورابع عشرى لا يؤدى ذلك لاعلى التثنية ولا لاعلى الجمع لان رابع ونحوه مضاف الى عشرى فاضافته اما بمعنى اللام أو من أرفى لا جازاً أن تكون بمعنى اللام لان التقدير كتبت رابعاً لعشرى كذا ورابع لعشرين متاقبله ثلاثة منها وبعد ستة عشر يوماً ونظير هذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة وبعد ستة وعشرون يوماً ولا يخفى ما فى هذا من فساد ولا جاز أن تكون بمعنى من أوفى لعدم صدق ضابط كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب وانه لحن واشتهار وقوع مثل ذلك فى كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب لان المرجوع فى الصواب والخطأ فى كل علم الى أربابه فاصوبه فهو الصواب وما خطؤه فهو الخطا ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة فى باب التاريخ بل نصوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

باب الوقف *

هو قطع المطاق عند آخر اللفظة (وقوف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور) بالسكون أى (بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال (نحو جاء زيد ومررت بزيد) بإسكان آخرهما (و) (وقوف على المنون المنصوب بابدال التنوين) منه (ألفاً نحو رأيت زيدا) اذ ليس فى ابداله ألفاً نقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكره من التفصيل فى الوقف على اسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف عليه مطلقاً بالحذف والاسكان نحو هذا زيد ورأيت زيداً ومررت بزيداً ومنه قوله

ألا حبذا غم وحسن حديثها * لقد تركت قلبى بها هاتماً دنف

والثالثة الوقف عليه مطلقاً بابدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا زيد ورأيت زيداً ومررت بزيداً (وكذلك) أى كما يبدل تنوين المنصوب ألقى الوقف (تبدل نون اذا) الجوازية (ألقى الوقف) تشبيهاً اذا باسم منصوب به قرأ السبعة فى ولين تفلحوا اذا أبدأوا اختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم أن الوقف عليها بالنون

نحو ثلاثة وعشرون الى تسعة وتسعين وثلاث وعشرون الى تسع وتسعين والثالث ماله حالتان وهو العشرة ان ركبت جرت على القياس نحو أحد عشر رجلاً واثنا عشر واثنا عشر الى تسعة عشر وأحدى عشرة واثنا عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة وان أفردت جرت بخلاف القياس نحو عشرة رجال وعشر نسوة

باب الوقف * يوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين نحو جاء زيد ومررت بزيداً وعلى المنون المنصوب بابدال التنوين ألقى نحو رأيت زيدا وكذلك تبدل نون اذا ألقى فى الوقف

(وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا قلبت فتحة تبدل ألفا في الوقف ما لم يحصل ليس (نحو انسفعا) من نحو
لنسفعا بخلاف ما اذا قلبت ضمة أو كسرة فامها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لاجل الحاقها
كقولك في نحو اخرجن ياهؤلاء واخرجن ياهذه اخرجوا واخرجي (و) كما يوقف على النون المنصوب واذا
ونحو لنسفعا بالالف (يكتمين كذلك) اذا اصل في كتابة كل كلمة ان تكتب قال ابن الحاجب بصورة لفظها
تقدر الابداء بها والوقف عليها وهذا كتبت به بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجه بالهاء لان الوقف
عليه كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق
بينها وبين اذا التي لظرفية (ويوقف على المنقوص النون في الرفع والجرح بحذف يائه) اذا لم يكن محذوف
العين أو الفاء (نحو جاء قاض ومررت بقاض) بالسكان آخرهما فان كان المنقوص محذوف العين مكراسم فاعل
من أرى أو محذوف الفاء كفي علم لم يوقف عليه الا بالرد الى الياء لا يكسر الحذف (ويجوز اثباتها) أي الياء
كقراءة ابن كثير والكل قوم هادي وما لهم من دونه من والي وما عند الله باقي (ويوقف) على المنقوص
النون (في النصب بابدال التنوين) منه (الفا) ولا يحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) ومثله ما سقط تنوينه لمنع
الصراف رأيت جوارى وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات أجود (وان كان) المنقوص
(غير منون) فالافصح في الرفع والجرح الوقف عليه بآيات الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي (لعدم الموجب
لحذفها) اذ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها (ويجوز حذفها) على قلة فيقال جاء القاضي ومررت
بالقاضي وعليه قراءة غير ان كثير الكبار اتعالت ليندر يوم اتلاق (وان كان منصوبا فبالاثبات) أي فيوقف
عليه بآيات الياء ساكنة (لا غير) نحو رأيت القاضي وكلامه يقتضي أن المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة
كالعرف منه بال وكلام غيره يشعر بان الحذف فيه أرجح من الاثبات واستعمال لا غير في كلام المصنف كثير
وله مستند وان قال في المغني انه لحن وفي شرح الشذور لان العرب لم تتكلم به (واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث
فان كانت ساكنة ولم تغير عما كانت عليه) (نحو قامت) مما فيه تاء لاحقة للفعل لتلاي لتبس بهاء الضمير لو وقف
بالهاء ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو تمتورت (وان كانت متحركة فان كانت في جمع) المؤنث السالم
(نحو المسلمات) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات وانزاعات (فالاصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلالاتها
على التأنيث والجمعية معافكرها ابطال صورتها (وبعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أي بابدال التاء هاء
كقول بعضهم دفن البناء من المكرمات ومثل هذه التاء تاء هيئات ولات في أنه يوقف عليها بالتاء وبعضهم
بالهاء (وان كانت في مفرد) فالافصح الوقف بالهاء (أي بابدال التاء هاء) (نحو رجة وشجرة) من كل اسم آخره
تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كصلاة وزكاة فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان ما قبل
التاء ساكنا صحبها كاخت وبنيت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف (وبعضهم يقف) على نحو
رحمت وشجرت (بالتاء) من غير قلاب ومن ذلك قراءة مافع وابن عامر وجزرة ن شجرت وقول أبي النجم

والله أنجأك بكفي مسلت * من بعدما وبعدهما وبعدهما

كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعي أمت

(وقد قرأ به بعض السبعة في قولنا تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

قال المؤلف * وليكن هذا آخر ما تيسر رجعه على هذه المقدمة جعله الله خالصا لوجه الله الكريم وموجبا
للفوز لديه بجنت النعيم بمنه وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أنها
مؤلفه تبييض يوم الاحد عاشر شهر رجب الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين

وكذلك نون التوكيد
الخفيفة نحو لنسفعا
ويكتبين كذلك
ويوقف على المنقوص
النون في الرفع والجرح
بحذف يائه نحو جاء
قاض ومررت بقاض
ويجوز اثباتها ويوقف
في النصب بابدال التنوين
ألفا نحو رأيت قاضيا
وان كان غير منون
فالافصح في الرفع والجرح
الوقف عليه بآيات
الياء نحو جاء القاضي
ومررت بالقاضي ويجوز
حذفها وان كان
منصوبا فبالاثبات
لا غير واذا وقف على
ما فيه تاء التأنيث فان
كانت ساكنة
لم تغير نحو قامت وان
كانت متحركة فان
كانت في جمع نحو
المسلمات فالافصح
الوقف بالتاء وبعضهم
يقف بالهاء وان كانت
في مفرد فالافصح الوقف
بالهاء نحو رجه وشجره
وبعضهم يقف بالتاء
وقد قرأ به بعض السبعة
في قوله تعالى ان رحمت
الله قريب من المحسنين
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

يقول راجي غفران المساوي رئيس لجنة التصحيح بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى
محمد الزهرى العمرانى

نحمدك اللهم يا من رفعت من انتصب لجلالك وخفضت من تباعد عن مهبط أسرارك فلم يصغ لقلالك
وانصلى ونسلم على سيدنا محمد المبين لمرادك بافصح اللغات والخصوص منك يا بهى النور وأزهى المعجزات
وعلى آله خير آل وصحبه المقربين سبيله على أوضح منوال أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع شرح الفواكه
الجنبيه على متن مقامة الآجر وميه للعلامة الفاضل والملاذالكامل الشيخ عبد الله بن أحمد
الفاكهى رحمه الله وأثابه من رضوانه فوق متمناه وهو شرح جمع من علم النحو زبدته
وصفت قواعده فأفاد كل من ثنى إليه رغبته فهو وإن صغر حجما كرم معنى وإفاده
وخاص من الشوائب حتى يوصل الى انقلوب مجرد السماع مراده وقد
نحلت غرره وتوشت طرره يمتنه المذكور للعلامة الكبير والاستاذ
الشهير الشيخ شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيتى
الشهير بالخطاب المكي المالكي تفعمده الله برحمته
وأسكنه فسيح جنته وذلك بمطبعة دار الكتب
العربية الكبرى بمصر وذلك فى شهر

صفر سنة ١٣٢٧ هجرية على

صاحبها أذى الصلاة

وآتم التحية

آمين



﴿فهرست القوا كالجنيه على مقدمة الآبرومية للعلامة الفاكهي رحمه الله تعالى﴾

صحية

- ٢ خطبة الكتاب
٧ باب الاعراب والبناء
١٠ باب معرفة علامات الاعراب
١٦ فصل المعربات قسمان الخ
٢٠ فصل فيما اعرابه تقديرى
٢١ فصل في موانع الصرف
٢٦ باب النكرة والمعرفة
٢٧ فصل في بيان المضمر وأقسامه
٣٠ فصل في بيان نوعي العلم
٣٢ فصل في بيان أسماء الاشارة
٣٣ فصل في بيان الاسم الموصول وصلته
٣٦ فصل في معرف بالالف واللام
٣٧ فصل فيما يضاف الى واحد من المعارف الخمسة
باب المرفوعات من الاسماء خاصة
باب الفاعل
٤٠ باب المفعول الذي لم يسم فاعله
٤٢ باب المبتدا والخبر
٤٦ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر
فصل في النوع الاول من النواسخ
٤٩ فصل فيما ألحق بليس في العمل
٥٠ فصل وأما أفعال المقاربة
٥١ فصل في النوع الثاني من النواسخ
٥٥ فصل في الكلام على لا العاملة عمل ان بالجل عليها
٥٧ فصل في النوع الثالث من النواسخ
٦٠ باب المصوبات من الاسماء
باب المفعول به
٦٢ فصل اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم
٦٣ باب المفعول المطلق
٦٤ باب المفعول فيه
٦٥ باب المفعول من أجله
٦٦ باب المفعول معه
فصل واما المشبه بالمفعول به

مخيفه

- ٦٧ باب الحال
 ٦٨ باب التخيير
 ٧٠ باب المستثنى
 ٧٢ باب المحفوضات من الاسماء
 ٧٤ فصل في الثاني من المحفوضات
 ٧٦ باب اعراب الافعال المضارعة
 ٨٢ باب النعت
 ٨٤ باب العطف
 ٨٨ باب التوكيد
 ٩٠ باب البدل
 ٩١ باب الاسماء العاملة على الفعل
 ٩٦ باب التنازع في العمل
 ٩٧ باب التعجب
 ٩٨ باب حكم ألفاظ العدد
 ٩٩ باب الوقف

﴿مت﴾

